

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

العدد السادس يوليو 2017



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات السياسية

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر

سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد السادس يوليو 2017

محتويات العدد

رؤية معرفية:

- التغيير العالمي: من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي — د.نادية مصطفى — 5

ملف العدد: النظام العالمي للهيمنة بين التكيف والتغيير: خبرات ونماذج مقاومة الدول.

- الاقتصاد السياسي المعولم : النيوليبرالية وناقدوها في مشروطيات صندوق النقد الدولي تجاه مصر — ماجدة إبراهيم — 19
- التمويل الانتخابي الأمريكي والاقتصاد السياسي الدولي — أحمد عبد الحكيم — 30
- إتفاقية الشراكة عبر الاطلنطية للتجارة والاستثمار والاقتصاد السياسي الدولي — آية مصطفى — 39
- أزمة البيئة العالمية: رؤية نقدية — إنجي أيمن — 45
- أزمة الغذاء: الأسباب والحلول — عنان جودة — 58
- السلطة والمال والمعرفة في توجيه المؤسسات البحثية: من نموذج فورد الأمريكية نحو استعادة دور مؤسسات وقف إسلامية — ماجدة إبراهيم — 66
- تدفق الاستثمارات الصينية في هوليوود — سارة عماد — 82

عروض كتب ومقالات:

- الاقتصاد السياسي الدولي: مقدمة للاقترابات والانظمة والإشكاليات — محمود خليفة — 86
- الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة — أحمد عبد الحكيم — 90
- الاقتصاد السياسي الدولي في القرن الواحد والعشرين: من منظور طبقي مترابط — آية مصطفى — 93

رؤية معرفية

التغيير العالمي: من مدخل الاقتصاد السياسي الدولي

د. نادية محمود مصطفى*

مقدمة:

تمثل مقولات المنظورات الكبرى منظومة متكاملة تنبني بعضها على بعض. ومن أهم المقولات تلك المتصلة بحالة النظام العالمي أو العالم، انطلاقًا من الأسس المعرفية والأنطولوجية والنظرية لكل منظور، فالاستقرار، والتوازن، والتَكيُّف، والتغيير، والتحول جميعها مصطلحات تعكس مفاهيم مقارنة تختلف باختلاف المنظورات.

والمنظورات الكبرى المتنافسة على ساحة نظرية العلاقات الدولية، هي منظورات من إنتاج "القوى المنتصرة في الحربين العالميتين"، والتي ساد بعضها ثم تنافست مع بعضها طوال نصف قرن. ومن ثم فإن هذه المنظورات، وانطلاقًا من العلاقة بين "السلطة والمعرفة"، تهتم نظرياتها بالأساس- سواء على مستوى الدراسات النظمية أو السياسات الخارجية - بمفاهيم الاستقرار والتوازن والتَكيُّف، والاستمرار مقارنة بالتغير والحديث عن التغير أو التحول إنما يكون في نطاق نفس "النظام السائد أو المهيمن".

إلا أن مفهوم "التغيير العالمي" يأخذ بالقضية إلى منحى آخر، وذلك انطلاقًا من أسس ومقولات الاتجاهات النظرية النقدية الجديدة التي تمثل وبصورة صاعدة تحديًا للمنظورات الكبرى منذ نهاية الحرب الباردة وصعود العولمة وانعكاسات دلالاتها على التنظير للعلاقات الدولية على نحو أفرز ما يسمى "الجدال الرابع الكبير" في علم العلاقات الدولية[1]. وتعددت المجالات المعرفية التي تختبر أبعاد هذا الجدال المعرفية والأنطولوجية، والنظرية والمنهجية، ومن هذه المجالات "الاقتصاد السياسي العالمي (الدولي) من منظورات مقارنة"[2]، ولقد أضحت قضية "التغيير العالمي" في قلب الاتجاهات النقدية لدراسة الاقتصاد السياسي العالمي المعاصر؛ وتتناول الدراسة ما يلي:

- أولًا: موضع التغيير العالمي من "الجدال الرابع" في علم العلاقات الدولية، وماهية هذا "التغيير" على الصعيد النظري وصعيد النظام العالمي.
- ثانيًا: موضع التغيير العالمي من دراسات الاقتصاد السياسي العالمي النقدية، وخريطة القضايا محل الاهتمام ومستوياتها.
- وأخيرًا أين موضع العالم الإسلامي والجنوب في الاقتصاد السياسي العالمي: المآل والمأمول؟

*أستاذ العلاقات الدولية المتفرغ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مدير مركز الحضارة للدراسات السياسية.

[1]– حول الجدالات الكبرى في علم العلاقات الدولية ثم "الجدال الرابع"، انظر: د. نادية مصطفى، مسار علم العلاقات الدولية بين جدال المنظورات الكبرى واختلاف النماذج المعرفية، (في): د. نادية مصطفى (محررًا)، العلاقات الدولية في عالم متغير: منظورات ومداخل مقارنة، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016، (الجزء الأول)، ص ص 27- 261.

[2]– انظر في هذا الشأن:

- د. نادية مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، ديسمبر 1986.
- أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي: بين الاقتراب النظمي والسياسة الخارجية وبين التغيير العالمي، (في): د. نادية مصطفى (محررًا)، العلاقات الدولية في عالم متغير، مرجع سابق، (الجزء الثاني)، ص ص 1204، 1283
- نحو اقتصادي سياسي دولي من منظور إسلامي مقارن: خريطة الإشكاليات، تقرير قضايا ونظرات، العدد الثالث سبتمبر 2016، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص ص 12–28، متاح على الرابط التالي:

http://www.hadaracenter.com/pdfs/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%84%D8%AB.pdf

أولًا: ماهية التغيير العالمي من منظورات علم العلاقات الدولية

(1) التغيير العالمي في قلب الجدال الرابع[1]: ما الجديد؟

ما الجديد في العالم؟ وإلى من ينتسب؟ وعلى من تعود آثاره السلبية والإيجابية على حد سواء (فالجديد لا يعني دائمًا أنه أفضل مما سبقه) والأهم ما أسبابه؟ وكيف يقع؟ هذه الأسئلة (ماذا ولماذا ومتى وكيف وإلى أين؟) تكررت عبر التاريخ؛ إذ طرحها الفلاسفة والمفكرون والساسة، وتجادلوا بشأنها سواء بالفكرة أو بالنظرية أو الدبلوماسية أو البندقية أو المال.

تختلف السياقات الزمنية والمكانية، وتختلف الأحداث والوقائع، وتختلف التفاصيل والعمليات والأدوات، ولكن تظل مفاصل كبرى زمانية – موضوعية تؤشر على التغيرات والتحولات المتعاقبة التي ينتقل معها "النظام العالمي" من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطوره، ونحن في فضائنا الحضاري العربي الإسلامي نقع في قلب هذه التحولات، صعودًا وهبوطًا، فاعلين ومفعولًا بنا.

ومن ناحية أخرى، تظل مجموعة من الثنائيات المفاهيمية المتضادة لدى بعض أو المتقابلة أو المتكاملة لدى بعض آخر تغلّف عمليات التغيير وتؤطّرها، سواء في أشكالها التعاونية أو الصراعية عبر أرجاء العالم بين الأقوياء والضعفاء، بين الأغنياء والفقراء، بين الصغار والكبار، بين الشعوب والحكومات وعلى رأس هذه الثنائيات التي تكمن في الجدالات المعرفية والنظرية والمنهاجية حول "حقيقة العالم الذي نعيشه": واقعًا ومأمولًا ما يأتي:

الواقع / الفكر، الحركة / النظرية، الداخل / الخارج، الهياكل / المؤسسات، السلطة / المعرفة، العلم / القيم، العقل / الوحي، الفرد / المجتمع، الدولة / المجتمع، الوطن / الأمة، الدين / السياسة، الاقتصاد / السياسة، الأمن القومي / الأمن الإنساني، السلام الكبير / السلام الصغير، النظام الدولي / المجتمع الدولي، النظام العالمي / الجماعة العالمية، العالمية / الخصوصية، الحرية / العدالة، الاستقلال / التبعية، الصراع / التعاون.

وأن الجدال الرابع بين الاتجاهات النقدية والمنظورات الكبرى بصفة عامة يدور أساسًا حول "المعرفي" أي أبعاد فهم الظاهرة، وكيفية التنظير لها وفق صورة أخرى تنتقد بل تنقض أيضًا الصورة الوضعية عن العالم بقدر ما تنقد الواقع العالمي ذاته. فإذا كانت هذه الاتجاهات قد انتقدت ابتداء طبيعة الصورة التي تأسس علم العلاقات الدولية بناء عليها باعتباره العلم الذي ظل أسير ثنائية الحرب والسلام وفق ثنائية "الواقعية – المثالية" التي احتكرتها مراكز القوة المنتصرة في الحربين العالميتين.

فإن هذه الاتجاهات انطلقت في نقدها لهذا الاحتكار وما كان له من آثار على التنظير، من عدة مقولات معرفية: لا نظرية في فراغ أو من فراغ، القائم في الخارج ليس معطاه وليس قائمًا بذاته مستقلًا عن أسلوب إدراكه والصورة عنه، كل رؤية تدعي العلمية والعالمية وراءها مصالح سياسية، العلاقة بين السلطة والمعرفة والمركزية الغربية (الأمريكية) للعلم من أجل الحفاظ على استقرار واستمرار الأوضاع القائمة لصالح مركز السلطة.

وبناء عليه فإن "النظريات الوضعية هي نظريات تفسيرية تهتم بكيفية فهم النظام العالمي القائم، وإيجاد حلول لمشكلاته وكيفية إدارته للحفاظ عليه، وفي المقابل فإن النظريات النقدية هي نظريات منشأة؛ لأنها لا تنفصل عن العالم بل هي جزء مندمج فيه ذات سياق زمني ومكاني وثقافي وتاريخي ومن ثم تستهدف "التغيير العالمي".

ومن ناحية أخرى: فإن مجالات اهتمام النظريات النقدية الجديدة تمثل منظومة في حقل العلاقات الدولية، وتنقسم إلى المجالات الخمسة التالية:

الأول: صعود الاهتمام بالقيم وعلاقتها بالواقع، والثاني: صعود الاهتمام بالأبعاد الدينية– الثقافية الحضارية وماهية علاقتها بالسياسة، والثالث: مستويات التحليل حيث بروز مستويات جديدة تتجاوز الدولة القومية والنظام الدولي، والرابع: المنظور البيني

1- مسار علم العلاقات الدولية بين جدال المنظورات الكبرى واختلاف النماذج المعرفية، مرجع سابق، (الجزء الأول)، ص ص 102-127.

والعلاقات البينية مع العلوم الاجتماعية والإنسانية، والبحث في ماهية منظورات حضارية غير غربية ومشاركتها في التنظير، وأخيرًا الدعوة إلى التغيير العالمي التي تصب فيها وتجتمع فيها المجالات الأربعة السابقة.

(2) التغيير العالمي: العلاقة بين السلطة والمعرفة وصعود أهمية الأبعاد القيمية في أزمة العالم المعاصر وتغييره[1]

تصب منطلقات "الاتجاهات النقدية الجديدة" وخصائصها كما تصب المنظومة الرباعية السابقة – من مخرجات الجدال الرابع الكبير – في منطقة مهمة تصبغ اهتمامات "هذه الاتجاهات النقدية الجديدة"، ألا وهو التغيير العالمي Global Change وعلى نحو يتمايز عن تعامل المنظورات الكبرى مع هذه القضية سواء لصعود أهمية الأبعاد القيمية أو للاختلاف في مفهوم التغيير من أجل التحول وليس التكيف. وقضية "التغيير العالمي" ومرادفاتها ليست جديدة.

وفي حين تبحث اتجاهات فكرية وحركية عن الحفاظ على الهياكل والمؤسسات ومنظومات القيم المهيمنة باعتبار أن السائد هو العالمي؛ لأنه الأفضل، فإن اتجاهات أخرى تبحث عن "التغيير" بل التحول في النظام العالمي؛ لأن القائم "ليس الأفضل وليس العالمي" ولكن هو نتاج مركزية حضارية غربية تدّعي العالمية باسم الحداثة والعلمانية. ومنظومات المفاهيم المنبثقة عنها، وعلى رأسها الدولة القومية والسيادة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ليست المفاهيم العالمية ولكنها أخذت جميعها تتعرض للنقد. وقد ارتبط تطوّر الجدال المعرفي والنظري والفكري، حول كل من هذه الثنائيات وحول منظومات العلاقات بينها، بالتطورات في واقع العلاقات الدولية وحالة النظام الدولي وخصائصه، مما انعكس على مضمون ومحتوى الجدال بين المنظورات بقدر ما تجلى على صعيد التطورات التي شهدتها النظم الفرعية الدولية المختلفة.

فعلى سبيل المثال، منذ نهاية الحرب الباردة وانهيار القطبية الثنائية، شهد هذا الجدال وامتداداته المتصلة بهذه الثنائيات موجات ثلاث اقترنت بمفاصل أساسية: **الأولى** منذ نهاية الحرب الباردة وحتى أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر 2001، و**الثانية** امتدت حتى اندلاع الثورات العربية أواخر 2010، وما زلنا نعيش الموجة **الثالثة**. وبقدر ما شهدت الموجة الأولى اختبارات للديمقراطية وحقوق الإنسان في الأمريكتين وشرق أوروبا والبلقان وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق، بقدر ما شهدت الموجة الثانية صعود انتهاكات الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم الإسلامي باسم الحرب الأمريكية أو العالمية على الإرهاب. وما زالت المرحلة الثالثة تقدم اختبارات جديدة لثنائية الديمقراطية / المصالح، أو القيم / المصالح، والثورة / الإرهاب.

ولهذا بقدر ما شهدت العقود الثلاثة السابقة اجتهادات حول مستقبل النظام الدولي من حيث الهيكل وطبيعة القوة وتوازنات القوى وعملياتها، لم تغب دائرتنا الحضارية العربية الإسلامية عن صميمها، بقدر ما تقابل اتجاهان أو تضادّا: اتجاه محافظ يبحث عن الحفاظ على الأمر القائم وآخر يبحث عن كيفية التغيير، وصولًا إلى التحول. فإذا كانت الموجة الأولى شهدت الدعوة إلى تعدد المنظورات الحضارية كسبيل لتحقيق عالمية "علم العلاقات الدولية"، فإن الموجة الثانية شهدت نضج النظريات النقدية الساعية إلى التغيير العالمي سواء على مستوى واقع القضايا العالمية أو الأطر والهياكل والمؤسسات أو مستوى تغيير النظرة إلى هذا الواقع وإعادة قراءته في ضوء إدراك ما به من تحيّزات كامنة أو ظاهرة. وهكذا تبلورت عبر هذه الموجة الثانية الجدالات حول "التغيير العالمي" على هذه المستويات الثلاثة؛ حيث تربط الجهود النقدية بصفة خاصة بين الواقع والنظرية على أساس أن التغيير العالمي يصبح ممكنًا متى تغير منهجنا في التعامل مع الواقع، ومتى كشفنا عن التحيزات الكامنة والمستقرة في العلوم الاجتماعية من منظورات حضارية غربية تدّعي العالمية وتحتكر مفاهيم "العلم"، انطلاقًا من العلاقة بين السلطة والقوة والمعرفة.

[1]–انظر:

– المرجع السابق، ص ص 151، 162.

– العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.

بعبارة أخرى، فإنه للتنظير، وفق هذه الجهود النقدية الغربية، دورًا في التوجيه والتغيير وليس مجرد الرصد والتفسير؛ لأن التغيير لا يتحقق بإصلاح مؤسسات النظام الدولي فقط، ولكن بعلاج جذور المشاكل وليس تجلياتها فقط، ومن أهم هذه الجذور الخلل في منظومة قيم النظام الدولي.

ولهذا، فإن الحديث عن التغيير العالمي يمثل عملة ذات وجهين: الوجه **الأول** يقدم حالة أزمات النظام العالمي من منظورات علم العلاقات الدولية المقارنة، مع التركيز على النقدية منها الساعية للتغيير الدولي. أما الوجه **الثاني** فيقدّم الأطروحات المقارنة حول الديمقراطية والعدالة العالمية.

إذن ما الجديد في أزمات النظام العالمي في بداية القرن الواحد والعشرون وما الجديد عن "التغيير"؟

فإذا كان الربع الأخير من القرن العشرين قد شهد تراكم مؤشرات التغير في النظام الدولي التي كشفت بعد ذلك عن نهاية الحرب الباردة ونهاية هيكل الثنائية القطبية، وهو ما بدا حينئذ أنه انتصار بلا حرب وهيمنة للنموذج الحضاري الغربي بقيادة أمريكية، وإذا كانت نهاية الحرب الباردة قد دشنت التصورات حول مستقبل الهيمنة الأمريكية في ظل العولمة، فإن الألفية الثالثة دشنها أكبر تحدٍّ لهذه الهيمنة المفترضة، ألا وهو الهجوم في 11 أيلول / سبتمبر 2001 على برجي التجارة العالمية في نيويورك وعلى البنتاغون في واشنطن. ذلك الحدث الذي وظفته الولايات المتحدة لاستحكام هيمنة الإمبراطورية الأمريكية على العالم: مركزية القوة العسكرية الأمريكية، والسيطرة على الاقتصاد العالمي، ودعم نشر منظومة القيم الغربية الحضارية (السياسية، والاقتصادية، والثقافية).

ومن ثَمّ، كان مسلسل الحروب الإقليمية خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين (أفغانستان، العراق)، تحت ستار إستراتيجية مكافحة الإرهاب، تفعيلًا لإستراتيجية القرن الواحد والعشرين الأمريكية. وهي الحروب التي أنهكت، القوة الأمريكية العالمية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ناهيك بالهجوم الذي تعرضت له سواء في الداخل أو الخارج، منظومة القيم التي ادعت الإدارة الأمريكية تحت عنوان "مشروع الشرق الأوسط الكبير" العمل على حمايتها ونشرها في العالم كسبيل لتحقيق سلامته واستقراره ورخائه.

ومع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008 تجدّد السؤال، ولكن على نحوٍ آخر: هل سيمر النظام الرأسمالي العالمي بتحول، حيث إن هذه الأزمة وتداعياتها هي الأخطر والأشد، أم أن هذه مجرد أزمة أخرى من أزماته المتكررة عبر القرن سيستطيع النظام الرأسمالي إدارتها والتكيف مع عواقبها؟ وبعد النقاش حول مؤشرات قيادة أمريكا للعالم بعد نهاية الحرب الباردة واتجاه النظام الدولي نحو الأحادية، فإن نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، شهد السؤال حول فرص استمرار هذه القيادة والعقبات التي تواجهها، نظرًا إلى ما أضحت تواجهه تلك القيادة من أزمات داخلية وخارجية.

وهكذا، مع نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة، ومع تزايد صعوبات الاقتصاد الأمريكي والعالمي ومع تكرار الأزمات السياسية والعسكرية عالميًا، اقترن السؤالين الآتيين بقوة: هل يدخل النظام العالمي مرحلة تحوّل في هيكل القوة العالمية تفقد فيه الولايات المتحدة قدرتها على قيادته بمفردها؟ وهل يشهد نظام الرأسمالية العالمية بدوره تحولًا جذريًا؟

بعبارةٍ أخرى، وبعد أن كانت الأسئلة طوال مفاصل التغير عبر القرن العشرين تتصل أساسًا بمركز القوة القائدة للنظام الدولي؛ أوروبية أم أمريكية أم آسيوية (اليابان والصين)، في ظل نظام رأسمالي عالمي يتكيف مع أزماته المتكررة ويخرج منتصرًا في كل مرة، وبعد أن كانت الأسئلة تدور حول سبب التراجع الأوروبي ثم السوفياتي وتفكك إمبراطوريته، أضحت الأسئلة تدور حول أمرين معًا: حال القيادة الأمريكية للعالم وتوجه الدور الأمريكي العالمي من ناحية، ومآل النظام الرأسمالي العالمي وحالة النظام العالمي (استقرارًا أو أمنًا) من ناحيةٍ ثانية.

وبدأ يتأكد مع نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة أن العالم يمر بأزمة مزدوجة؛ أزمة الرأسمالية العالمية والليبرالية وأزمة قيادة العالم، ناهيك بأزمةٍ ثالثة هي أزمة منظومة القيم في النظام العالمي، تلك الأزمة التي كشفت عنها الجدالات حول نمط العلاقات بين الأديان والثقافات والحضارات (صراعًا أم تعاونًا) وهي الجدالات التي ظهرت في التسعينيات ثم برزت منذ أحداث أيلول / سبتمبر 2001، سواء في الدوائر الأكاديمية أو السياسية وذلك في ظلّ تصاعد حدة ووتيرة الصراعات الداخلية والإقليمية ذات الأبعاد الدينية والعرقية والقومية. وبينت هذه الجدالات صعود وزن الأبعاد الثقافية والأبعاد القيمية في واقع العلاقات الدولية. ولقد تجدد الاهتمام بها، بعد أن ظل الاهتمام مُركزًا على الأبعاد المادية أساسًا، على نحوٍ أضحت فيه هذه الأبعاد الثقافية في صميم سياسات القوى العالمية الجديدة منذ 2001. وهذه السياسات العالمية وإن كان يبدو طوال العقد الأول من الألفية الجديدة أنها تُدار أساسًا بالقوة العسكرية والدبلوماسية الغربية، ولو بقيادة أمريكية، إلا أنها كانت تنجدل بقوة بالأبعاد الثقافية لتبرير إستراتيجية مكافحة الإرهاب ولتنفيذها، وهي الإستراتيجية التي استهدفت الشعوب أيضًا وليس النظم والحكومات فقط، ومن ثَم فرضت أهداف هذه الإستراتيجية وغاياتها أدوات وسبلًا جديدة للتعامل مع قضايا الثقافة والهوية باعتبارها من صميم قضايا السياسات العالمية. وهو الأمر الذي أفسح الطريق أمام الجدال حول منظومات القيم الحضارية المتقابلة (أو المتصارعة أو المتنافسة) على الصعيد العالمي، وعلى نحوٍ غير مسبوق من حيث الدرجة أو التكرار.

ولذا؛ برزت الدعوات إلى "التعددية في المنظورات الحضارية"، باعتبارها سبيلًا لحل أزمة الحضارة العالمية الراهنة، وسبيلًا لتحقيق عالم أكثر أمنًا وعدالة.

ومن ثَم، فإن النقاش الدائر منذ 2008 حول مستقبل التغيير العالمي (Global Change) في الدوائر الأكاديمية والسياسية الذي تأكد مع 2011، وازداد تبلورًا وتركيزًا حتى الآن إنما هو نقاش حول أزمات ثلاث متزامنة: أزمة قيادة النظام الدولي مع "انحدار" القوة الأمريكية وصعود مراكز قوة أخرى، وأزمة هيكلية في بنية النظام الرأسمالي العالمي، وأزمة منظومة القيم الحاكمة: الديمقراطية الليبرالية التمثيلية في مقابل العدالة الاجتماعية، ومركزية الحضارة الغربية في مقابل تعددية المنظورات الحضارية كمصادر للتغيير والتحول المأمول في النظام العالمي. ذلك؛ لأن النظام الدولي (أو العالمي) ليس مجرد هيكل قوة سياسية (توزيع القوة العالمية) ولكنه أيضًا هياكل اقتصادية واجتماعية ومنظومة قيم، ناهيك بالطبع عن العوامل البيئية المحيطة التي تمثّل مدخلات لهذا النظام سواءً من مصادر وطنية أو إقليمية لهذه العوامل أو مصادر نظمية. ولعل أهم هذه العوامل هي الثورات المتلاحقة: الصناعية، التكنولوجية، ما بعد الصناعية، المعلوماتية والاتصال، وكذلك حالة العولمة وعملياتها. وهذه العوامل وغيرها كانت دائمًا ذات تأثير نظمي في العلاقات الدولية (أثر اكتشاف الأسلحة الذرية في النظام الدولي، أثر ثورة المعلومات والاتصال في الاقتصاد العالمي والدول القومية). وإهمال هذه العوامل وتغيرها يؤدي بالبعض إلى أن يعجز عن التمييز بين مؤشرات التغير أو التحول النظمي وبين أسبابه وبين نتائجه[1].

وتمثل هذه الثلاثية – المشار إليها عاليًا- قدر التعقيد الذي وصلت إليه دراسة "التغير – التحول في النظام الدولي" مقارنةً بعقودٍ ثلاثة سابقة حين أحدث كتاب "هولستي وآخرون" اختراقًا نوعيًا في مجال الدراسات النظمية[2]. ولكنه كان اختراقًا في ظل هيمنة المنظور الواقعي على دراسة العلاقات الدولية في هذه المرحلة، وبداية الجدال الثالث الكبير بين منظور الواقعية وبين ما سُمي

---

[1]–حول التمييز بين أسباب ونتائج التغير أو التحول النظمي العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، وحول نتائجه كما تقدمها أدبيات نظرية العلاقات الدولية انظر: مروة فكري، "تأثير التغيرات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينيات: دراسة نظرية"، إشراف نادية مصطفى، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، الفصل الأول.

[2] -Ole R. Holsti, R. Siverson, A. George (eds.), Change in International Systems, UK: Westview Press, 1980.

في هذه المرحلة بما بعد السلوكية أو التعددية. إلا أن الجدال الراهن الذي تُشارك فيه بقوة – ومنذ ما يقرب من العقدين – المدرسة النقدية، ومن هنا مغزى استدعاء الحديث عن منظومة قيم النظام الدولي كبعدٍ ثالث بين البعدين، السابق تركيز الواقعية عليهما وهما؛ هيكل القوة السياسية والعسكرية وهيكل القوة الاقتصادية.

ولهذا؛ فإن النقاش الدائر أضحى حول "التحول" في النظام العالمي وليس مجرد "التغير" في بعض مكوناته، بالتركيز على مؤشراته، أسبابه ونتائجه سواء على مستوى قيادة النظام أو هيكل النظام الرأسمالي العالمي أو منظومة قيمه. فالنقاش الأكاديمي الآن – وخاصةً من جانب المدرسة النقدية والمدرسة البنائية الجديدة – قد تمحور خلال العقد الأول للقرن الواحد والعشرين حول العناوين الآتية: الأزمة النظمية العالمية، الأزمة والتحول، العولمة والأزمة العالمية، التوجه جنوبًا، التوجه شرقًا.

وكانت الجولة الأسبق من النقاش قبل اندلاع الأزمة المالية العالمية 2008، وفي نطاق الاهتمام بما يُسمى دراسات التغير العالمي[1](Global Change) محورها: الحكم العالمي الرشيد (Global Governance)، الديمقراطية العالمية (Global Democracy)، المواطنة العالميةGlobal Citizenship. وذلك في إطار منظور العالمية (Globalism) الذي حقق قفزة، متحديًا المنظور الواقعي. ولم ير بعضٌ في هذا المنظور[2]، على الرغم من اختلاف افتراضاته الأنتولوجية والمنهاجية إلا سبيلًا جديدًا من سبل تكيف النظام العالمي الراهن مع أزماته المتكررة داخليًا – ابتداءً – ثم خارجيًا، في محاولة لعلاج أزمتَي الديمقراطية والمواطنة في الغرب بإعطائهما أبعادًا عالمية جديدة. حيث إن هذه الدعوة إلى "العالمية (Globality)" تظل في الغرب محكومة بالافتراضات الفلسفية نفسها لمنظور الرأسمالية الليبرالية للديمقراطية.

إن الفارق بين جولتي النقاش؛ منذ 2008 والسابقة عليها منذ نهاية الحرب الباردة، ليعكس الفارق بين الحديث عن "التغير" والحديث عن "التحول"[3]. بعبارةٍ أخرى، إذا كانت الأدبيات في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات قد اختلفت حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستنفرد بقيادة النظام العالمي أو أن عالم ما بعد الحرب الباردة سيكون أحاديًا أم متعدد الأقطاب، وإذا كان هذا النقاش قد اتخذ نكهة أخرى خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين؛ حيث ساد الساحة السياسية العالمية اتجاهان: **الأول** الذي يُفسر الإستراتيجية الأمريكية العالمية (في ظل حكم المحافظين الجدد) بأنها تعبير عن المرحلة الإمبراطورية من تطور السياسة الأمريكية، **والثاني** الذي يحذر من مغبة التورط العسكري الهائل للولايات المتحدة في الخارج، سياسيًا واقتصاديًا بل أخلاقيًا، لأنه قد لا يكون علامة السلوك الإمبراطوري بقدر ما يكون سببًا للخبو والانحدار في القوة العالمية الأمريكية.

إلا أن من الأمور المتفق عليها في الأدبيات (منذ 2008) وخاصةً أدبيات المدرسة النقدية في العلاقات الدولية، أننا لا نتكلم عن أسباب صعود الإمبراطوريات الكبرى أو هبوطها عبر التاريخ لتقديم العظة والعبرة إلى الولايات المتحدة وهي في أوج انتصارها على الاتحاد السوفياتي كما فعل "بول كيندي"، ولكن نتكلم عن أن الولايات المتحدة قد دخلت مرحلة أزمة خبو القوة العالمية بالفعل وأنها تبذل جهودًا لمنع استمرار هذا الخبو من ناحية، في وقتٍ دخلت فيه من ناحيةٍ ثانية الرأسمالية العالمية أيضًا مرحلة أزمة هيكلية غير مسبوقة وكذلك منظومة قيم النظام الدولي السائد.

---

[1]– حول هذا المفهوم وأبعاده ومجالاته التطبيقية باعتباره حقلًا دراسيًا فرعيًا في العلاقات الدولية، مثل حقلي دراسات الأمن، ودراسات الاقتصاد السياسي، انظر:
Ken Dark, "Defining Global Change," in: Barry Holden, (ed.), The Ethical Dimensions of Global Change Basingstoke: Macmillan Press, 1996, pp. 7-17.

[2]– د.نادية مصطفى، العدالة والديمقراطية ، مرجع سابق، وتحديدا أجندة القضايا واختبار الجدالات: استدعاء قضية الديمقراطية ص ص 69- 81.

[3]– انظر الفارق بين المفهومين في:

- مروة فكري، "تأثير التغيرات العالمية على الدولة القومية خلال التسعينيات (دراسة نظرية)"، مرجع سابق.
- شريف عبد الرحمن، "نظرية النظم ودراسة التغير الدولي،" رسالة ماجستير في العلوم السياسية، إشراف نادية مصطفى، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2003.

وتمثل أزمة العولمة الإطار الكلي المنبثق عنه هذه الأزمات الثلاث أو المحيط بها، إذ بعد أن كانت "العولمة"، من حيث تشخيصها وتقييم آثارها موضع مهم للجدال بين المنظورات الكبرى الثلاثة المتنافسة بعد نهاية الحرب الباردة (الواقعية، الليبرالية، الهيكلية)،، نجد صعود الاتجاه الناقد لآثارها السلبية – كعملية أو أيديولوجية أو سياسات – التي كشفت عن الأزمات الثلاث الكبرى.

إن هذه الأزمات الثلاث المترابطة التي تطرحها بقوة المدرسة البنائية النقدية، وتستدعي، إلى جانب العوامل الهيكلية المادية دور الأفكار والقيم والمعتقدات والهوية وتأثيرها في فهم التحولات العالمية الجارية، ومن ثم مستقبل مركزية الحضارة الغربية في النظام العالمي في مقابل صعود حضارات وثقافات أخرى تتحدى هذه المركزية، إنما ينطلق منها جيل ثالث من أدبيات دراسة التطور التاريخي للنظم الدولية[1]. وقد عُرف الجيل الأول بالمدرسة الكلية الاستاتيكية بينما عرف الجيل الثاني بالمدرسة الديناميكية في دراسة التحولات العالمية.

إن الأزمات الثلاث المتزامنة المشار إليها عاليًا التي يتمحور حولها الجيل الثالث من أدبيات تطور النظم الدولية والتحول العالمي تطرح مقولة ذات وجهين: الوجه **الأول** هو أن أزمة النظام العالمي الراهنة هي أزمة معيارية قيمية أيضًا وليست أزمة قوة مادية فقط، بل تراكمت المؤشرات عبر عقد "الهيمنة الأمريكية" الأول من الألفية الثالثة على تراجع فعالية القوة المادية بمفردها في ظل الأحادية الأمريكية، وأنه بعد صراع النموذجين الغربيين: الرأسمالي الليبرالي، والشيوعي التسلطي، فلقد تأكد أن نموذج "المنتصر بلا حرب"، ليس نموذجًا عالميًا (universal) ولكنه نموذج حاول أن يؤكد هيمنته بالإكراه، بالقوة العسكرية وبالعنف الهيكلي[2]. إلا أن مؤشرات انحداره وخبوه تتوالى على نحوٍ يدفع إلى التساؤل هذه المرة: متى وكيف سيحدث التحول؟ فالمطروح الآن ليس السؤال السابق تكراره مرارًا عبر مفاصل تطور القرن العشرين – كما سبقت الإشارة – هل ندخل عصرًا جديدًا؟ وما ملامح الاستمرارية والتغير من حيث الهيكل والقضايا والفواعل؟

فالمطروح أضحى "التحول" وليس التغير. وفي قلبه الأبعاد المعيارية القيمية وهي التي يتم استدعاؤها بصورةٍ متصاعدة، عبر العقود الثلاثة الماضية، عند مراجعة نظرية العلاقات الدولية على النحو الذي جعل من "القيم والأفكار والمعتقدات والهوية" ناهيك بالثقافة والدين، قواسم مشتركة في عناوين أدبيات علم العلاقات الدولية وأدبيات الحركة الدولية على حدٍ سواء حيث أضحى استدعاء القيم والأخلاق مطلوبًا لخدمة الحركة أو ترشيدها مع كل ما يترتب على ذلك من دعوة "تعددية المنظورات الحضارية" في مقابل المركزية الحضارية الغربية (كما سبق ورأينا). وكانت الثورات العربية والثورات المضادة لها منذ 2011 ساحة أخرى لاختبار هذه هذه التفاعلات ومآلاتها.

وإذا كانت أزمة النظام الرأسمالي العالمي 2008 قد فجرت وأطلقت أحداثًا وأفكارًا حول "التغيير العالمي"، مثلت سياقًا سياسيًا واقتصاديًا بل ثقافيًا ارتبطت به الجدالات حول الديمقراطية والعدالة العالمية بين منظورات العلم الغربية ونحو منظور حضاري إسلامي لتغيير العالم. إلا أن الثورات العربية قدّمت مجالًا حيًا لاختبار مفاهيم وممارسات الديمقراطية العالمية. وذلك على ضوء دلالة الخبرات التاريخية للثورات في العالم العربي والإسلامي وأنماط التدخلات الخارجية فيها، وعلى ضوء دلالة الأدبيات النظرية خلال

---

[1] – انظر في هذا بالتفصيل:

- دراسة د.نادية مصطفى "التاريخ ودراسة النظام الدولي: رؤى نظرية ومنهاجية مقارنة"، في: د.نادية مصطفى: العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي منظور حضاري مقارن، تقديم: المستشار طارق البشري، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للثقافة والعلوم، 2015 (الجزء الأول)، وتحديدا الجزء الخاص بالتاريخ ودراسة النظم الدولية ص ص 53– 67.

[2] – ولم يمنع هذا البعض من القول بانتصار الواقعية، انظر على سبيل المثال: مالك عوني، انتصار الواقعية: أساطير التعاون الدولي في إدارة التغيير العالمي، السياسة الدولية، يونيه 2015.

العقدين السابقين على هذه الثورات من حيث اختفاء مفاهيم الثورات مقابل صعود مفاهيم التحول الديمقراطي والإصلاح التدريجي واللاعنف والسلام والحوار وموضع الثورات في نظرية العلاقات الدولية. حيث كان نجاح **هذه الثورات من شأنه أن يكون مدخلًا لتغيير عالمي نحو عالم أكثر ديمقراطية وعدالة وإنسانية. كما أن الثورات المضادة والانقلابات التي واجهت هذه الثورات تمثل اختبارًا حيًا لحقيقة مفاهيم الديمقراطية المقارنة ومدى تدخل الخارج في خبرات التغيير نحو "الحرية والعدالة"[1]**.

ويجدر القول أن الجدال الرابع الكبير لم يقتصر على هذه الأبعاد القيمية – المعيارية، ولكن امتد إلى العلاقة بين كافة عناصر القوة وفي قلبها الاقتصاد والمال أيضًا (كما سنرى).

ثانيًا: التغيير العالمي والاتجاهات النقدية لدراسة الاقتصاد السياسي العالمي، ما الجديد؟

منظورات الاقتصاد السياسي الدولي الكبرى ثلاثة: الماركنتيلية، الليبرالية، الماركسية، لكل منطلقاتها النظرية والمنهاجية عن العلاقة بين السياسة والاقصاد من حيث الأولوية والتأثير. واقترن صعود كل منها بالتغيرات في توازنات القوى العالمية.

فلقد كان القرن التاسع عشر "قرن السلام البريطاني" هو قرن الاقتصاد السياسي الدولي الليبرالي، انعكاسًا وتأكيدًا للعلاقة بين مركز السلطة ومركز المعرفة، وبرزت وسادت الماركنتيلية في فترات التغيير في توازنات القوى العالمية إلى جانب منظورات أخرى في ظل عدم وجود قوه عالمية سائدة أو مُهيمنة. وإذا كانت نهاية الحرب العالمية الثانية قد دشنت لتراجع الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي على ضوء طبيعة النظام الدولي القائم على الهيمنة الغربية (الأمريكية) فلقد اقترن تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي بالتغييرات التي أخذت تطرأ على صعيد توازنات القوى الاقتصادية والعسكرية منذ منتصف السبعينيات ثم عند نهاية الحرب الباردة[2]. ولم تكن أهداف الحركة غائبة عن هذا التجدد بالاهتمام بالاقتصاد السياسي العالمي لدى الدوائر الغربية الرأسمالية.

فعلى سبيل المثال يسجل روبرت جيلبن في مقدمة كتابه الرائد "الاقتصاد السياسي الدولي"[3] كيف أن تغيرات العلاقات الأوروبية –الأمريكية ومصاعب الاقتصاد الأمريكي الصاعدة منذ السبعينيات من أهم أسباب تجدد الاهتمام بهذا المجال من جديد في الدوائر الماركنتيلية أو الليبرالية الأوروبية والأمريكية؟ وفي المقابل لم تخف إحدى رائدات التنظير الليبرالي للاقتصاد السياسي الدولي سوزان سترانج أن تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي كان أحد أهم أدوات إدارة "الحرب الباردة" في مواجهة السوفيت والنموذج الماركسي[4].

وبقدر ما ارتكزت دراسات الاقتصاد السياسي الدولي المقارنة من منظوري الليبرالية والواقعية على قضية "إدارة الهيمنة الغربية الرأسمالية، وبيان مواجهة مشكلاتها وكيفية الحفاظ عليها من خلال حلول تكيفية بالأساس[5]، وبقدر ما ظلت أيضًا هذه

---

[1]– د.نادية مصطفى، العدالة والديمقراطية، مرجع سابق، وخاصة الخاتمة: الثورات العربية والثورات المضادة في النظام الدولي: اختبارات جديدة للديمقراطية والعدالة العالمية، ص ص 271 -289.

[2]– انظر في هذا الشأن:

- د.نادية مصطفى، حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي، مرجع سابق.
- نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد 82، أكتوبر 1985.
- مدحت ماهر، العلاقة بين الاقتصاديات الدولية والسياسات الدولية: المنظورات الكبرى، ودلالة الخبرات التاريخية، تقرير قضايا ونظرات، العدد الثالث سبتمبر 2016، مرجع سابق، ص ص 5– 11.

[3]– روبرت جيلبن، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

[4] -Susan Strange, Political Economy and International Relations, (in) Keen Booth and Steve Smith (eds.): International Theory today, London: Polity, 1995.

[5]– انظر على سبيل المثال حول أبعاد المقارنة بين المنظورات:

الدراسات أسيرة قضايا الاقتصاد السياسي الدولي التقليدي سواء على المستوى النظمي أو السياسات الخارجية للقوى الكبرى، باحثة بالأساس في تأثير الأبعاد السياسية على الاقتصادية أو العكس.

إلا إنها اهتمت بمجموعة جديدة من القضايا ذات الصلة بهيكل توازن القوى العالمي "السياسات العليا" بالأساس من قبل: الاقتصادات الصاعدة في النظام الدولي، التحدي الصيني، التقلبات في أسواق المال والطاقة العالمية، تحدي الفاعلين الجدد، والجديد في دور الشركات متعددة الجنسيات وثورة الاتصالات والتكنولوجيا وجميعها قضايا تمثل تحديًا للهيمنة الأمريكية بالأساس والنموذج الحضاري الغربي الرأسمالي في عمومه.

وفي المقابل، إن مجال الاقتصاد السياسي الدولي قد دخل مرحلة جديدة في تطوره منذ نهاية الحرب الباردة، شهدت صعود الاتجاهات النقدية في هذا المجال على نحو قدم جديد وخاصة بالنسبة "للتغيير العالمي".

(1) خصائص الاتجاهات النقدية في دراسة الاقتصاد السياسي العالمي[1]

برزت هذه الاتجاهات – على ضوء خصائصها العامة السابق عرضها – لتحدي الهيمنة الغربية وتحديدًا الأمريكية تلك الهيمنة التي برزت في واقع العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى صعيد التنظير الوضعي بالأساس والتي استهدفت كما سبق القول التَكَيُّف مع أزمات النظام الرأسمالي العالمي وحَلّها حفاظًا على هياكله ومنظومة قيمه ومؤسساته، ولذا فمن أهم خصائص هذه الاتجاهات النقدية تعقد شبكة الفواعل في الاقتصاد السياسي الدولي، التشابك بين الأبعاد الخارجية والأبعاد الداخلية للاقتصاد السياسي مما يعني اهتزاز الحدود الفاصلة بين الاقتصاد السياسي للنظم المقارنة والاقتصاد السياسي الدولي، صعود الاهتمام بالأبعاد الأخلاقية والقيمية في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي انطلاقًا من تأثير هذه الأبعاد على تشكيل المصالح والقوة وعلى رسم السياسات وتنفيذها على مستويات مختلفة.

فإذا كانت المنظورات الكبرى قد تطرقت أيضًا ولو بصورة ضمنية للأبعاد القيمية إلا أن الاتجاهات النقدية تصدت لها بصورة مباشرة في نطاق الأسئلة المطروحة عن العدالة والديمقراطية والمساواة العالمية والتي يجب التصدي لها حين تناول قضايا الثروة والتنمية والفقر في مواجهة حالات الاستغلال والفساد والتبعية والفقر وغيرها من القضايا التي تمس "الإنسان" والمجتمعات وليس هياكل ومؤسسات الحكومات فقط[2].

وقد انعكست هذه الخصائص على المنهج والاقتراب. فإن الاهتمام بأبعاد جديدة في تحليل قضايا الاقتصاد السياسي الدولي تفرض اقترابات شاملة متكاملة تقتضي الاستفادة من إسهامات العلوم الاجتماعية والإنسانية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالتغيير العالمي.

ومن ثم كان التمايز بين الاقتراب التقليدي لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي (نمط العلاقة بين كل من أبعاد اقتصادية وأخرى سياسية) وبين اقتراب شامل متكامل يوسع من نمط ودائرة التفاعل بين السياسي والاقتصادي ليصبح غير قاصر فقط على

Timothy C. Lim: International Political Economy: An Introduction to Approaches, Regimes and Issues ,saylor foundation, (2014), Chapter II and III.

[1] – د. نادية مصطفى، أحمد شوقي ، الاقتصاد السياسي الدولي: بين الاقتراب النظمي والسياسة الخارجية وبين التغيير العالمي، مرجع سابق، (الجزء الثاني)، ص ص 1243-1252.

[2]– انظر على سبيل المثال:

- مروة يوسف، عرض كتاب "التنمية البشرية العربية في القرن الحادي والعشرين: أولوية التمكين، من تحرير د.بهجت قرني، تقرير قضايا ونظرات، العدد الثالث سبتمبر 2016، مرجع سابق، ص ص 118- 122.
- – هاني المرشدي، عرض دراسة "الاقتصاد السياسي الدولي وأخلاقيات الاقتصاد العالمي، للكاتب جيمس برسيات، المرجع السابق، ص ص 112- 115.

البحث في قدر تأثير أحدهما على الآخر ولكن البحث في أنماط التفاعل بينهما بل وامتداد التفاعل مع مجالات أخرى اجتماعية وإنسانية.

وأخيرًا فإن كافة الخصائص السابقة الموضوعية والمنهاجية لا بد وأن تعني الاهتمام بخرائط جديدة من القضايا.

(2) مقاومة الهيمنة وسبل التغيير العالمي: خرائط جديدة للقضايا

لم يعد منظور سياسات القوى التقليدي، بفواعله – الدول القومية – وبعملياته الصراعية / وبقضاياه التقليدية (الديون، المعونات، القروض، التجارة، العقوبات والحصار والمقاطعة، الاستثمار، نقل التكنولوجيا، الشركات العابرة للقوميات) محتكرًا أو مُهيمنًا على دراسات الاقتصاد السياسي العالمي. فلقد انقلبت خرائط اهتمام وقضايا هذه الدراسات المعاصرة لتنفتح على مجالات نوعية جديدة فرضتها الأسس المعرفية والأنطولوجية النقدية وجميعها تستهدف مقاومة الهيمنة بسبل ومداخل متنوعة ومتعددة تشارك فيها فواعل ومستويات جديدة من التحليل (شعوب، أمم) ومن مداخل نوعية متنوعة.

بعبارة أخرى ظهرت أنماط جديدة من القضايا المتعلقة بماهية القوة وبانتشار القوة ونمط توزيعها في النظام العالمي مثل قضايا النوع، التنمية، الهجرة واللجوء الاقتصادي البيولوجي، حقوق الملكية الفكرية، البيئة، الطاقة[1].

ومن موضوعات ومسائل هذه القضايا ما يلي[2]:

الاقتصاد السياسي الدولي لكل من؛ الهجرة، التدخل الدولي الإنساني، محركات البحث على الإنترنت (حالة شركة جوجل) النفط (مستوى الإنتاج والأسعار)، الملكية الفكرية، وحصول الدول النامية على الدواء (شركات الدواء العالمية وسياساتها)، الفقر والجهل، الجريمة المنظمة، الإتجار بالبشر، الاستعمار الاستيطاني، الصناديق السيادية، الملاذات الآمنة، الثورات، الإرهاب، الانقلابات العسكرية، السياسات التنموية، التكتلات عبر الإقليمية الصاعدة (البريكس)، المقاومة، الاحتلال والاستيطان، التمييز العرقي والنوعي، الفساد، الحركات الدينية، المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، العلاقات العسكرية المدنية، مؤتمرات المناخ العالمية، الاستثمارات الصينية في هوليوود قانون جاستا والعلاقات السعودية الأمريكية، المؤسسات الخيرية الدولية، المؤسسات البحثية العالمية، أزمة الغذاء العالمية، غسيل الأموال، التعاريف غير الجمركية، المجتمع المدني العالمي.

إن هذه المسائل والموضوعات، في جملتها، تتداخل فيها كافة أبعاد الظاهرة الإنسانية والاجتماعية وهي تؤشر على زاوية أخرى للنظر إلى العالم الذي تعيشه غير الزاوية التقليدية للاقتصاد السياسي الدولي.

وبالنظر إلى خريطة هذه الموضوعات والمسائل، مقارنة بنظائرها في مراحل سابقة من تطور الاقتصاد السياسي الدولي ومنظورات دراسته[3]، يتضح لنا أمران؛ **من ناحية**: كيف تراجعت في الأولوية كل من قضايا الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد العالمي وفق النمط الرأسمالي وقضايا الأنظمة الاقتصادية الدولية (Regimes)، ناهيك بالطبع عن تراجع أولوية قضايا الاقتصاد السياسي للعلاقات على صعيد المحاور الإستراتيجية الكبرى الغرب– الغرب، الغرب –الشرق، صعود الشمال– الجنوب، وكان

---

[1]-Amanda Dickins, the Evolution of International Political Economy, International Affairs, (Vol. 82, No3, 2006), P P 458-488.

[2] – من واقع إسهامات متميزة لبعض طلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه بجامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مقرر الاقتصاد السياسي الدولي في الأعوام الأكاديمية الثلاثة (2015/2014، 2016/2015، 2017/2016)، على مستوى التوثيق المعرف أو التقارير الفرعية أو التقارير الكلية.

[3] – انظر حول التطور في هذا المسار على سبيل المثال:

-Darel E. Paul, Abla Amawi: The Theoretical Evolution of International Political Economy, Oxford University press, 3rd edition, 2013.

- Theodore H. Cohn: Global Political Economy Theory *and Practice*, Routledge, 2016 (5th edition)

ذلك التراجع في مجمله لصالح قضايا نوعية ذات أبعاد قيمية أخلاقية واضحة تختبر اشكاليات العلاقة بين الداخلي والخارجي وبين القيمي والمادي.

ومن ناحية أخرى: ماهية وطبيعة الاهتمام بموضوع الجنوب (العالم الثالث) بصفة عامة، والإسلامي بصفة خاصة) في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي سواء على صعيد السياسات أو جهود التنظير المختلفة، وهذا يقودنا إلى المحور الأخير من هذه الدراسة.

ثالثًا– الجنوب العالم الإسلامي في الاقتصاد السياسي العالمي: المآلات والمأمول: الحاجة لمنظور جديد للتغيير: أين موضعنا من خريطة التنظير الغربي للاقتصاد السياسي العالمي؟

صعد "غير الغربي الحضاري" إلى قلب اهتمامات الاتجاهات النظرية النقدية بصفة عامة وعلى صعيد دراسات الاقتصاد السياسي العالمي النقدية بصفة خاصة باعتباره ساحة من ساحة "التغيير المنشود" لإحداث" الانعتاق والتحرر والعدالة والمساواة. وعلى العكس كان الجنوب أو العالم الثالث أو العالم الإسلامي أو .. مبعث اهتمام لدى المنظورات الكبرى باعتباره مصدر للتهديد أو الاختلال أو عدم الاستقرار سياسيًا أو اقتصاديًا. وهو يحتاج لوصفات علاج غربية (التنمية الرأسمالية، الإصلاحات الهيكلية، تحرير التجارة، الاستثمار الخارجي، الديمقراطية) حتى يصبح العالم أكثر أمنًا واستقرارًا ورخاءً (وفق الرؤى الليبرالية الجديدة عن العولمة). بعبارة استطاعت القوى الغربية أن تحول أفكارها وأيديولوجياتها إلى مؤسسات وهياكل اقتصادية ومالية عالمية تمكنها من فرض سياساتها وخاصة على دول العالم الثالث التي لا تملك عناصر القوة والإرادة اللازمة لمقاومة هذا الفرض.

ورغم الاختلاف حول تقييم أثار العولمة –عالميًا– وعلى الجنوب بصفة خاصة[1] إلا أن صعود الاتجاهات النقدية الصارمة ضد عواقب "الليبرالية المتوحشة" أظهرت من جديد كيف أن الجنوب لم يزل مفعولًا به أكثر من كونه فاعلًا مؤثرًا[2]. فلا تزال معظم الدراسات النظرية في الاقتصاد السياسي الدولي تعكس الرؤى الغربية لأجندة الاهتمامات حتى ولو بالنسبة للقضايا العالمية الجديدة مثل (قضايا الملكية الفكرية ودور شركات الدواء العالمية، الهجرة، النقط...)

ولذا يظل السؤال المركزي قائمًا: هل بمقدور الجنوب أن يكون مصدرًا من مصادر التغيير العالمي المأمول؟ وكيف؟

وهل المتطلبات اللازمة لهذا الدور هيكلية مؤسسة تفاوضية بالأساس؟ أليس المطلوب مسبقًا رؤية أو منظورًا "حضاريًا" عن أسس التغيير ومنطلقاته وآلياته تتجاوز المقولات والمنطلقات الكبرى للمنظورات الغربية؟

بعبارة أخرى إذا كان منظور التبعية قد برز في مرحلة هامة من تطور الاقتصاد السياسي العالمي – تنظيرًا وحركة (مطالب دول العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي) وبقدر ما تعرضت هذه المدرسة للانتقادات وتعددت روافدها وتم اختبار مدى فعالية مقولاتها على صعيد السياسات الإقليمية وعبر الإقليمية والعالمية. ألم تفرز مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة رؤى حضارية "نقدية" غير غربية مقارنة في مجال الاقتصاد السياسي العالمي؟

---

[1] – انظر هذا التقييم في:

- د. نادية محمود مصطفى: التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية، (في): د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، الأمة في قرن، عدد خاص من حولية أمتي في العالم، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية، 2002 ، ص ص 83–147(الكتاب السادس).

[2] –انظر على سبيل المثال في هذا النقد:

-Timothy C. Lim: Op.Cit, Chapter II.

ماذا يقدم مثلًا منظور حضاري إسلامي في مجال دراسة الاقتصاد السياسي الدولي؟ وما هي مجالات تطبيقه؟ وهل يسهم في أحداث تغيير عالمي منشود[1]؟ واخيرًا ما هي بصفة عامة متطلبات تطوير دراسة الاقتصاد السياسي الدولي استجابة لاحتياجات التغيير ومن حيث وضع الجنوب / العالم الثالث / العالم الإسلامي في الاقتصاد السياسي العالمي؟ بعبارة موجزة أليس تغيير الوضع القائم يتطلب من الجنوب جهودًا على مستويين نظري وعملي وبشكل تدريجي تراكمي أم ثوري جذري؟

أ– على الجانب النظري:

بقدر ما ارتبط التطور في منظورات دراسة الاقتصاد السياسي الدولي بتطورات النظام العالمي، كما سبق الإشارة، بقدر ما كان لصعود الاهتمام بمنظور إسلامي للاقتصاد السياسي العالمي سياقه ودوافعه وأسبابه سواء المعرفية أو النظرية أو العملية. وعلى رأسها الأبعاد القيمية المعيارية حول فاعلية البديل الرأسمالي وعالميته في ظل اعتبارات الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعالم الإسلامي، وخاصة على ضوء تداعي الآثار السلبية لنقل أو فرض النماذج والسياسات الغربية.

ولقد ظلت لأسباب ودوافع المنظور الإسلامي النقدي، مقارنة بالاتجاهات النقدية الغربية، خصوصيتها واختلافاتها. فالمنظور الإسلامي يسعى إلى مواجهة نوعين من التحديات؛ الداخلية المتمثلة في الأنظمة التسلطية وقوى الفساد المساندة لها، والخارجية المتمثلة في الهيمنة الغربية. وتعددت أشكال التصدي لهذه التحديات، ليس لاعتبارات إيمانية ومعرفية فقط ولكن لاعتبارات مصلحية واستجابة لمقتضيات إدارة الأمر الواقع أو تغييره. فمنظومة القيم والأخلاق التي تبنى عليها أسس هذا المنظور (العدالة، الإحسان،..إلخ) لا بد وأن ينبثق عنها مجموعة من الآليات (عدم الإسراف، عدم الاحتكار، عدم الربا، الزكاة، حدود المضاربة، مراقبة الأسواق، التكامل وعدالة التوزيع) وجميع هذه القيم والآليات لا تفترض الصراع بين الثروة والقوة وبين التوزيع.

إلا أن واقع التطبيق، من أجل التغيير داخليًا أو خارجيًا وفق مقولات هذا المنظور لم يقدم شكلًا واحدًا بل يمكن التمييز بين عدة اتجاهات؛ اتجاه التَكيُّف الذي لا يقدم إلا إصلاحات شكلية تعني التَكيُّف مع الوضع العالمي الراهن والعمل على إصلاحه بشكل تدريجي حتى يتحقق التغيير الكامل، اتجاه الاستتباع الذي لا يرى أنه بالإمكان تغيير الوضع العالمي الراهن، الاتجاه الثوري الذي يرفض القائم ويدعو إلى تغييره، ومن ثم فإن تطبيقات "الاقتصاد السياسي الدولي الإسلامي" الذائعة لا تتجاوز مجال البنوك الإسلامية بدرجة أساسية، وما يتفرع عنه في نطاق المعاملات المالية. وتظل قضايا أخرى حيوية وهامة بمثابة الحاضر الغائب.

ولذا تعرض هذا المجال بدوره لانتقادات بعدم الفعالية، مثلما تعرضت الاتجاهات النقدية الغربية. والمشترك في هذه الانتقادات للجانبين، رغم اتفاقهما على ضرورة التغيير، هو أن كليهما لم يأخذ فرصة حقيقية للتطبيق لغيابهما عن مراكز صنع السياسات واتخاذ القرارات الوطنية والعالمية.

ب– على مستوى الاستجابات العملية:

لا بد وأن تتبلور رؤى حول أولويات المشكلات في فضائنا الحضاري وبدائل الحلول على نحو يعكس الخصوصية في سياقها المتعولم. فالبدائل الغربية اتضح أنها ليست الوحيدة أو القادرة على تحقيق النهوض والتنمية، فالتغيير العالمي من أجل عالم أكثر عدالة وإنسانية، ليس مطلب شعوب "الجنوب" أو العالم الإسلامي فقط بقدر ما هو أيضًا مطلب شعوب العالم جميعها، كما أن

1– د.نادية مصطفى، أحمد شوقي، الاقتصاد السياسي الدولي: بين الاقتراب النظمي والسياسة الخارجية وبين التغيير العالمي، مرجع سابق.

– كذلك انظر رؤية مقارنة بين مداخل التغيير العالمي النقدية من خلال "الديموقراطية العالمية" وبين مدخل التغيير العلمي النقدي الإسلامي من خلال "العدالة العالمية"، (في) د.نادية مصطفى: العدالة والديمقراطية: التغيير العالمي من منظور نقدي حضاري إسلامي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.

مدخل الاقتصاد السياسي العالمي مدخلًا أساسيًا يستوي في أهميته مع أهمية مدخل "الثقافة العالمية"، والديموقراطية العالمية أو غيرها كمداخل للتغيير العالمي.

والرؤية الحضارية الشاملة المتكاملة عن التغيير العالمي هي الرؤية التي تتجاوز كافة الثنائيات الاستقطابية، وتستدعي هذه النظرة التكاملية بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المادية منها والقيمية والداخلية منها والخارجية. فليس المحك فقط فهم أثر السياسي على الاقتصادي أو العكس أو تناول هذا الأثر على مستوى السياسات العليا للدول الكبرى فقط. ولكن المحك هو نمط العلاقة التفاعلية بين كافة هذه الأبعاد والتي تستدعي عناصر القوة المادية في تفاعلها، وليس انفصالها عن أبعاد القوة الأخلاقية والمعيارية. تأكيدًا لاندماجية وتكاملية **ثلاثية القوة – القيم – المصالح** على مستوى الأمم والجماعات والشعوب، وليس الحكام وصناع القرار فقط. وهو الأمر الذي يستوجب أجندة اهتمامات "عالمية إنسانية متجاوزة الحدود القومية والحضارية التقليدية. كما يستوجب أيضًا، الاقتراب من تشابك وتداخل أبعاد الظاهرة الإنسانية ودراستها برؤى عابرة للحدود بين فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية تؤسس لنظرة شاملة لهذه الظاهرة، وعلى نحو يتسم بانفتاح الرؤية المرتبطة بمرجعية واضحة تشكل النسق القياسي للسياسات وللنظريات على حد سواء. فإن الجمع بين النظري والتطبيقي يؤكد عدم انفصال العلم عن الواقع، ويبرز أهمية وظيفته في تحقيق المصالح والنهوض.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه الرؤية الحضارية الشاملة تتسع لكثير من مساحات وفرص العمل والتأثير من "غير الكبار" وعلى نحو يساعد على إعادة النظر في قضية عناصر القوة ومصادرها وأدواتها القادرة على إحداث التغيير والتجديد في الأمم وعبر حدودها. فلم يعد من الترف أن يتابع "السياسي" أو المهتم بالسياسة في أمتنا التغيرات العالمية الاقتصادية والمالية في كافة أرجاء العالم، فهي ذات تداعيات عليه وعلى ما ينتمي إليه من أمة أو دوائرة حضارية.

كذلك أن الحديث عن التغيير العالمي ليس حديثًا عن المستقبل فقط، ولكنه حديث انطلاقًا من التاريخ أيضًا. فإن فهم الواقع العربي والإسلامي والعالمي المعاصر يكمن في فهم التطور التاريخي لظواهره المعقدة. بعبارة أخرى نحن في حاجة لإعادة قراءة خبرة تواريخنا الحضارية، وموضعها من الخبرات العالمية الأخرى، برؤى نقدية جديدة حتى يتسنى إعادة رسم الأولويات وتحديد نمط إستراتيجيات التغيير: (ثورية، إصلاحية، تَكيُّفية، تدريجية..إلخ) وفي إطار حسابات المصالح والتكلفة والمكسب الأني والمتوسط وطويل الأجل.

فإن التاريخ يقدم الكثير من الدروس والدلالات عن أنماط هذه الإستراتيجيات وهو أمر ضروري في ظل تعقد مستوى الواقع والتناقض الماثل بين المأمول والممكن. فإذا كانت الأوضاع الراهنة تؤشر على عدم إمكانية التغيير السريع على المدى القصير فكيف يمكن لها أن تتكيف حتى يمكن تعديل موازين القوى تدريجيًا وعلى نحو يسمح مستقبلًا بتطبيق نماذج اقتصادية حضارية أكثر استجابة لطبيعة مشكلاتها؟

أن هذا التكيف التدريجي، ولا نقول الاستتباع يتطلب جهودًا مستمرة على مستوى الفكر والعمل والأهم أنها تتطلب إرادة حقيقة في التغيير وليس مجرد إرادة لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل.

أن المدرسة المصرية والعربية في الاقتصاد السياسي الدولي، بروافدها النظرية المختلفة؛ الليبرالية، اليسارية، الإسلامية قدمت حصيلة هامة على هذا الصعيد النظري والتطبيقي. فما هي الخريطة، المنطلقات والأسس، والمجالات والنتائج. سؤال تحتاج الإجابة عليه دراسة مسحية مقارنة جديدة بإذن الله تستكمل حلقات عملية تدشين الدعوة لتجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي العالمي من منظوراتنا الحضارية.

*****

ملف العدد–النظام العالمي للهيمنة بين التكيف والتغيير: خبرات ونماذج مقاومة الدول

مشروطيات صندوق النقد الدولي ومصر: النيوليبرالية وناقدوها

ماجدة إبراهيم *

مقدمة

يمكن القول إن النيوليبرالية تمثل التوجه الفكري الحاكم للاقتصاد السياسي العالمي منذ انتهاء الحرب الباردة. ولذلك فإن مقولاتها مقابل مقولات وحجج ناقديها تمثل الإطار النظري لتناول قضية تتعلق بنظمها ومؤسساتها المالية كصندوق النقد الدولي وسياساته ومشروطيته تجاه دولة كمصر. وإن استعراض الجدل بين مؤيدي النيوليبرالية وناقديها بشكلٍ عام، ثم بالتطبيق على الحالة المصرية الراهنة ولجوئها لاتباع سياسات صندوق النقد الدولي ومشروطيته وما ثار حول ذلك من جدل بين مؤيد ومعارض، كلُ ذلك يعكس جانبًا من الأطر النظرية الرائجة حاليًا في حقل الاقتصاد السياسي المعولم ويختبر مصداقيتها على محك قضية تطبيقية نعايش أصداءها جميعًا، وإن بدرجاتٍ متفاوتة. ويتركنا للتعليق في ختامها: هل من بديل؟!

هذا ما يستعرضه المقالة التالية بمحاورها على نحو ما يلي:

- أولا: النيوليبرالية وناقدوها
- ثانيًا: مشروطيات صندوق النقد الدولي ومصر من 1986-2016: بين التأييد والمعارضة
- تعليق ختامي: دعوة لكسر الصندوق وطرح البدائل

أولًا: النيوليبرالية وناقدوها

أينعت "النيوليبرالية" منذ انتهاء الحرب الباردة، فلم تكن صيحة "فوكوياما" (وهو أستاذ اقتصاد سياسي دولي بالمناسبة) حول نهاية التاريخ وانتصار الرأسمالية الغربية مجرد إعلان عن تفوق الديمقراطية الليبرالية الغربية على ما سواها من نظم سياسية، بل تضمنت كذلك تأكيدًا على إطلاق يد الرأسمالية الغربية خاصة النمط الأمريكي منها على مقاليد إدارة الاقتصادات العالمية، وقبلُ المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي خاصة) في مقابل غياب المنافس التقليدي لها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، فيما أسماه فوكوياما بـ"الثورة الليبرالية على نطاق عالمي"[1]، فحتى وإن لم تستخدم بعض الاتجاهات وصف نيوليبرالية، فإنها تجلت في ثوبها الاقتصادي السياسي؛ إذ يرمز هذا المفهوم عادة إلى السياسات الرأسمالية المطلقة وتأييد اقتصاد عدم التدخل وتقليص القطاع العام إلى أدنى حد، والسماح بأقصى حرية في السوق، وأن الاستثمار الخاص أقدر وأكفأ من الاستثمار العام، كذلك فإن المؤسسية الجديدة (التي تعتبر رافدًا من روافد الليبرالية الجديدة) قد أولت اهتمامها لتوفير المناخ والظروف المؤسسية المناسبة للنشاط الخاص. وعليه، يستخدم بعض اليساريين النيوليبرالية كتعبير لما قد يعتبره بعضهم خطة لنشر الرأسمالية الأمريكية في العالم؛ فبينما تُعنى الليبرالية الكلاسيكية بدور الدول في إدارة الاقتصاد وتوفير المناخ القانوني والسياسي الذي يهيىء نمو الاستثمار والإنتاج وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوفير العدالة الاجتماعية؛ حيث إن الدولة لا تقوم بالإنتاج بنفسها – إلا في ظروف استثنائية – ولكنها تؤثر في ظروف الإنتاج عن طريق السياسات المالية والنقدية. فإن النيوليبرالية، فتطلق يد اقتصاد السوق، وغياب دور السلطة في تدبير الشؤون الاقتصادية. ومن ثم، تحكم الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية في

---

* طالبة دكتوراة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية

[1] يفصل فوكوياما في أدلته لانتصار الرأسمالية الغربية في نسختها الجديدة وعلى نطاق عالمي بأن اقتصادات اشتراكية حول العالم تحولت للانفتاح الاقتصادي وتخلت عن مقولات التبعية والامبريالية في كلٍ من دول أمريكا اللاتينية وتراجع الشيوعية الصينية مقابل تفوق الرأسماليات الشرق آسيوسية وقتها، راجع: فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد أمين، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص ص 51 -62.

اقتصادات الدول خاصة النامية منها ودول الجنوب. فالأسواق الحرة ذاتية التنظيم – وفق النيوليبرالية – توازن ذاتها على المدى الطويل، وأن تدخل الدولة ضار إن لم يكن مهلكًا؛ إذ يرونه مضيعة للوقت وهدرًا للمال، وأن تدخل الحكومات يعد سببًا في الركود والكساد، وأن التضخم الناشئ عن تدخل الدولة في الاقتصاد، قد يشكل أزمة اجتماعية شاملة لا يمكن معالجتها بالسياسات الليبرالية الكلاسيكية (الكينزية)، بل بوسائل نيوليبرالية.

كما تحفز النيوليبرالية النزعة الاستهلاكية لدى الشعوب تحت شعار (العرض يخلق الطلب) ومفادها أن تقليص الضرائب لا سيما على الأغنياء يعوض نفسه من خلال زيادة الإنتاج وما يتبع ذلك من عائدات ضريبية.

يتحدث ناقدوا النيوليبرالية عنها باعتبارها "الأيديولوجيا المهيمنة التي تشكل عالمنا اليوم": "the dominant ideology shaping our world today"[1]

وأنها حقيقة واقعة أكثر من كونها مفهومًا نظريًا محكمًا إذ أنها تمثل توجهًا فكريًا وسياسيًا أرسته الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره النسخة المعولمة للرأسمالية التي وجدت تأييدًا لها في غرب أوروبا واليابان، بينما استخدمت سياساتها كشكل جديد من أشكال الهيمنة والتبعية على دول الجنوب، وأن صندوق النقد والبنك الدوليين لا يعدوان كونهما أداة اقتصادية للضغط السياسي أو التمرير للدول النامية بحسب مصالح الكبار وتوسع الرأسمالية العالمية[2]. فيسوق ناقدوها حججًا بأنه بينما ظهر اتجاه يرفض وصف "النيوليبرالية"؛ إذ اعتبرها البعض مجرد توسعة لليبرالية على نطاق عالمي، فقد أقرت المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد نفسه مفهوم النيوليبرالية في تقرير له بعد الأزمة الاقتصادية 2008 مقررًا وصول النيوليبرالية إلى ذروتها؛ حيث اجتاح نظامها اقتصادات العالم عبر ثلاثين عامًا لكنها أنتجت نماذج شاحبة من السوق؛ حيث تحولت مؤسسات خدمية ذات وظائف اجتماعية كالمؤسسات الصحية والجامعات إلى أسواق ذات توجهات ربحية. وكانت النتيجة أنه لم يستفد من ذلك سوى حفنة قليلة من الناس، ولم تقدم الليبرالية الجديدة النمو الاقتصادي الذي وعدت به، بل زاد الخلل والنقص في معدلات النمو الاقتصادي العالمي في ظل تباطؤ التجارة العالمية.

لقد أضحت النيوليبرالية صندوقًا خانقًا للعالم؛ فتباطؤ الاقتصاد العالمي، مع زيادة الديون العالمية لأكثر من 152 تريليون دولار بنهاية عام 2015، (حيث أكد صندوق النقد الدولي نفسه ذلك نهاية العام الماضي، لكن هذا المستوى القياسي لم يمنع الصندوق من تشجيع بعض الدول على زيادة الإنفاق لتعزيز النمو. وأوضح تقرير صادر عن صندوق النقد، أن الديون العالمية العامة والخاصة بلغت 225 في المائة من الناتج الاقتصادي العالمي العام الماضي ارتفاعًا من نحو 200 في المائة في عام 2002، موضحًا أن نحو ثلثي إجمالي ديون عام 2015، أي نحو 100 مليار دولار، مستحقة على مقترضين من القطاع الخاص، محذرًا من أن تنامي الدين الخاص عادة ما يفضي إلى الأزمات المالية).[3] في المقابل تتوسع الدول في الاقتراض لسد عجز الموازنة أو لحل أزمة سيولة، فأضحت نحو سبعة بنوك مركزية حول العالم تستخدم الفائدة السلبية، وقد يؤدي كل هذا إلى أسوأ شيء يحدث في الاقتصاد لمجتمع الأعمال، وهو: ألا يحدث شيء أي "الركود"؛ فقد وصل الاقتصاد العالمي إلى مرحلة من التباطؤ، نتيجة تراكم هذه المؤشرات المخلّفة من الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى معطيات مثل تراجع أسعار النفط والسلع الأولية، فضلًا عن ذلك،

[1] Alfredo Saad-Filho and Deborah Johnston, Neoliberalism – A Critical Reader, London: Pluto Press, 2005. Cited In: Dag Einar Thorsen and Amund Lie, What is Neoliberalism?, Department of Political Science University of Oslo, P.7.

[2] David M. Kotz, Globalization and Neoliberalism, Rethinking Marxism, Volume 12, Number 2, Summer 2002, pp. 64-79.

[3] اقتصادنا والعالم، تقرير صادر عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية، عدد: 37، 27 نوفمبر، 20، ص 5-6.

زادت أعداد الفقراء في العالم، وانخفضت نسبة الطبقة المتوسطة، بينما ارتفع عدد الأغنياء، مع تراجع قيمة ثرواتهم نتيجة السياسات المالية والنقدية المتبعة الحالية[1]. *الأمر الذي يدعو للتساؤل: ماذا قدمت النيوليبرالية بسياساتها ومؤسساتها للعالم ولدول الجنوب خاصة ومنها مصر؟*

ومع انتشار معدلات الفقر وغياب العدالة وحصة الطبقات الكادحة من النمو الاقتصادي للدول، أضحت هذه القضايا على صدارة أجندة البحث في الاقتصاد السياسي الدولي حتى أمام مؤسسات مالية دولية؛ فقد أقرت "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" مثلًا بأن حصة العمال من النمو الاقتصادي البريطاني هي في أقل معدلاتها منذ الحرب العالمية الثانية، والأفدح من ذلك، هو أنها ذكرت أن نفس الأمر ينطبق على العمالة في الغرب. فما بالنا بالحال في دول الجنوب!

وفي بعدها السياسي، يرى اتجاه عريض أن النيوليبرالية تعني التخلي عن قيم الديمقراطية مقابل التنافسية وحرية الأسواق، وعن المسئولية الاجتماعية لرأس المال مقابل المسئولية الفردية للأشخاص؛ فإلغاء سياسات الدعم الحكومي للطبقات المتوسطة والفقيرة يتحمل تبعتها الأفراد أنفسهم ويلقي على كاهلهم اللوم للتردي المطرد في أوضاعهم المادية والمجتمعية في ظل توحش الرأسمالية وتبعات النمو الاقتصادي فيتهمون عادةً بأنهم "كسالى" لا يستطيعون اللحاق بالركب الاقتصادي.

ثانيًا: مشروطيات صندوق النقد الدولي[2] ومصر من 1986–2016: بين التأييد والمعارضة

ليست "الإصلاحات" مثل تعويم العملة وخفض الدعم الحكومي للمحروقات غايةً بحد ذاتها، بل إنها وسيلة من أجل بناء اقتصاد أقوى وأكثر استدامة وازدهارًا. إن قرار القبول بالقرض من صندوق النقد الدولي وتطبيق إصلاحات بنيوية، يفسح المجال أمام المضي قدمًا في مسار قد يشكّل منعطفًا في التاريخ الاقتصادي لمصر الحديثة. بيد أن هذا المسار شديد الوعورة ومليء بالمطبّات؛ فقد يتنج عنه عدم استقرار سياسي واجتماعي؛ حيث يؤدّي تراجع العملة المحلية بسهولة إلى زيادة عجز الموازنة، وبالتالي إلى ارتفاع التضخم. كما أن زيادة الضرائب قد تثير سريعًا امتعاض النخب الاقتصادية من البرنامج الإصلاحي وتشكيكها في منافعه، ما يؤدّي إلى تراجع الدعم لهذا البرنامج من المواطنين الأكثر تأثيرًا والذين يملكون شبكة واسعة من المعارف والعلاقات. أما خفض الدعم الحكومي، فيمكن أن يقود سريعًا إلى اضطرابات مدنية أو إلى اندلاع ثورة، ومصر لاتملك المال ولا الصبر لمواجهة مثل هذه التطورات[3].

---

[1] **المصدر السابق**، ص 5–6.

[2] أنشئ صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) بموجب اتفاقية بريتون وودز 1948 لدعم التعاون المالي بين الدول وقضايا اقتصاد ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد انهيار نظام بريتون وودز عام 1971، أصبح الدور الأساسي للصندوق توفير التمويل والدعم الفني للاقتصادات النامية والمتحولة وفق معايير يضعها الصندوق لـ"الإصلاح" الاقتصادي فيما يعرف بالمشروطية الدولية؛ حيث تشارك فيه 183دولة حول العالم لكل منها حصته بحسب حجم اقتصادها، هذه الحصة تحدد حجمها التصويتي داخل الصندوق، والولايات المتحدة الأمريكية هي ذات النصيب الأكبر فيه.

راجع مزيد من التفصيل في:

Ngaire Woods, International Political Economy in an Age of Globalization, in: John Baylis and Steve Smith (eds.), The Globalization of World Politics, Oxford University Press, 2001, pp.277-298.

أما عن فروق اختصاصات كلٍ صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB)، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الأول على الإجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار، أما البنك الدولي فقد أنشئ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتخفيف حدة الفقر وللإسهام في تمويل مشاريع بعينها. علمًا بأن صندوق النقد الدولي هو الجهة المرجح اللجوء إليها أولًا لمساعدة أي بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع، بينما يقوم البنك الدولي بالأساس بتقديم المساعدات الإنمائية. ويتعاون كلٌ من الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل. وفي هذا الإطار تمت صياغة ما يعرف بتوافق واشنطن برعاية أمريكية كتنسيق لمبادئ ومشروطيات المؤسستين لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للدول وفق النيوليبرالية وتطبيقها في الاقتصاد السياسي الدولي.

[3] برندان ميغان، مصر والقرض من صندوق النقد الدولي: اندفاعة نحو الأمام، مركز كارنيجي للسلام، 15 نوفمبر 2016 متاح على الرابط:

http://carnegieendowment.org/sada/66151

فبينما تساق حجج مؤيدة بأن هذا القرض يعطي مصداقية لاقتصاد الدولة أمام الخارج؛ فالقرض ماليا صغير نسبيا، لكن التعويل على أثره على جذب الاستثمارات الخارجية. فثمة حججًا مقابلة مضادة للاقتراض من صندوق النقد: فمن شروط الصندوق تسديد قرضه قبل غيره، كما أن الصندوق لا يخضع للمحاسبة أو الشفافية، فضلا عن عدم الشفافية من الحكومة في الحالة المصرية. وعند تعثر الدولة في السداد، يتم منع القروض الخارجية عنها وهروب رؤوس الأموال، ويصبح من الممنوع جدولة الدين بل يدفع بالكامل بفوائده حتى وإن أفلست الدولة – لا قدر الله – كحالة الأرجنتين. ناهيك عن سياسات التقشف التي تضر بقطاعات الصحة والتعليم والأجور والعمالة.

هذه الحالة أعادت جدلا واسعًا – قديمًا جديدًا – حول التوجه الحكومي للاقتراض الخارجي وتحميل الشريحة الأكبر من المواطنين من الطبقات الفقيرة والمتوسطة فاتورة النمو الاقتصادي.

وفيما يلي بيان لطبيعة المشروطية التي يفرضها الصندوق على الدول التي تلجأ للاقتراض منه، ثم بيان سياقات لجوء مصر للصندوق زمنيا ودوليا ومحليا منذ 1986 لـ2016.

1) ماهية مشروطية صندوق النقد:

عندما تلجأ دولة إلى صندوق النقد الدولي طالبة منه مساندتها لحل مشكلاتها الاقتصادية، فإن صندوق النقد الدولي لديه وصفه تتكون من شقين أساسيين هما[1]:

أ- **سياسات تقليل فجوه الموارد بالقطاع الخاص:** وهذه السياسات معناها مساندة وتشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل لينطلق دوره الاقتصادي بحيث تتوفر له الموارد اللازمة للقيام بالاستثمارات المختلفة، لذلك فإن هذه السياسات تهدف إلى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الخاص عن طريق مساندة وتشجيع القطاع الخاص عن طريق عدة آليات: أهمها تخفيض الضرائب على الاستثمار الخاص لتحفيزه، مقابل رفعها على الأفراد الأقل دخلا لتعويض جانب من عجز الموازنة.

ب- **سياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة،** وتشمل: وزيادة حصيلة الضرائب بزيادة الضرائب على السلع (مثل ضريبة القيمة المضافة في مصر) وعلى الدخل فتزيد بذلك الضرائب على الشريحة الأوسع من المواطنين من محدودي الدخل، مقابل خفض الضرائب على الاستثمارات وعلى الشركات الرأسمالية لتسهيل وتشجيع عملها، وسياسات تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة محاصرة هذا العجز تتطلب كبح نمو الإنفاق العام؛ وبالتالي: إجراءات تقشف في الإنفاق الحكومي، ورفع الدعم عن السلع التموينية والطاقة والخدمات، والتوجه لخصخصة القطاع العام، وكف الدولة عن الاستثمار، وخفض الأجور ووضع حد أقصى لها وتجميدها، وإلغاء الوظائف الشاغرة أو الوظائف المؤقتة، وفصل العمالة الزائدة عن الخدمة أو غير الأكفاء، وإعادة النظر في قضية الضمان الاجتماعي ورواتب التقاعد. فضلا عن سياسات تحرير الأسعار، وتحرير سعر الصرف مقابل الدولار (تعويم الجنيه).

هذه السياسات والإجراءات المالية والنقدية التي يشترطها صندوق النقد الدولي من الدول النامية التي تلجأ إليه لحل مشكلاتها الاقتصادية ويحددها في شكل أهداف كمية ورقمية محدده يتعين تحقيقها خلال فترة برنامج التثبيت، في ضوء جدول

---

[1] البنك الدولي وصندوق النقد الدولي: التعريف – المخاطر، في: موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، أغسطس 2013، ص ص 18-21.
ملف وورد متاح على موقع الموسوعة: www.iefpedia.com

زمني معين وفي حاله عدم تحقيقها يتم وقف حق الدولة في الحصول علي الموارد المالية المقررة في البرنامج، ويرسل صندوق النقد الدولي بعثة كل ستة أشهر للتأكد من مطابقة الأداء، مع ما ورد في البرنامج الذي يصاغ في شكل ما يسمي خطاب النوايا.

2) مصر ومشروطيات صندوق النقد: سياقات زمنية ودولية ومحلية من 1986-2016:

أ- **صندوق النقد الدولي ومصر (1986- 2010)**[1]: دخلت مصر في مفاوضات مع رئيس بعثة الصندوق في مايو 1986 من أجل التوصل إلى اتفاق مع الصندوق يمكّنها من الحصول على مزيد من القروض من ناحية ويمهد لها الطريق لإعادة جدولة ديون باريس من ناحية أخرى. وقد وقعت حكومة مصر في مايو 1987 اتفاق مساندة مدته 18 شهرًا مع الصندوق، وبحصول مصر على شهادة الصندوق فإنها تمكنت من التفاوض مع أعضاء نادي باريس (مايو – يوليو 1987) والحصول على موافقتهم على إعادة جدولة ديونها المقدرة ب 12 بليون دولار، كما تمكنت من الحصول على 500 مليون دولار في صورة قروض غربية. وكانت نتائج مجموعة الإجراءات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة المصرية وفق برامج التثبيت التي اشترطها صندوق النقد ومجمل اشترطات ما يسمى إجماع واشنطن، وذلك خلال المدة من 1986-2010، ما يلي[2]:

وفقا لتقديرات نهاية 2009 بلغ الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري 187.3 مليار دولار أمريكي، وقد حققت النسبة السنوية لنمو الناتج المحلي ارتفاعا غير مسبوق في الأعوام من 2003 إلى 2007 تجاوز 8%،، ثم تراجعت إلى حد ما على وقع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لتستقر عند 5% للعامين 2009 و2010.

لكن في المقابل، فبقية المؤشرات الاقتصادية لم تقدم نفس الصورة؛ حيث:

1- نسبة الدين العام الداخلي من الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت في عام 2009 نحو 80% لتدق ناقوس خطر بالغ على المسار المستقبلي للاقتصاد المصري.

2- بينما بقى إجمالي الدين الخارجي تقريبا على حاله (29.5 مليار دولار أمريكي فى 2000 و28.1 مليار فى 2009) وإن انخفضت نسبته من الناتج المحلي بتضاعف الأخير خلال الأعوام الماضية.

وهو ما يعني أن التحسن الذي طرأ بين 2000 و2010 على الناتج المحلي الإجمالي ونموه السنوي والمتوسط السنوي لنصيب الفرد منه لم يرتب تغييرات إيجابية بشأن ظاهرة الفقر ونسبة السكان المعانين منها. كذلك رفعت الشريحة العليا من أغنياء المصريين؛ أى 10% من السكان، نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقرب من 28% مقدمة بذلك الدليل البين على تنامى تركز الثروة بمصر واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وأفضل ما يطلق على معدلات النمو في مصر أنها "نمو بلا تنمية"؛ فهو نمو موجه إلى قطاعات بذخ وإسراف -مثل الاستثمارات العقارية الفاخرة- زادت من عدم عدالة توزيع الدخول في المجتمع المصري.

وعلى الرغم من الوظيفة التشاورية التي يضطلع بها صندوق النقد تجاه الدول العضوة فيه والمقترضة منه، فإنه لم يقم بهذا الدور خلال فترة مبارك، يقول د.جلال أمين في ذلك: "إن علاقتنا الوثيقة هذه بالصندوق لفترة تقرب من ربع قرن، لم تمنعنا من ارتكاب هذه الحماقات التي أدت إلى تفاقم الدين الداخلي، إذ إن الصندوق (شأنه شأن أى مقرض له أجندته الخاصة) لا

---

[1] حول تفاصيل حالة الاقتصاد المصري بالمؤشرات وإجراءات الحكومية المصرية في تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، راجع: المرجع السابق، ص ص 34-49.

[2] المرجع السابق، ص ص 50-52.

يعاقبك على حماقاتك بل يبدو أحيانا وكأنه يستعذبها لأنها تفرض عليك العودة إليه من جديد. بل إنه –أثناء ذلك– لا يمانع إصدار شهادات بحسن سلوكك (رغم سوء سلوكك فى الواقع) طالما كنت تفعل له ما يريد[1]".

ب– ثورة يناير (2011–2012): مفاوضات مصر مع الصندوق في ظل إدارة المجلس العسكري 2011، وفي ظل الرئيس المنتخب 2012:

لم تكن ثورة يناير بالطبع السبب المباشر في تراجع مؤشرات النمو الاقتصادي المصري في 2011–2012، بل أسهمت عوامل عدة في تراجع النمو:

- تبين مع محك الثورة من أن هيكل الاقتصاد المصري في عهد مبارك لم يكن نموه نموا حقيقيا؛ حيث ظل الدخل العام "ريعيًا" في مجمله؛ من دخل الضرائب فقناة السويس لدخل السياحة، بينما يتراجع الدخل الإنتاجي لذيل قائمة الدخل العام المصري.
- تداعيات الثورة من ارتباك وعدم استقرار سياسي واقتصادي لشهور، ومنها حالة الانفلات الأمني وما أدت إليه من توقف عدد من المنشأت الصناعية والاقتصادية أو ارتباك حركة عملها، وتراجع معدلات الاستثمار وتراجع دخل السياحة كأحد أهم مصادر الدخل العام المصري.
- ارتعاش يد صانع القرار الاقتصادي المصري بعد الثورة وخلال عاميها الأولين تحديدًا لزيادة حساسيته لاتجاهات الرأي العام الذي غلبت عليه الاستقطابية الحادة بين مؤيد ومعارض للقرار الواحد.
- ما تبع الثورة من زيادة في النفقات العامة؛ لحفظ الأمن، ومحاولة إرضاء الرأي العام بزيادة الإنفاق على الدعم، والإنفاق على الإجراءات والاستحقاقات السياسية عقب الثورة وعبر عاميها الأولين: التعديلات الدستورية، ثم الانتخابات برلمانية ورئاسية، ثم الاستفتاءات على الدستور...
- ولكن كل هذه النقائص لم تكن تدعو إلى الاقتراض من الصندوق أو غيره، بل كانت تحتاج إلى إصلاح السياسة الاقتصادية[2].
- وقوف أطراف دولية وإقليمية عدة في مواجهة الثورة، كدول الخليج التي تخوفت من تصدير الثورة لها والولايات المتحدة التي كانت تنتظر لاختبار الثورة وأنظمتها المتلاحقة هل تدعم المصالح الأمريكية حتى تدعم هي الأخرى الثورة سواء في التفاوض مع الصندوق والبنك الدوليين أو في دفعات المنح والمعونة الأمريكية لمصر.

ج– مفاوضات مصر مع الصندوق في ظل إدارة المجلس العسكري 2011:

لا شك أن حالة الحراك وقوة صوت الرأي العام في مصر عقب ثورة يناير وفي عامها الأول قد أسهمت في الدفع برفض المجلس العسكري شروط الصندوق وفشل المفاوضات معه في حصول مصر على القرض الذي كان حجمه حينها لا يتعدى 3 بليون دولار. حيث علت أصوات ناقدو ورافضو القرض على أصوات مؤيديه؛ رغبة في مخالفة مسار مبارك الاقتصادي، ومن جهة أخرى لم تكن الأزمة الاقتصادية قد احتدمت على نحو ما سار عليه الأمر بعدها. فضلا عن مؤثرات خارجية خاصة بتوجس الإدارة الأمريكية مما يحدث في مصر مما جعلها لم تساند مصر في التفاوض مع الصندوق وقتها.

وفي نقد أحد المفكرين وأساتذة الاقتصاد المصريين للأداء الاقتصادي للمجلس العسكري من جهة، واستسهال اللجوء لقرض الصندوق، يقول د.جلال أمين: "*دأب المجلس العسكري الذي تسلم الحكم بعد ثورة يناير، مع الشكوى من سوء الحالة*

---

[1] جلال أمين، عن اقتراضنا من الصندوق، جريدة الشروق، 14 سبتمبر 2012.

[2] ـــــ، لا هو ضروري ولا كاف، جريدة الشروق، 18 مايو 2013.

الاقتصادية، حتى قبل أن تسوء الحالة فعلا، مصر مضى عليها أكثر من عشرين عاما وهي تقترض من صندوق النقد، وبشروط سيئة، ومن ثم تخلق أعباء على الأجيال اللاحقة (والتي أصبحت حالية). وكان رئيس المجلس العسكري نفسه عضوا مهما في الحكومات التي وافقت على هذه القروض وأمثالها من سياسات. لا يمكن إذن أن يكون القلق على مستقبل الأجيال اللاحقة هو السبب في إحجام المجلس العسكري عن الاتفاق مع الصندوق"[1].

د- مفاوضات مصر مع الصندوق في ظل الرئيس المنتخب 2012:

احتدم الجدل وقتها حول ما نشر عن عزم حكومة هشام قنديل عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولي يقرض الصندوق مصر بمقتضاه 3.2 بليون (ألف مليون) دولار، وقيل إن الحكومة طلبت زيادته إلى 4.8 بليون. بل لقد قامت مظاهرات تطالب بعدم إتمام القرض، وهي أول مرة تقوم المظاهرات في مصر لهذا السبب. وقيل إن إجمالي ما يمكن لمصر التفاوض عليه مع الصندوق وقتها على اقتراض مبلغ "خمسة مليارات دولار". وشهدت حالة الجدل العام بشأنها زخمًا غير عادي، كما عكست نوعا من التحول في التوجهات الاقتصادية لبعض النخب نتيجة موقفها السياسي! في الجانب المؤيد جاءت نخب إسلامية، والتي كان أكثرها تشددا في هذا الصدد السلفيين يرفضون الاقتراض الخارجي لبراثنه الربوية، فإذا ببعض نخبها حينها تقول بأن الحال مع هذا القرض من الصندوق مغايرة؛ حيث إن فوائده وقتها لم تتعد 2% وهي نسبة ضئيلة لا تعدو كونها مصاريف إدارية لازمة للمؤسسة الدولية وليست ربًا بحسبهم. في المقابل، عارضت نخب ليبرالية القرض بحجج من قبيل عدم الحاجة إليه. وفي الجانب المعارض جاءت نخب ليبرالية؛ فكتب د.محمود الخفيف (خبير اقتصادي بالأمم المتحدة): مصر ليست في حاجة إلى خبراء الصندوق وقرضه وليست فى حاجة إلى استجداء أي دولة أو منظمة للحصول على قرض لتمويل الموازنة. كل ما تحتاجه مصر هو رؤية وطنية، تحتاج لقدرة جادة على تطهير مواقع الفساد ووقف هدر المال العام وسوء الإدارة. شهدت الساحة المصرية احتجاجات ومظاهرات رافضة للقرض، نظرا لحالة الحراك الثوري وما كانت تتمتع به مصر من حرية تعبير وتظاهر. وفي المقابل انتهت مفاوضات الحكومة وقتها برفض الصندوق إعطاء مصر القرض وقتها، في ظل عدم مساندة دولية.

3) قرض مصر 2016:

اكتنفت مفاوضات مصر مع الصندوق هذه المرة غموضا مزيدا، أعقبه انعدام شفافية حول تحديد نتائج المفاوضات وإلى أي حد التزم النظام المصري الراهن بحزمة مشروطيات برامج التثبيت الاقتصادي التابعة للصندوق. وتم في المقابل الترويج لمجموعة الإجراءات المتخذة في هذا الصدد بأنها "إصلاح وطني جريء" لترتيب أوضاع الاقتصاد المصري ومن ذلك طرح شركات قطاع عام للبيع في البورصة، والحديث عن تخفيض عدد الموظفين في الجهاز الحكومي، وإجراءات تقشف اقتصادي، وقانون جديد للاستثمار، ورفع الدعم، وتحرير سعر الصرف (تعويم الجنيه) والقول بأنه جاء كضرورة إثر تلاعب "قلة" احتكرت التجارة في العملة وضاربت فيها. وفيما يلي عرض حجج كلا الفريقين المؤيد والمعارض لقرض مصر الحالي 2016:

مؤيدو القرض يسوقون عددًا من الحجج:

- يقود مؤيدو القرض وما نتج عنه من سياسات كتحرير سعر الصرف (تعويم الجنيه) عددًا من الاقتصاديين ليبراليي التوجه، فدكتور فخري الفقي – أستاذ الاقتصاد وخبير بالصندوق – يؤكد أنه لا داعي للهلع؛ فقد سبق واتخذ مبارك مثل تلك الخطوات مطلع التسعينيات وكانت مصر على شفا الإفلاس، ثم تم تدارك الأمر وتعافى الاقتصاد بعدها نسبيًا. وأن للقرض العديد من النتائج الإيجابية للاقتصاد المصري: أن هناك استثمارات عربية جاهزة للضخ بالسوق

[1] ـــــــ، عن اقتراضنا من الصندوق، مصدر سبق ذكره.

المصري عقب توقيع اتفاقية الصندوق. لكنه في المقابل دعا الحكومة إلى الشفافية والمصارحة من خلال عمل برامج توضح فيها كيف ستتم الاستفادة من أموال قرض صندوق النقد في المشروعات التي سيتم إنشاؤها.

▪ أما د.حازم الببلاوى (عضو المجلس التنفيذي بصندوق النقد الدولي والممثل الحالي للمجموعة العربية بالصندوق)، فأكد أن قرض صندوق النقد يظهر دعم مؤسسات التمويل الدولية لمصر، وأنه على الأصوات التي تهاجم قرض مصر من صندوق النقد الدولي بتقديم البديل والحلول الأخرى من وجهة نظرهم بدلًا من الاكتفاء بالنقد.

▪ كما يقول فريق من المؤيدين: لماذا معارضة الاقتراض الآن من صندوق النقد بينما تم اللجوء إليه وعقد مفاوضات معه من قِبل كل من: المجلس العسكري في يونيه 2011، ثم الرئيس المدني المنتخب (محمد مرسي) في نوفمبر 2012؟

▪ أن الحالة الراهنة للاقتصاد المصري الهش من شأنها، إن لم يتم استكمال مشوار الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد المصري على نمط صندوق النقد، أن تؤدي إلى توترات سياسية تؤثر على البلاد، خاصة مع سياق إقليمي مضطرب.

في المقابل يسوق معارضو الاقتراض من الصندوق عددًا موازيًا من الحجج:

– ضرورة عدم غياب الرؤية والإستراتيجية الاقتصادية الوطنية، التي من شأنها حساب التبعات السياسية والاجتماعية لهذه الخطوة وما يعقبها من نتائج رفع الدعم وإثقال كاهل الطبقات الدنيا من المجتمع، وهو ما من شأنه انزلاق البلاد لحالة من التوترات السياسية والاجتماعية قد تصل عند بعض التقديرات لحد "الفوضى"، وهو ذاته ما خشته الحكومات المصرية المتعاقبة منذ عهد مبارك منذ نهايات الثمانينيات ومطلع التسعينيات؛ عندما لجأت لسياسات الإصلاح الهيكلي والخصخصة بعد تفاقم أزمة الديون عليها، لكنها لم تجرؤ على الرفع التام للدعم الحكومي على السلع الغذائية والخدمات والطاقة، كما تتجه الآن سياسات السيسي.

– يقول د.محمود الخفيف (خبير اقتصادي بالأمم المتحدة): مصر ليست فى حاجة إلى خبراء الصندوق وقرضه وليست في حاجة إلى استجداء أي دولة أو منظمة للحصول على قرض لتمويل الموازنة. كل ما تحتاجه مصر هو رؤية وطنية، تحتاج لقدرة جادة على تطهير مواقع الفساد ووقف هدر المال العام وسوء الإدارة. وحيث إن المفاوضات مع الصندوق غير شفافة فلا يمكن إلا تَوقُّع أن تكون التوصيات على نفس المنوال الذي لم يتغير منذ الثمانينيات[1].

– إن سياسات صندوق النقد الدولي، وكذا البنك الدولي، ما هي إلا أداة للسياسات الأمريكية للضغط سياسيًا على الحكومات لتحقيق مصالحها في المنطقة، فضلا عن كونها ضمانا لها لسداد تلك الحكومات لديونها وخدمة هذه الديون؛ وذلك بما تمتلكه الولايات المتحدة من الحصة الأكبر في الصندوق[2].

– إن السياسات النيوليبرالية التي يتبعها الصندوق دوليًا وتنطبق في الحالة المصرية ما هي إلا أدوات للهيمنة الغربية تتداخل وتغلف فيها أبعاد السياسي بالاقتصادي والمادي بالقيمي والخارجي في الداخلي، وهو نفسه

---

[1] محمود الخفيف، البديل عن الهروب إلى مصيدة صندوق النقد، جريدة الشروق، 20 نوفمبر 2012، متاح على الرابط التالي:
http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=20112012&id=adcaf7af-2108-4635-86e6-cba1f56236c4

[2] راجع ذلك تفصيلًا في ورقة سياسات قدمت للكونجرس الأمريكي حول ضرورة دعم مفاوضات مصر مع الصندوق، في:
Rebecca M. Nelson, Jeremy M. Sharp, Egypt and the IMF: Overview and Issues for Congress, Congressional Research Service, 7-5700, April 29, 2013, www.crs.gov.

ما سبق وتعرضت له مصر خاصةً إبان عهد مبارك وتوجهات نظامه الاقتصادية التابعة للسياسات ومشروطيات المؤسسات النقدية الدولية النيوليبرالية مقدمًا نمطًا لنظام سلطوي نيوليبرالي "a neoliberal authoritarian regime"؛ حيث انتهاج سياسات نيوليبرالية اقتصاديًا توسع من النظام الرأسمالي وتمكين الطبقة والنخبة الرأسمالية مقابل محدودية المشاركة السياسية وتراجع الطبقات الوسطى في المجتمع[1]. هذا، وإن لم يكن مبارك بحكوماته بذات الفجاجة التي ينتهجها نظام السيسي حاليًا.

- كما أكد د.حسام عيسى (الاقتصادي اليساري) أن مهمة صندوق النقد ليست تنمية الدول كما يظن البعض، ولكنه وكيل للدائنين وشهادته تسهل حصول مصر على قروض أخرى، وأن شروط صندوق النقد ستؤدي إلى كوراث حقيقية لمصر؛ فقد سبق لنا وأن تعاملنا مع الصندوق، وفرضوا علينا شروطًا في السابق منها بيع القطاع العام، والذي كان بمثابة أكبر نكبة في تاريخنا، حيث عطل عملية التنمية، والمشروطية تلك قد تُعطل الأهداف الحالية أيضًا.

- ويقول عمرو عدلي[2] (باحث اقتصادي): مما لا شك فيه أن تخفيض الواردات وإن كان سيحقق الاستقرار الكلي للاقتصاد فإنه سيكون بتكلفة اقتصادية واجتماعية مرتفعة على المدى القصير وربما المتوسط متمثلة في ارتفاع معدلات التضخم وتعميق الركود الاقتصادي لارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج المستوردة. وهو ما يقودنا إلى لب الإشكال الهيكلي فى مصر. إذا ما نظرنا إلى هيكل الواردات في العقود الماضية سنجد أنه يتكون في أغلبه (نحو ٧٠٪) من مدخلات إنتاج أي سلع تستخدم في إنتاج سلع نهائية، وهذه المدخلات إما خامات غير متوفرة محليا، وهذه لا بد من استيرادها لأنها مرتبطة بالموارد الطبيعية، وإما سلع رأسمالية كالأجهزة والمعدات، وهذه عادة ما تكون ذات محتوى تكنولوجي لا يملكه اقتصاد متخلف علميا وفنيا كاقتصادنا، وبالتالي لا محيد من استيرادها. ونحو ٤٠٪ من إجمالي الواردات هي سلع نصف مصنعة، وهذه كثيرا ما يمكن إنتاجها كصناعات مغذية لإنتاج سلع نهائية، وهو ما لم يحدث لأن مصر لم تطور أو تطبق سياسات تصنيعية حقيقية طيلة العقود الأربعة الماضية. وطالما حكمت سياسات التجارة والاستثمار اعتبارات قصيرة الأمد كنقص العملة أو اختلالات ميزان المدفوعات، تماما كما هو الحال اليوم.

- أن الخبرات والتجارب الموازية للدول النامية تشير إلى نتائج كارثية التي تعرضت لها تلك الدول نتيجة اتبعاها التوجهات النيوليبرالية العالمية منذ انتهاء الحرب الباردة؛ التي تخدم بالأساس الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات الرأسمالية العالمية من شركات متعددة الجنسيات (هي غربية بالأساس) ومؤسسات مالية دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين اللذين ثبت أنهما أداة للدول الغربية، فضلا عن سوء إدارتهما للوضع الاقتصادي في شرق آسيا مما نتج عنه كارثة 1998، مقابل نجاح نماذج عارضت سياسات الصندوق مثل الحالة الماليزية، وأخرى انهار اقتصادها تحت وطأة مشروطية الصندوق كالمكسيك والأرجنتين والبرازيل سابقًا نتيجة عدم القدرة الاستيعابية لاقتصادها لتحمل الاندماج في السوق العالمية الحرة والاقتصاد العالمي[3].

---

[1] Roberto Roccu, Gramsci in Cairo: Neoliberal Authoritarianism, Passive Revolution and Failed Hegemony in Egypt under Mubarak 1991-2010, A thesis submitted to the Department of International Relations of the London School of Economics for the degree of Doctor of Philosophy, London, January 2012, ch4-5: pp.100-189.

[2] عمرو عادلي، بعد تعويم الجنيه.. سياسة تصنيعية الآن!، 20 نوفمبر 2016، جريدة الشروق المصرية.

[3] Ngaire Woods, Op. Cit., pp.277-298.

ثالثًا: تعليق ختامي: دعوة لكسر الصندوق وطرح البدائل

– في مقابل ما يعكسه هذا التقرير من أطروحات النيوليبرالية كمنظور فرعي لليبرالية في الاقتصاد السياسي الدولي (المعولم هذه المرة اتساقًا مع مستجدات العولمة على الحقل)، فهي تعكس كذلك جانبًا مهمًا من أطروحات المنظورات النقدية التي تطرح قضايا العدالة ومعدلات الفقر والجريمة والأمن الاجتماعي، فضلًا عن النمو الاقتصادي وتكلفة التنمية في دول الجنوب.

– وهو ما يمكن لجماعتنا العلمية من باحثين ومفكرين أن يستندوا إلى الجوانب المشتركة في هذه المنظورات لخدمة قضايا دولنا ومجتمعاتنا.

– فضلا عن ما تنفرد به أطرنا التحليلية الذاتية؛ فالأزمة الراهنة تدعو علماء الأمة والوطن إلى تطوير مداخل تعامل مقابلة. وتدعو كذلك على مستوى الأفراد والمجتمع لحفز منظومات قيم العمل والمبادرة والحد من الاستهلاكية؛ فإذا كان مالك بن نبي قد أشار إلى قيمة الترشيد وعدم النزوع للاستهلاكية لدى المسلم (والذي عبر عنها بقيمة الزهد) والإنتاج المستمر وبذل الجهد بأقصى وسع (لا يكلف الله نفسًا إلا وسعها) بمعايير الكفاءة (قيمة الإتقان في العمل وقيمة الإحسان): وفق الحديث الشريف: "إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه"، ووصفه –صلى الله عليه وسلم– يد العامل والزارع، كنايةً عن الدافعية والاجتهاد في العمل: "تلك يدٌ يحبها الله ورسوله". ولكن كل ذلك ليس بغية أن توظف هذه الأطر المرجعية لصالح توجه يظلم الطبقة الكادحة ويرمي باللوم عليها لتردي الأحوال الاقتصادية، وإنما لتوظيف تلك الأطر لتجديد ثقافة غابت عن مجتمعاتنا بفعل عوامل عدة كانت للسياسات الاقتصادية القومية والدولية نصيب في تغييبها لعقود.

– الإضافة إلى ضرورة الاستفادة خبرات دولية مشابهة لظروفنا من فك إسار التبعية النيوليبرالية وتوحش الرأسمالية: كالتجارب اللاتينية كالبرازيل، والتجربة الماليزية التي أسهب مهاتير محمد في شرحها في كتابه: الإسلام الحضاري[1])؛ حيث تبنى الإسلام كإطار حضاري داعم للنمو الاقتصادي خارج إطار مشروطية صندوق النقد الدولي مؤكدًا على أنهم أعادوا هيكلة ديونهم بعد رفض نصائح الصندوق. في مقابل أخذ العبرة من دول سارت دون رؤية اقتصادية وطنية استشرافية جادة فآل بها الأمر للتدهور والإفلاس كالحالة المكسيكية، لا قدر الله.

– أما على صعيد أطروحات الخبراء الاقتصاديين لبدائل قرض الصندوق وسياسات مشروطيته ومنها التعويم، فقد اقترح بعضهم بعض البدائل على نحو ما يلي:

- يقول د.محمود الخفيف[2]: البديل للسياسات الصندوقية هو زيادة الإيرادات الحكومية من خلال سد الثقوب التي تنهشها، وترشيد الإنفاق الحكومي وليس خفضه، لأن تخفيض النفقات سيضعف الطلب الكلي والاقتصاد وحركة الإنتاج وسيزيد البطالة. يجب إعادة هيكلة أبواب الإنفاق بشكل يستهدف الطبقات الفقيرة، وأنجع طريقة لتحقيق ذلك هو تطبيق الحد الأدنى والأقصى للأجور في كل أجهزة الدولة: الحكومة، قناة السويس، البترول والغاز، قطاع الأعمال، والقطاع المالي والمصرفي. وبالنسبة للدعم فيجب زيادة كفاءته ليصل إلى مستحقيه، وألا يُرفع بشكل سريع عن القطاع الصناعي

---

[1] مهاتير محمد، الإسلام الحضاري (النموذج الماليزي)، بيروت: مركز المسبار للبحوث والدراسات، 2007.

[2] محمود الخفيف، مرجع سابق.

فيؤدي إلى إفلاس الصناعات المعتمدة على الدعم ومزيد من البطالة. ويجب تحويل الإنفاق غير المسئول في المصروفات الجارية إلى إنفاق استثماري مُنتِج يزيد من فرص العمل.

- ووفق بعض التقارير الاقتصادية المتخصصة[1]: "*زيادة لجوء الدولة المصرية إلى الاقتراض سواء الداخلي أو الخارجي يقترن في العادة بتباطؤ اقتصادي أعمق وأطول استمرارية من التباطؤ الذي يصاحب حالات الركود المعتادة. ولا تقتصر المخاطر على الدين الخاص، لأن دخول الأزمة المالية بنسب دين عام مرتفعة يفاقم الآثار المترتبة عليها، وهو ما يحدث في الأسواق النامية أكثر من الاقتصادات المتقدمة*".

- يقترح عمرو عدلي إستراتيجية وطنية لدعم الصناعات الوسيطة[2]: إن المساحة الأساسية للتحرك الآن هي تطوير سياسة تصنيعية يكون هدفها الرئيسي تعميق الصناعة في مصر عن طريق تشجيع صناعات مغذية تنتج السلع الوسيطة، وهو أمر ممكن حتما في المدى المنظور فى ضوء توفير ارتفاع الدولار حماية فعلية وإن كانت مؤقتة في مواجهة السلع المستوردة، كما أن الصناعات الكبيرة ستحتاج إلى تطوير خطوط تغذية خلفية للمدخلات مع تعذر الاستيراد، وهو ما يخلق مساحة يمكن استغلالها للتنسيق بين الدولة وبين الشركات الكبرى، والتي عادة ما تكون محدودة العدد وبالتالي من السهل تنسيق عمليات التعميق معها. ويمكن اعتبار هذه إستراتيجية أولى تعتمد على التوسع الرأسي داخل المنشآت الصناعية الكبيرة.

*****

[1] اقتصادنا والعالم، مرجع سابق، ص 6.

[2] عمرو عادلي، بعد تعويم الجنيه.. سياسة تصنيعية الآن!، مرجع سابق.

التمويل الانتخابي الأمريكي والاقتصاد السياسي الدولي

أحمد عبد الحكيم*

مقدمة:

يلعب المال السياسي دورًا مهمًا في الانتخابات الأمريكية سواء الرئاسية أو التشريعية وأصبح ظاهرة لافتة مع تزايد حجم الأموال التي يتم إنفاقها في كل انتخابات، حيث تجاوزت 7 مليارات دولار في انتخابات 2012، بينما تجاوزت حاجز الـ 11 مليار دولار في انتخابات 2016 والتي شملت الانتخابات الرئاسية وانتخابات التجديد النصفي للكونجرس إضافة إلى انتخابات حكام الولايات، وهو ما يعني أن المال السياسي بات يؤثر بشكل متصاعد ويُعد أحد الأوراق الحاسمة في ترجيح كفة مرشح على آخر.[1]

ومن ثم فإن ظاهرة المال السياسي باتت إحدى قواعد اللعبة الانتخابية الأمريكية، وذلك في شكل تبرعات من جانب الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين مثل الشركات والهيئات، لدعم حملات المرشحين. وإجمالًا ينظم القانون الأمريكي عملية التمويل السياسي والتي تشرف عليها هيئة الانتخابات الفيدرالية، حيث يحدد 2600 دولار لتبرعات الأفراد، بينما لم يضع سقفًا محددًا لتبرعات وتمويل الشركات والهيئات خاصة بعد القانون الشهير الذي أصدرته المحكمة الفيدرالية في عام 2010 وعرف باسم "اتحاد المواطنين"، والذي ينص على عدم وجود سقف محدد لتبرعات الشركات للمرشحين في إطار ما أسماه حرية التعبير، كذلك حكم المحكمة العليا الصادر في 2014 والذي سمح بإنشاء لجان عليا للعمل السياسي تُسمى بـ"السوبر باكس" (Super PACs)، وهي منظمات لا ترتبط مباشرة بحملة هذا المرشح أو ذاك، ولكن يحق لها تمويل الدعاية في وسائل الإعلام المختلفة، وكل ذلك دون وضع حد أقصى للمبالغ المتبرع بها ودورها مهم في توثيق عمليات التبرعات والكشف عن مصادرها.[2]

وعن هذا التأثير للمال السياسي في الانتخابات الأمريكية، يقول (بربي ساندرس) المرشح الديموقراطي في انتخابات الحزب التمهيدية للرئاسة الأمريكية والذي كان ينافس بقوة المرشحة هيلاري كلينتون على نيل بطاقة الحزب للترشح: "تمتلك كل من طبقة المليونيرات وطبقة المليارديرات بشكل متزايد في العملية السياسية السياسيين الذين يذهبون إليهما بحثًا عن التبرعات والأموال، ونحن بذلك ننتقل بشكل سريع جدًا من المجتمع الديموقراطي إلى مجتمع يتحكم فيه الأقلية، حيث يتحكم المليارديرات في تحديد من المسئول المنتخب"[3]، في المقابل يُرجع آخرون تزايد الظاهرة بشكل كبير إلى ارتفاع تكلفة الحملات الانتخابية والدعاية للمرشحين. إلا أنه في المجمل فإن ما تحتاجه الانتخابات إلى أموال طائلة لا يتمكن من تغطيتها سوى المرشحين الأثرياء، وهو ما يحد من مرشحى الطبقة الوسطى، وهو أمر عكس بدوره العديد من الدلالات والتداعيات السلبية، لعل أبرزها وضع النموذج

* طالب دكتوراة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

[1] عندما يعتزم مرشح أمريكي ما خوض معركة انتخابية ما بأمريكا (رئاسية كانت أم برلمانية) فإنه يحتاج مصادر مادية لتمويل حملته الدعائية، ودائمًا ما يلجأ المرشح إلى جهة أو شركة لتمويل حملته الانتخابية، وهذه الطريقة تثير الجدل نظرًا للتأثير المحتمل للمال الذي دفعته – إحدى الهيئات أو الشركات – على قرارات المرشح وتوجهاته إذا نجح في الانتخابات ليلبي بدوره المصالح الاقتصادية للجهة المانحة، وهناك جدل كبير ومستمر في الداخل الأمريكي بشأن ضرورة إجراء تغييرات جذرية في نظام التمويل الانتخابي، لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى:

Leonard Freedman, Power and Politics in America, Sixth edition, California: Cole Publishing Company, 1991.

[2] For more information, look the site of The Federal Election Committee (FEC)
http://www.fec.gov/law/procedural_materials.shtml

[3] for more information Look: Sanders' People-Powered Campaign Smashes Record Number of Donations, Revolutionizes American Politics, a press release, available at this link:
https://berniesanders.com/press-release/sanders-smashes-record-donations/

الديموقراطي الأمريكي أمام سؤال كبير مفاده قدرة الانتخابات الأمريكية على عكس مصالح الغالبية العظمى من الشعب وليس من أصحاب المصالح والشركات واللوبيات النافذة.

حيث تسهم التبرعات في تبني وجهة نظر الأثرياء تجاه القضايا أو المرشحين الذين يسعون لإعادة تشكيل سياسات الاقتصاد الأمريكي لصالح طبقة الأثرياء على حساب الطبقة الوسطى، خاصة أن هناك أكثر من 158 أسرة أمريكية الأكثر ثراء، يشكلون أقل من 0.05% من السكان، تلعب تبرعاتها وتمويلاتها الدور الأكبر في فوز المرشحين ومن ثم تبني السياسة الاقتصادية التي تدعم مصالحهم، كما أنه يعيد تشكيل الخريطة السياسية لتكون تعبيرًا عن شبكة المصالح والتكتلات وليس عن المواطن الأمريكي وتوجهاته.[1]

وثانيًا لعب ما يسمى جماعات الضغط أو اللوبى – وهم كثر – دورًا محوريًا في دعم وفوز المرشحين خاصة مرشحي الكونجرس للتأثير عليهم بعد فوزهم لتبني التشريعات التي تخدم مصالح تلك الجماعات داخليا وخارجيا، ومن أبرز تلك الجماعات؛ لوبي الصناعات، ولوبي وول ستريت، والمنظمة اليهودية (الإيباك) التي تمول وتدعم مرشحي الرئاسة والكونجرس لتبني وجهة النظر الإسرائيلية والدفاع عن قضايا إسرائيل.[2]

أولًا: التمويل في الانتخابات الأمريكية الأخيرة

في الأساس ينظم القانون الأمريكي عملية التمويل السياسي والتبرعات للحملات الانتخابية والمرشحين والتي تشرف عليها هيئة الانتخابات الفيدرالية، إلا أن المعلومات الدقيقة بشأن مصادر وأشكال التمويل لكل مرشح تبقي غير متاحة أو صعب الوصول لها نظرا لتعقد وتداخل أشكال التمويل وصورها ولا سيما في ظل ظاهرة ما يعرف بـ "الأموال المظلمة أو السرية" وهي التي تدخل للمرشحين دون الكشف عن مصدرها سواء من الداخل أو خارج الولايات المتحدة. ومن ثم وبالرجوع إلى تحقيق واسع أجرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية حول تمويل الانتخابات الأمريكية الأخيرة وتأثير المال على العملية السياسية الأمريكية عبر تحديد أكبر "الممولين" للحملات الانتخابية لعام 2016، تحدثت الصحيفة عن 158 أسرة تمول أكثر من نصف انتخابات 2016، وهذه الأسرة مقسمة إلى فئتين: الأولى 37 عائلة ثرية ثراء تقليديًا حيث جذورها تمتلك الثروة من أزمنة، بينما 119 عائلة لم يكونوا من طبقة الأثرياء بالشكل التقليدي ولكنهم امتلكوا الثروة سريعًا مستفيدين من التطرف الرأسمالي للنظام الاقتصادي الأمريكي، حيث "دخلوا لعبة رأس المال في نيويورك، أو اشتروا حقوق استغلال النفط في تكساس بأقل من ثمنها، أو وضعوا أقدامهم في عالم هوليوود وإنتاج الأفلام، أو سيطرو على مجالات الطاقة والإعلام".

وضخت هذه الأسر وحدها أكثر من نصف أموال الحملات الدعائية الأولية للمرشحين الديموقراطيين والجمهوريين، وتميل تلك الأسر في مجملها لدعم الجمهوريين؛ فهناك 20 أسرة منهم فقط يدعمون الديموقراطيين، بينما تدعم الـ138 أسرة الباقية يدعمون المرشحين الجمهوريين الذين يدعمون الطموحات الاقتصادية لتلك الطبقة؛ إذ يميل الجمهوريون إلى تخفيف الضوابط على حركة رأس المال، وتخفيض الضرائب على الدخل والأرباح والثروات التي تتم توارثها من جيل لآخر. وهذا ما يعزز الرأسمالية المتطرفة ويضع سقفًا لطموحات شرائح ديمغرافية واسعة بدأت تميل بقوة في السنوات الأخيرة للديموقراطيين، مثل الشباب واللاتينيين والأفارقة.

---

[1] أحمد عمارة، هل يتحكم المال في السياسة الأمريكية؟ متاح على الرابط التالي بتاريخ 18 أكتوبر 2016.
http://www.sasapost.com/the-affect-of-money-in-us-elections/

[2] أحمد سيد أحمد، المال السياسي ومصداقية النموذج الديموقراطي الأمريكي، مقال رأي، صحيفة الأهرام، عدد 28 أغسطس 2016، متاح على الرابط التالي:
http://www.ahram.org.eg/News/192002/4/547430/%D9%82%D8%B6%.aspx.

وفي التحقيق أيضًا وجد أن أكثر من 50 شخصًا من هذه العائلات التي على رأسها عائلات هايلدبراند، وتاو، وساروفيم، وفلوريس، وماكنير، وجورج سورس، يتربعون على قائمة الـ400 الأعلى ثراء في الولايات المتحدة التي تصدرها مجلة فروبس الشهيرة. وبالنظر إلى مجال عمل هذه الأسر الـ158 وجد أن 64 عائلة تعمل في قطاع التمويل، و17 عائلة تعمل في مجالات الطاقة والموارد الطبيعية، و15 في العقارات والإنشاءات، و12 في قطاع الإعلام، و12 في القطاع الصحي، و10 في قطاع التكنولوجيا، و9 في قطاع النقل، و6 في مجال التصنيع، و5 في مجال الأغذية والزراعة، و3 في قطاع التأمينات، والـ5 الآخرين في مجالات متنوعة.

وطبقا لما جاء في التحقيق، فإن رغبات الطبقات المتوسطة بدأت تتناقض مع الرغبات الجمهورية اليمينية حيث أكثرية الأمريكيين ينادون بأن الضرائب يجب أن تكون أكبر على من يحصلون على أكثر من مليون دولار سنويًا، وأن الحكومة يجب أن تضطلع بدور اقتصادي لسد الفجوة المتزايدة بين الأغنياء والفقراء على غرار نظم الرفاهية في الاتحاد الأوروبي، وكذلك حماية منظومة الضمان الاجتماعي والصحي. إلا أن سيطرة هذه الأسر على الحملات الانتخابية، قوض – وفق الصحيفة – "الديموقراطية" بأن تؤثر تلك الأسر الثرية التي تمثل الأقلية على العملية السياسية على حساب الأغلبية من متوسطي الدخل وهو ما أدى إلى "أن معظم أعضاء الكونجرس الأمريكي هم من المليونيرات الصغار على أقل تقدير إن لم يكن المليارديرات، على العكس من برلمانات أوروبا التي تمثل الطبقة الوسطى جزءًا كبيرًا منها".[1]

ثانيًا: الاقتراب المقترح تطبيقه على هذه القضية

مع تداخل وتعقد أبعاد وصور قضايا التمويل الانتخابي سواء في الولايات المتحدة أو باقي دول العالم، وسواء أكان مصدر التمويل في القضية محل الدراسة من داخل الولايات المتحدة أو من الخارج حيث ظهرت مصادر تمويل خارجية من دول أجنبية في هذه الانتخابات، فإنه يقترح استخدام منظورين وهما الواقعية الجديدة ونظريتها المتمثلة في الاستقرار المهيمن، وثانيًا السياسيات الداخلية وذلك في ظل الارتباط الوثيق بين الاقتصادي والسياسي وكذلك الارتباط الأوثق بين ما يحدث في الولايات المتحدة وينعكس بدوره على دول العالم باعتبار أن الولايات المتحدة لازالت الثقل الأكبر اقتصاديًا وماليًا وسياسيًا وعسكريًا.

1– أهم افتراضات الواقعية الجديدة

باختصار تقوم الواقعية بالأساس على افتراضات أولوية السياسات على الاقتصاديات، وذلك مع التمييز بين السياسات الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار لذاتها وبين السياسات الاقتصادية التي تعد أدوات للسياسية سواء الداخلية أو الخارجية بشكل عام. ومن ثم فإن الواقعية تعطي الأولوية للقوة والأهداف السياسية والأمنية واستخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق هذه أهداف القوة. وانطلاقا مما سبق فإنه يمكن القول إن جل تركيز الواقعية بشكل عام على البعد الاقتصادي ينصب على الكيفية التي يمكن من خلالها للمعاملات الاقتصادية أن تؤثر على توزيع القوة. وذلك في وقت تملك فيه المتغيرات السياسية التأثير وبقوة على العلاقات الاقتصادية سواء الداخلية أو الخارجية.[2]

---

[1] Nicholas Confessore, Sarah Cohen and Karen Yourish, Buying Power: The Families Funding the 2016 Presidential Election, A New York Times investigation, available on the site of New York Times, on the date:10 / 10 /2015.
http://www.nytimes.com/interactive/2015/10/11/us/politics/2016-presidential-election-super-pac-donors.html?_r=0

[2] Stephen Krasner, The accomplishment of international political economy, International Theory: Positivism and Beyond, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1996, Pp. 114-118.

كما تطرح الواقعية عددًا من النظريات التي تفسر طبيعة العلاقة بين توزيع القوى بين الدول من جانب وطبيعة الأنظمة الاقتصادية الدولية من جانب آخر، وأبرز تلك النظريات:

– نظرية استقرار المهيمن: Hegemonic Stability

حيث يتمثل جوهر هذه النظرية في أن النظام الاقتصادي الدولي المفتوح والمستقر لن يتحقق إلا بوجود دولة مهمينة تتركز فيها مقومات القوة على نحو لا يتركز في غيرها. وتعتبر القوة الاقتصادية الكبرى المستفيد الأكبر من النظام الاقتصادي المنفتح مع تنامي اقتصادياتها واستثماراتها، وكبر حجم اقتصادها القومي ورؤوس أموالها، فالدول ذات الموارد المحدودة لربما فضلت مزيدًا من القيود على التبادل التجاري. وتؤكد النظرية – في طبعتها الواقعية – على أن وجود تلك الدولة المهيمنة من شأنه أن يضمن وجود واستمرار النظام الدولي القائم على الانفتاح الاقتصادي، إذ يعزز ذلك من نموها الاقتصادي ومكاسبها السياسية، ويساعدها على ذلك ما تحوذه من موارد تمكنها من إدماج الدول الأخرى تحت مظلة النظام الاقتصادي المفتوح.

كما تقدم الواقعية تفسيرًا آخر للسياسة التجارية على ضوء العلاقة بين الأحلاف والأمن من جانب، والمعاملات والتبادلات الاقتصادية من جانب آخر. فيمكن للدول من خلال استغلال المزايا النسبية تحسين اقتصادياتها القومية ومن ثم قوتها العسكرية، ولذا تحرص الدول على الانفتاح على حلفائها اقتصاديا دون أعدائها، وليس فقط لأن الانفتاح يزيد من مكاسب الدول اقتصاديا، ولكن أيضًا لأنه يؤثر على القدرات العسكرية للدول.

2– أهم افتراضات السياسات الداخلية:

نجح الاقتصاد السياسي الدولي كحقل دراسي في الجمع بين العلاقات الدولية والنظم المقارنة في نقطتين متقاطعتين، الأول تختبر أثر النظام الدولي على الهياكل والجماعات السياسية الداخلية، والثانية تختبر مدى تأثير التنوع في الهياكل السياسية الداخلية ومصالح الجماعات والقيم في السياسات الخارجية الاقتصادية. ولا توجد حجة مهيمنة تحسم الجدال حول أثر النظام الدولي على الهياكل السياسية الداخلية، إلا أنه يمكن القول أن الدول كثيفة السكان يمكن أن تصدر السلع كثيفة العمالة وهو ما ينعكس إيجابيا على العديد من القطاعات والشرائح الاجتماعية التي أنتجت تلك السلع. فكلما تزايد الانفتاح الاقتصادي تحسنت أوضاع تلك الشرائح والطبقات. في المقابل قد يضعف الانفتاح الاقتصادي من بعض الشرائح المجتمعية مثلا في الدول الصناعية الكبرى حيث الاعتماد على الآلات والتكنولوجيا المتقدمة فتتراجع أهمية الاتحادات العمالية في تلك الدول.

ومن ثم عند النظر إلى علاقة السياسات الداخلية والنظام الاقتصادي الدولي لاختبار الطريقة التي يمكن من خلالها الهياكل الداخلية والقيم والأفكار تؤثر على السياسات الخارجية الاقتصادية، تجد جماعات المصالح أكثر الأمثلة وضوحا على تلك العلاقة، فالسياسيات الاقتصادية الدولية مثل أي سياسة يمكن تفسيرها على ضوء الضغوط الداخلية . حيث تفضل المصانع التنافسية والمصانع الكبرى الانفتاح في حين تفضل الصناعات التنافسية الوليدة الانغلاق.[1]

<u>ثالثًا– تطبيق الافتراضات النظرية على القضية محل الدراسة</u>

بتتبع البرامج والنوايا الاقتصادية والسياسية للحزبين الكبيرين في الانتخابات الأمريكية لعام 2016، وبتطبيق افتراضات الواقعية الجديدة ونظرية الاستقرار المهيمن وكذلك نظرية السياسات الداخلية ومساعي المرشحين في الحزبين سواء كانوا مرشحين للكونجرس أو الانتخابات الرئاسية، نجد أن مقولة "السلطة والثروة" تتركز بشكل كبير في رؤية المعسكر الجمهوري لشكل الاقتصاد

---

[1] For more information Look at: Perspectives on International Political Economy, available at: https://www.pearsonhighered.com/assets/samplechapter/0/2/0/5/0205965156.pdf

الأمريكي ومن خلفه الاقتصاد العالمي، وذلك انطلاقا من ثوابت رؤية الممولين الرئيسيين للحملات الانتخابيةت فيما تتركز افتراضات ما بعد السلوكية وضرورة النظر إلى قيم العدل والمساواة في برامج المعسكر الديموقراطي.

ومن ثم فإنه بتحليل الأجندة الاقتصادية وكذلك السياسية للطرفين تعكس صراعًا بين المدافعين عن الطبقة المتوسطة والمدافعين عن مصالح كبار رجال الأعمال ورؤساء مجالس الإدارات. فالخلاف الاقتصادي بين مرشحي الحزب الديموقراطي ومرشحي الحزب الجمهوري يتجلى في موقف الطرفين من قضية العدالة الاجتماعية والضرائب، على سبيل المثال؛ فإن الديموقراطيين وعلى رأسهم المرشحة الرئاسية الخاسرة هيلاري كلينتون يعتقدون أن رفع معدلات النمو الاقتصادي الأمريكي يتطلب المزيد من المساواة والحراك الاجتماعي، ولهذا يطالبون بزيادة الحد الأدنى للأجر في الساعة إلى 12 دولارًا على المستوى الاتحادي و15 دولارا للساعة في الولايات المختلفة، كما أنهم يريدون المحافظة على المعدلات الضريبية الراهنة مع زيادة الضرائب على الأغنياء.

في المقابل وعلى النقيض تمامًا يرى الجمهوريون وعلى رأسهم المرشح الرئاسي الفائز دونالد ترامب يريدون استقطاعات ضريبية للجميع، ولكن مع مزيد من الخفض الضريبي لمصلحة الأغنياء، وهذا من وجهة نظرهم سيحل مشكلة الفقر في الولايات المتحدة، فجعل الأثرياء أكثر ثراء يمكنهم من التوسع في استثماراتهم، وبالتالي توظيف المزيد من الأيدي العاملة، ولذلك لا نجد استخداما لكلمة عدم المساواة في الخطاب السياسي لترامب، أما بالنسبة للحد الأدنى للأجور، فإنه لا يدعم وجود حد أدنى للأجور على مستوى الولايات المتحدة ويكتفي بأن يكون ذلك من اختصاص الولايات.[1]

كذلك طرح الجمهوريون وترامب أفكار مغايرة لنمط علاقات الولايات المتحدة بدول جوارها في إطار اتفاقية نافتا، وكذلك شكل علاقات بلاده مع حلفائها الأوروبيين واليابان وكوريا الجنوبية ومن بعدهم الحلفاء الخليجيين، وبالإضافة إلى ذلك علاقة بلاده مع الصين، حيث "تخدع" بكين واشنطن سياسات اقتصادية تنهب الاقتصاد الأمريكي، لذا سيعيد النظر باتفاقية التجارة الموقعة معها. وأنه سيشرع في بناء حائط لعزل المكسيك عن الولايات المتحدة لمنع العمالة المكسيكية التي تعمل في أعمال غير نظامية في أمريكا. وتعد سياسات ترامب وحزبه في الفترة الراهنة محل تفضيل من قبل الشركات الأمريكية الكبرى ومن ورائهم الداعمين الرئيسيين لتمويل الانتخابات الأمريكية.[2]

وانطلاقا من هذا الوضع، نجد أنه في الوقت الراهن وخلال الشهور الأخيرة التي سبقت الانتخابات في نوفمبر الماضي، وفوز الجمهوريين بالرئاسة وكذلك استحواذهم عليها فإن الاقتصاد الأمريكي بات يكتنفه الغموض نتيجة لاقتراحات الرئيس المنتخب دونالد ترامب الاقتصادية، وهو أحد الأقطاب المالية الهامة في وول ستريت، حيث لا يفتأ يعلن عنها. فسياسات ترامب تجعل الولايات المتحدة الأمريكية على أعتاب تغيير جديد سيغير من ملامحها الاقتصادية، إذ أن الأمر يتعلق بأعمدة الاقتصاد الأمريكي والثوابت التي اعتاد العالم السير في ظلها والتي جعلت منه أكبر اقتصاد في العالم على مدى العقود الماضية، وأبرز تلك الأعمدة مكانة الدولار كعملة احتياط دولية والتي ستؤثر على معادلة البترودولار وسندات الخزانة الأمريكية ذات التصنيف السيادي الأعلى في العالم، والعلاقة مع الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، واتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالم، والعمالة الضخمة من المهاجرين الموجودة في الولايات المتحدة. كما أن أفكار ترامب غير العادية والتي تمثل انقلابًا في الاقتصاد الأمريكي حول ما يريد فعله والسياسات التي يبلورها تجاه الاقتصاد الداخلي والعالمي لا تزال تطرح العديد من التساؤلات في الطريقة التي يفكر فيها

[1] Theodore H. Moran and Lindsay Oldenski, How offshoring and Global supply chains enhance The US Economy, Washington: Peterson Institute for International Economics, April 2016.

[2] Christopher Smart, US Election Note: Economic Policy After 2016, London: Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, June 2016, Pp. 5-7.

ترامب، فيما إذا كان يتصرف بشخصية رجل الأعمال الذي نجح في تنمية ثروته من مئات الملايين إلى أكثر من 4.5 مليار دولار، أم أنه سيخضع للمنظومة الرسمالية الراهنة بتعقيداتها.[1]

وفيما يلي أهم القضايا الأساسية التي يتمايز فيها البرنامج السياسي للحزب الديموقراطي عن البرنامج السياسي للحزب الجمهوري:

– الدفاع

يقول البرنامج السياسي للحزب الديموقراطي إن الديموقراطيين أنهوا الحرب في العراق بطريقة مسؤولة، ووضعوا تنظيم القاعدة على طريق الهزيمة بمقتل أسامة بن لادن وكبحوا تقدم حركة طالبان مما يمهد لانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان. ويسعى الديموقراطيون للتقليل من مخزونات الأسلحة النووية إلى حد أبعد، ومنع إيران من امتلاك سلاح نووي. ويقول الديموقراطيون إن لديهم "التزامًا غير متزعزع بأمن إسرائيل". ويؤكدون أنهم يريدون المحافظة على جيش قوي، غير أنهم يقولون إنه نظرا للأوضاع المالية فإن القرارات الصارمة بشأن الميزانية يجب أن تتضمن مسائل الإنفاق على الدفاع.

أما الجمهوريون ففي برنامجهم السياسي يتهمون إدارة أوباما باتخاذ مواقف ضعيفة إزاء دول مثل كوريا الشمالية والصين وإيران وظهور "داعش" وينتقدون التخفيضات في الإنفاق العسكري. ويقول البرنامج إن الجمهوريين هم "حزب السلام عن طريق القوة". أما الإستراتيجية العسكرية للجمهوريين فهي ستستعيد "مبدأ الردع باستخدام الطيف الكامل من القدرات العسكرية الأمريكية".[2]

– الضرائب

يخطط البرنامج الانتخابي الجمهوري لتمديد تخفيضات الضرائب التي أقرها الرئيس السابق بوش عامي 2001 و2003، ريثما يتم إصلاح قانون الضرائب. ويقول هذا البرنامج أيضا إن الحزب الجمهوري سوف يحاول إلغاء الضرائب المفروضة على الفائدة والأرباح وأرباح رأس المال كليا بالنسبة لدافعي الضرائب ذوي الدخل المتدني والمتوسط. وسيسعى أيضا لإلغاء ضريبة الممتلكات وضريبة الحد الأدنى البديلة. كما يرفض البرنامج الجمهوري استخدام الضرائب من أجل إعادة توزيع الدخل وتمويل البرامج غير الضرورية أو غير الفعالة أو تعزيز الرأسمالية القائمة على المحسوبية التي تؤدي بالسياسيين والشركات إلى الفساد.

كما يشير الإصلاح الضريبي للجمهوريين إلى أن الضرائب في أمريكا هي الأعلى بين دول العالم، وخفض الضرائب سيحفز الاقتصاد والمستثمرين على الاستثمار أكثر، وخلق وظائف على حد وصفه. ومن سياساته أنه سيخفض الدخل الفيدرالي من الضرائب بحوالي 9.5 تريليون دولار وتخفيض الضرائب على الأثرياء بحوالي 1.3 مليون دولار في عام 2017 وخفض الضريبة على الشركات إلى 15% وتبسيط قانون الضرائب أكثر، علمًا أن الخطط الضريبية المطروحة في سياساته تفيد بالمقام الأول الأثرياء وليس الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

في المقابل، يدعو البرنامج السياسي للحزب الديموقراطي لتمديد إجراءات تخفيض الضرائب عن العائلات الأميركية التي تحقق دخلا أقل من 250 ألف دولار في السنة والذين يمثلون 98 في المئة من المواطنين، والحيلولة دون رفع الضرائب عن عائلات

[1] Dan Smith and Chris Mackenzie, Boosting The Impact of Small Doners: How Matching Funds Would Reshape the 2016 Presidential Election? Washington: U.S PIRG Education Fund, February 2016.

[2] Michael J. Boskin, The US Election and the Global Economy, available at: on February 29 th 2016 http://www.fuw.ch/article/the-us-election-and-the-global-economy/

الطبقة الوسطى وأولئك الذين يطمحون بالانضمام إلى الطبقة الوسطى، وفي الوقت نفسه يطالب الأغنياء والشركات بأن يدفعوا نصيبهم العادل من الضرائب".[1]

– الهجرة

ينص البرنامج الديموقراطي على أنهم "ملتزمون بشدة بسن قوانين لإصلاح نظام الهجرة بشكل شامل". ويتضمن إصلاح نظام الهجرة "إخراج المهاجرين الذين لا يحملون وثائق من الظلال"، وإلزام المهاجرين غير الشرعيين بتصحيح وضعهم القانوني وتعلم اللغة الإنجليزية ودفع الضرائب لكي يسلكوا طريقا نحو الجنسية الأمريكية. ويدعو البرنامج لنظام إعطاء التأشيرات بما يخدم الحاجات الاقتصادية للبلاد ويُبقي العائلة مع بعضها ويفرض القانون.

من جهته، يعارض البرنامج الجمهوري "أي نوع من العفو" لأولئك الذي خالفوا قوانين الهجرة عمدا "حيث أنهم يضرون بأولئك الذين يحترمون القانون"، ويطالب بإيقاف قضايا وزارة العدل ضد الولايات التي سنّت إجراءات حازمة بشأن الهجرة، وسيسعى لقطع التمويل الفيدرالي عن الجامعات التي تمنح المهاجرين غير الشرعيين تخفيضات في الأقساط. كما أنهم يطالبون بترحيل 11 مليون مهاجر غير شرعي في البلاد.

– الرعاية الصحية

يعد البرنامج الديموقراطي بالاستمرار في البناء على قانون الرعاية الصحية الجديد الذي أقره أوباما، ويقول إن الرعاية الصحية ذات الأسعار المعقولة والجودة العالية والمتوفرة للجميع تعد جزءًا من الوعد الأمريكي، وأن الأميركيين يستحقون الحماية التي تأتي نتيجة للرعاية الصحية الجيدة.

في المقابل، يقول البرنامج الجمهوري إن الرئيس الجمهوري في حال انتخابه سوف يقوم في اليوم الأول من عمله باستخدام صلاحياته لمنع المضي في تحقيق قانون الرعاية الصحية. ويدعو البرنامج إلى خطة جمهورية تعتمد على تحسين جودة الرعاية الصحية وتخفيض التكاليف ويدعو لنظام يعزز مبدأ السوق الحرة ويعطي للمستفيدين المزيد من الخيارات.

– تمويل الحملات الانتخابية

ينتقد البرنامج السياسي الديموقراطي قرار المحكمة العليا "المواطنين المتحدين"، الذي يرفع القيود عن النفقات السياسية المستقلة التي تقوم بها الشركات والاتحادات، ويدعو البرنامج لاتخاذ "إجراءات عاجلة لكبح تأثير مجموعات الضغط والمصالح الخاصة في مؤسساتنا السياسية". ويؤيد البرنامج تعديلًا دستوريًا إذا لزم الأمر في سبيل إصلاح قوانين تمويل الحملات الانتخابية.

أما البرنامج الجمهوري، فيؤيد قرار "المواطنين المتحدين" معتبرًا إياه مسألة حق في التعبير.

– التحكم بالأسلحة النارية

يقول الحزب الجمهوري في برنامجه إنه يعارض أي تشريع يهدف إلى تقييد التعديل الثاني للدستور الأمريكي والذي يؤكد على حق المواطنين في اقتناء وحمل الأسلحة النارية، ويعارض تحديد عدد الطلقات ومخازن البندقيات، كما يعارض إعادة قانون حظر الأسلحة الحربية الذي تم تمريره خلال ولاية كلينتون.

أما البرنامج السياسي للحزب الديموقراطي فرغم تأكيده على احترامه للتعديل الثاني للدستور، إلا أنه يعتقد في أن "حق امتلاك الأسلحة النارية ينبغي أن يخضع لضوابط معقولة"، نظرا للعواقب الوخيمة للعنف المتعلق بالأسلحة النارية. وينص البرنامج على دعمه لإعادة فرض قانون منع الأسلحة الحربية الذي تم تمريره خلال ولاية الرئيس الأسبق بيل كلينتون. كما يدعم إغلاق

[1] Christopher Smart, Op-Cit, p 8.

الثغرات المتعلقة بمعارض الأسلحة، والتي يرون أنها تؤدي إلى وقوع هذه الأسلحة في أيدي أناس غير مسؤولين أو خارقين للقانون.[1]

خاتمة:

في ظل الفشل المستمر لمساعي إصلاح نظام التمويل الانتخابي الأمريكي لإنهاء سيطرة الأسر والهيئات والشركات الثرية على تمويل الجزء الأكبر من الانتخابات ومن ثم هيمنة مصالحهم الاقتصادية في وجه مصالح أغلبية الشعب الأمريكي من الطبقات المدنية والوسطى، يبقى في النهاية أن النخبة الأمريكية بمعسكريها الديموقراطي والجمهوري هي تعبير عن الرأسمالية المتطرفة التي ينتهجها النظام الاقتصادي الأمريكي، وسط غياب أو ضعف لمفاهيم العدل والمساواة والحماية الاجتماعية للطبقات المتوسطة مقارنة بمجمل النموذج المبهر للاقتصاد الأمريكي.

وبناء على ما تقدم، فإنه مع صعود واستحواذ الجمهوريين على أغلب مناصب الكونجرس وحكام الولايات في الانتخابات الأخيرة، ورؤى الرئيس المنتخب ترامب الاقتصادية التي تمثل انقلابًا أو تغيرًا جذريًا في منظومة الاقتصاد الأمريكي ومن خلفه الاقتصاد العالمي لترابطهم الوثيق، فإنه يمكن القول إن تأثير الاختلافات الاقتصادية الجذرية بين ترامب وكلينتون تتجاوز في أهميتها وخطورتها انعكاسها على الاقتصاد الأمريكي، وإنما يجب النظر إلى تداعياتها على الاقتصاد الدولي. حيث يعد الاقتصاد الأمريكي الأكبر في العالم، ومن ثم فإن أي تغيرات داخلية تطرأ عليه سواء بارتفاع أو انخفاض معدلات النمو، ستؤثر حتما في مجمل النظام الاقتصادي العالمي. فترامب لا يحبذ التجارة الحرة ويدعم حماية الصناعات الأمريكية عبر رسوم جمركية مرتفعة، حيث يصف المنافسة مع الصين مثلا بأنها منافسة غير عادلة، ويرفض اتفاقية الشراكة عبر الهادئ والتجارة الحرة لأمريكا الشمالية دفعه للاصطدام بغرفة التجارة الأمريكية، التي أعلن بعض من كبار أعضائها أن سياسة ترامب في مجال التجارة ستعود بعواقب وخيمة على الاقتصاد الأمريكي، وستؤدي إلى حرب تجارية دولية، وانخفاض في معدل نمو الاقتصاد الدولي. لا سيما في ظل أرائه بشأن قضايا التجارة الدولية، وخاصة في اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ، والتي تضم 12 دولة من بينها الولايات المتحدة وكندا واليابان.[2]

كما أن رؤية الداعية لمزيد من الحماية الاقتصادية عبر رفع قيمة الرسوم الجمركية، وإغلاق الأسواق الأمريكية أمام السلع الدولية وتحديدا الصينية والمكسيكية وخفض الضرائب على الشركات الأمريكية الكبرى، لا تكمن فقط على الداخل الأمريكي، بل أنها ستعزز الأصوات الأوروبية المطالبة بسياسات اقتصادية أكثر انعزالا أيضا، ومن ثم سنواجه اتجاهًا عالميًا يعود بالاقتصاد العالمي إلى حقب ماضية. وباختصار فإن الاقتصاد العالمي يقف في الفترة الراهنة عند مفترق طرق خاصة وأن النخبة الجمهورية الجديدة في واشنطن تنتمي إلى المدرسة الاقتصادية التي ترى أن مصلحة أمريكا تكمن في جعل الأثرياء أكثر ثراء، وإغلاق الأسواق المحلية، وعدم مساعدة الآخرين اقتصاديا إلا بمقدار ما يحققه ذلك من مصالح مادية ملموسة ومباشرة للولايات المتحدة.

*****

[1] Marilyn W. Thompson,The Price of Public Money, available at: on May 27, 2016.
http://www.theatlantic.com/politics/archive/2016/05/the-price-of-public-money/484223/.

[2] Larry Elliott, How America's new president will affect the Global Economy, available at: on Wednesday 9 November 2016.
https://www.theguardian.com/business/2016/nov/09/donald-trump-new-us-president-america-global-economy-china-mexico.

اتفاقية الشراكة عبر الأطلنطية للتجارة والاستثمار والاقتصاد السياسي الدولي

آية مصطفى*

مقدمة:

يهدف هذا التقرير إلى إلقاء بعض الضوء على اتفاقية الشراكة عبر الأطلنطية للتجارة والاستثمار وتحليل آثارها من منظور الاقتصاد السياسي الدولي. وهي الاتفاقية الأهم على الساحة الاقتصادية الدولية حاليًا خاصة فيما يتعلق بالتجارة الدولية. ويتضح من خلال طرح هذه القضية المنظورات التقليدية في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي متمثلة في النيوليبرالية المدافعة عن حرية التجارة الدولية، ونتائج ظاهرة العولمة في انفتاح الأسواق والتبادل التجاري الحر بين الدول، وأيضًا الواقعية الماركنتيلية التي تري أن الاقتصاد أداة في تحقيق الأهداف السياسية مثل؛ الهيمنة العالمية، والمنظورات غير التقليدية الشاملة والتي تتمثل في المنظور النقدي.

أرادت الدول الأوروبية الدخول في اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية غير تلك التي تجمعهم وفق منظمة التجارة العالمية منذ التسعينيات، حيث بدأ الحديث عن خلق منطقة تجارية حرة عبر أطلنطية، ثم تجدد الحديث عن منطقة تجارية حرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عام 2006 بدعم من رئيسة الوزراء الألمانية أنجيلا ميركل، وظل الوضع كذلك إلى عام 2013 وبالتحديد فبراير 2013 حينما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الدخول في مفاوضات اتفاقية الشراكة عبر الأطلنطية للتجارة والاستثمار[1].

أولًا: أهمية الاتفاقية

لم تنتهِ تلك المفاوضات إلى هذه اللحظة حيث شهدت الاتفاقية الجولة السادسة عشر من المفاوضات في أكتوبر الماضي، وتعاني تلك الاتفاقية من العديد من المشاكل في المفاوضات بين الطرفين، كما تعاني من الكثير من الانتقادات خاصة في الجانب الأوروبي. وقد كان مقدرًا لها أن تُتمم شراكة التجارة الحرة عبر المحيط الهادي "Trans - Pacific Partnership (TPP)"، والذي تم كتابتها أكتوبر 2015 والتوقيع عليها في فبراير 2016، إلا أن تلك الاتفاقية أصبحت تعاني من الكثير من المشاكل منها الانتفاء والإلغاء خاصة بعد انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية[2].

أيدت إحدى الدراسات الاتفاقية حيث ترى إنها من أهم اتفاقيات التجارة الدولية على المستوى الدولى وأكثرها طموحًا وإنها ستصبح الأكبر على الإطلاق من حيث عدد الموقعين والمنتفعين – إذا تم الاتفاق عليها — بعد اتفاقية منظمة

---

*طالبة ماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[1] للمزيد من المعلومات يمكن زيارة الموقع الرسمي للاتفاقية http://ec.europa.eu/trade/policy/in-focus/ttip/

[2] Satlin، Alana Horowitz. "Trump Vows to Back Out Of the Trans-Pacific Partnership، Effectively Killing It." *The Huffington Post*. November 22، 2016. http://www.huffingtonpost.com/entry/donald-trump-tpp_us_58341fd6e4b099512f848db9 (accessed December 4، 2016).

وهو ما حدث بالفعل حيث وقع الرئيس الأمريكي بعد ثلاثة أيام فقط من حفل تنصيبه وبالتحديد في الثالث والعشرين من يناير العام الحالي قرارًا رسميًا بالانسحاب من تلك الاتفاقية وهو ما فتح الباب أمام التوقعات بأن تحل الصين محل الولايات المتحدة الأمريكية في تلك الاتفاقية، وأن ذلك من شأنه أن يزيد من توتر العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في الفترة المقبلة.

- Mauldin، William. "Donald Trump Withdraws U.S. From Trans-Pacific Partnership." *The Wall Street Journal*. January 23، 2017. https://www.wsj.com/articles/trump-withdraws-u-s-from-trans-pacific-partnership-1485191020 (accessed February 1، 2017).
- Riley، Charles. "Trump's decision to kill TPP leaves door open for China." CNN Money. January 23، 2017. http://money.cnn.com/2017/01/23/news/economy/tpp-trump-china/ (accessed February 1، 2017).

التجارة العالمية والتي ترى أنها أصبحت اتفاقية "راكدة" خاصة بعد جولة الدوحة الأخيرة في 2001[1]. وتحدد الدراسة الأهمية الاقتصادية والسياسية لتلك الاتفاقية والآثار الناتجة عنها في كون الطرفين الأساسين في الاتفاقية يمثلون حوالي 40% في الاقتصاد العالمي، 45% حجم التجارة الدولية و60% حجم تدفق الاستثمارات الدولية. وحيث أن التعريفات الجمركية بين الطرفين محدودة للغاية سابقًا لأقل من 3%، فإن الاتفاقية ستركز على التعريفات غير الجمركية ومحاولة الوصول إلى تطابق في الرؤى بخصوص تلك التعريفات وهو ما سيجعلهم متحكمين في أكثر من 60% من التجارة الدولية.

كما أن تطبيق معايير عالية فيما يختص بالجودة بالنسبة للمنتجات في منطقة التجارة الحرة بينهم والتي ستكون الأكبر على الإطلاق خاصة إذا ما تم ربط تلك الاتفاقية باتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، سيحفز الدول الأخرى على تطبيق تلك المعايير بهدف الدخول في تلك الأسواق. وهو ما يجعل الدول الأعضاء في الاتفاقية – أي الكتلتين الكبريين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي – محددين للمعايير وليس منفذين لها، أي "Standards makers not standards takers"، وهو ما سينعكس بدوره على السياسات الاقتصادية الناتجة عن تلك المعايير. كما سيعطي الفرصة أمام كلا الطرفين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لخلق نظام اقتصادي يعمل لصالحها ووفق مبادئها كما جاء على لسان السفير الأمريكي الممثل للتجارة مايكل فرومان[2].

كما ترى الدراسة أن تلك الاتفاقية ستعزز من التحالف الإستراتيجي بين أكبر كتلتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وهو ما سيقوي موقف الاتحاد الأوروبي عالميًا اقتصاديًا وسياسيًا خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي يمر بها حاليًا والأزمات السياسية والثقافية والاجتماعية الناتجة عن مشاكل اللاجئين والهوية واليمين المتطرف المتصاعد. وهو ما سيجعل التحالف بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مواجهًا للنفوذ المتزايد للصين. كما ستفيد الاتحاد الأوروبي في الاعتماد على مصادر طاقة رخيصة من الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الاتفاقية وهو ما سيقلل اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على البترول والغاز الروسي؛ أي سيضعف من موقف روسيا التي تستخدم ورقة الطاقة دائمًا للضغط سياسيًا على دول الاتحاد. وتحث الدراسة في النهاية على ضرورة الاتفاق على بنود الاتفاقية وسرعة توقيعها حيث أن طول مدة المفاوضات بين الطرفين مع عدم الاتفاق على البنود سيعطي باقي الدول إشارة على حدوث انقسام في العلاقة بين الكتلتين وهو ما ستستغله الصين وروسيا لأهدافهم التوسعية بلا شك[3].

وتتفق دراسة أخرى مع الدراسة السابقة في تحليل الأبعاد السياسية والإستراتيجية لتلك الاتفاقية وفي الحث على سرعة إتمامها والتوقيع عليها من قبل الدول الأطراف[4]. وتهتم تلك الدراسة بإمكانية استغلال الاتفاقية من قبل طرفي التفاوض في إحداث انقسام بين روسيا والصين عن طريق منع روسيا من الدخول في الاتفاقية نتيجة الأزمة الأوكرانية وإدخال الصين بها، خاصة وأن الصين تفكر في الانضمام إلى الاتفاقية للاستفادة من المكاسب الاقتصادية الناتجة عنها. وبذلك يستطيع كل من طرفي الاتفاقية

---

[1] Pavlova، Pavlina. "Beyond economics: the geopolitical importance of the Transatlantic Trade and Investment Partnership." *European View* 14، no. 2 (2015): 209–216.

[2] المرجع السابق، ص 212.

[3] يجدر الإشارة إلى أن الدورية التي نُشرت فيها تلك المقالة هي دورية صادرة عن مركز الدراسات الأوروبية وهو مركز الفكر الخاص بحزب الشعب الأوروبي "European People's Party EPP" وهو يمين وسط يحتل الأغلبية في البرلمان الاوروبي والمفوضية الأوروبية وهي الجهة المسئولة عن أعمال تلك الاتفاقية. ويؤيد الحزب الفيدرالية الأوروبية والاتحاد الأوروبي "Pro-Europeanism"، وهو ما ينعكس في الدراسة.

[4] Jones، David A. "The Management of Trade for International Security: An Analysis of Some Strengths، Weaknesses، Opportunities، and Threats of the Transatlantic Trade and Investment Partnership." *International Journal of Arts & Sciences* 7، no. 3 (2014): 499–507.

تحييد الخطر الصيني، وإضعاف النفوذ الروسي ومواجهة صعود دول البريكس. كما يذكر الكاتب أنه ظاهريًا ستستفيد الشركات الكبرى على حساب المستهلكين الأفراد وأن تلك الشركات هي التي تقف وراء الدفع بالاتفاقية، إلا إن ذلك سيعود على الفرد من خلال توفير فرص العمل والأجر، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى رفع القوة الشرائية للفرد في كل من طرفي الاتفاقية وخاصة الاتحاد الأوروبي وهو ما سيؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي سينعكس على الاقتصاد العالمي ككل من حيث جاذبية السوق الأوروبي للاستثمار والتصدير.

ويتفق التقرير الصادر عن مركز دراسات السياسيات الأوروبية عام 2015 مع الأراء السابقة، مع التأكيد على أن تلك الاتفاقية ستساعد الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على النظام الاقتصادي العالمي كما تريده بشكله الحالي القائم على مبادئ النيوليبرالية في ظل تهديد حقيقي لنظام اتفاقية منظمة التجارة الدولية[1]. ويشير التقرير إلى ضرورة الحفاظ على نظام تعددية الأطراف السائد على الساحة الدولية الحالية عن طريق تحقيق التعاون والاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وهو ما سينعكس على الاقتصاد العالمي. كما ينبه التقرير إلى إنه يمكن اعتبار هذه الاتفاقية بالإضافة إلى الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بأي من الطرفين (اتفاقية التجارة في الخدمات TISA، اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، اتفاقية التجارة الحرة بين اليابان والهند والاتحاد الأوروبي)، مساعدين لاتفاقية منظمة التجارة الدولية وليس لحل محلها. كما يشير التقرير إلى أن فتح باب عضوية الاتفاقية أمام الدول الراغبة في الانضمام والقادرة على تحسين وتطوير إنتاجها بما يتناسب مع معايير الاتفاقية سيخلق عالمًا متجانسًا مع زيادة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على باقي الدول.

ثانيًا– الانتقادات الموجهة للاتفاقية:

ويقوم التقرير بتحليل آثار الاتفاقية على دول مثل دول أوروبا الشرقية، كندا، المكسيك، تركيا، ودول جنوب الصحراء مع ذكر أن الاتفاقية يمكن أن تؤثر سلبًا عليهم (بالإضافة إلى الصين وروسيا)، ما لم يتم اتخاذ إجراءات بشأن ذلك وبشأن ضرورة ترسيخ أن الهدف من الاتفاقية هو "خلق التجارة وليس تحويل التجارة". ويثير التقرير سؤالًا حول الدول الفقيرة والنامية ومسئولية الدول الاقتصادية الكبرى تجاه تلك الدول والاقتصاديات وضرورة الاتفاق على مجموعة من الإجراءات والسياسات بما يفيد تلك الدول ويشركهم في المكاسب الاقتصادية الناتجة عن الاتفاقية[2].

ويمكن ملاحظة التوجه التقليدي الذي تنتهجه الدراسات السابق الإشارة إليها سواء في تبنيها للنيوليبرالية الاقتصادية والتي تقوم على حرية التجارة الدولية ومبادئ التعاون والاندماج والاعتماد المتبادل فيما بين الكتلتين الأكبر للعالم الحر؛ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وبالتالي تحقيق الاستقرار والرخاء العالميين. أو في تبني التوجه الواقعي الماركنتيلي الخاص بقيام كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالدفع بتلك الاتفاقية الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية – حيث كانت دائمًا الثروة مرتبطة بالقوة في هذا التوجه – وهو ما يظهر في أهمية تلك الاتفاقية بالنسبة للطرفين في إعادة التوازن للنظام الدولي وتقوية الهيمنة الغربية — بالتحديد الأمريكية — على النظام الدولي الاقتصادي والسياسي ومواجهة الدول الصاعدة كالصين والبريكس.

[1] Hamilton, Danie,and Steven Blockmans. *The Geostrategic Implications of TTIP*. CEPS Special Report 105، Washington, D.C.: Center for European Policy Studies/ Center for Transatlantic Relations، 2015.

[2] صدر ذلك التقرير عن مراكز بحثية أمريكية ويُلاحظ قلة الدراسات التي أنتجتها الولايات المتحدة الأمريكية عن الاتفاقية، كما أن الدراسة تتحدث عن الدول الفقيرة والنامية بالإضافة إلى الصين من واقع الخبرة التاريخية الخاصة بكون إبعاد الدول عن المشاركة في الاتفاقيات التجارية أثبت على مر التاريخ أنه سبب هام للصراع، وبالتالي فإن الحديث عن تلك الدول كان من منظور واقعي جديد يهدف إلى تفادي الصراع مع أي دولة بسبب التجارة والاتفاقيات التجارية.

وفي تحليل آخر للآثار الاقتصادية والدوافع السياسية للاتفاقية، اتفق كلود سيرفاتي "Claude Serfati" مع كون الهدف الرئيسي للاتفاقية دعم العلاقات بين الحلفاء التقليديين في الغرب – أي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي – لمواجهة الصعود الصيني والنفوذ الروسي والصعود لدول البريكس[1]. إلا إنه أرجع الاتفاقية لرغبة الدول الغربية وعلي رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على النظام الدولي كما يتفق مع مصالحها بالحفاظ على ما أسماه "هيراركية الدول". كما أكد على أن الاتفاقية تأتي لخدمة مصالح الشركات الكبرى عبر القومية " Transnational Corporations TNCS"، ويرى أن تلك الشركات هي صنيعة الدول الرأسمالية للحفاظ على الرأسمالية العالمية وأنها تتبع مصالح الدولة الأم التي نشأت بها والتي في الأغلب الأعم دولة غربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. ويري أيضًا أن الاتفاقية هي نتاج تفاعل بين تلك الشركات والدول الرأسمالية الكبرى التي تنتمي إليها في ظل ظاهرة العولمة المدفوعة من قبل الدول الرأسمالية الكبرى على عكس ما كُتِب؛ أن العولمة هي انهيار للدولة القومية ومنها الدول الغربية.

وتتفق تلك الدراسة مع الدراسات النقدية الأخرى للاتفاقية من حيث ذكر الآثار السلبية للاتفاقية التي ستنعكس على الفرد، الاقتصاد، البيئة، المبادئ الأوروبية وقوة الاتحادات العمالية السياسية في الدول الأوروبية. وتتبنى بعض تلك الدراسات التوجه غير التقليدي الشامل المتمثل في التوجه النقدي ومن حيث التركيز على الفرد والبيئة والاتحادات العمالية والمبادئ الأوروبية والثقافة السياسية والإنسانية والصحية التي تميز المجتمع الأوروبي[2]. فتنتقد تلك الدراسات كما سبق وأن ذكرنا الاتفاقية وآثارها السلبية خاصة على الفرد واستهلاكه وصحته وانتهاك الولايات المتحدة الأمريكية لبعض معايير الجودة الأوروبية وهو ما سيؤثر على صحة الأفراد. كما تنتقد الدراسات عدم اتباع الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الحيوان والاعتبارات البيئية المختلفة وهو ما لا يضر بالبيئة فقط، ولكن يخالف مبادئ أساسية في الثقافة الأوروبية. كما توجه انتقادات إلى أن تلك الاتفاقية ستسمح بخصخصة القطاع الصحي في الدول الأوروبية وهو ما يخالف ما اعتاد عليه الأوروبيون من حيث كون القطاع الصحي هو من القطاعات التي تتولى الحكومة مسئوليتها، فالاتفاقية تُنتقد بشكل عام لكونها تأتي لخدمة الشركات الكبري والشركات متعددة الجنسيات على حساب الأفراد[3]. لذلك تقوم العديد من مبادرات ومؤسسات المجتمع المدني بالضغط على الحكومات الأوروبية والبرلمان الأوروبي – عن طريق القيام بمظاهرات وإطلاق حملات توقيع ضد الاتفاقية – لرفض المضي في مفاوضات تلك الاتفاقية[4].

خاتمة

لا يوجد شك في كون اتفاقية الشراكة عبر الأطلنطية للتجارة والاستثمار هي اتفاقية طموحة وهامة وستعيد خلق النظام العالمي السياسي والاقتصادي. وتشترك التحليلات السابق عرضها في عدة نقاط من أهمها؛ التأكيد أهميتها وأهمية آثارها

[1] Serfati، Claude. "The transatlantic bloc of states and the political economy of the Transatlantic Trade andInvestment Partnership (TTIP)." *Work Organisation، Labour & Globalisation* 9، no. 1 (Spring 2015): 7-37.

[2] Young، Alasdair R. "Not your parents' trade politics: the Transatlantic Trade and Investment Partnership negotiations." Review of International Political Economy 23، no. 3 (March 2016): 345-378.

وتحلل تلك الدراسة كيف أن الاتفاقية نفسها تتفق مع بعض الأفكار الخاصة بالتوجه التقليدي في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، وكيف إنها تبتعد عن المنظورات التقليدية وتقترب من المنظورات غير التقليدية الشاملة من حيث أن الانتقادات الموجهة إليها تُدفع من قبل الأفراد والمستهلكين وجماعات حماية البيئة وتنتمي للمنظور غير التقليدي الشامل.

[3] Gantz، Carter. "The Transatlantic Trade and Investment Partnership: Controversies and Barriers Faced in the Ongoing Trade Negotiations." *The International Lawyer* 49، no. 3 (Winter 2016): 495-506.

[4] Nienaber، Michael. "Tens of thousands protest in Europe against Atlantic free trade deals." *Reuters.* September 17، 2016. http://www.reuters.com/article/us-eu-usa-ttip-idUSKCN11N0H6 (accessed February 1، 2017).

الاقتصادية على كلا الطرفين مع دعمها والحث على الانتهاء من المفاوضات بشأنها والتوقيع عليها في أسرع وقت. التأكيد على أهمية الأبعاد السياسية والجيوإستراتيجية للاتفاقية وكونها ستزيد من نفوذ وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تتابعًا في النظام العالمي، التأكيد على تعرض النظام الاقتصادي الدولي حاليًا ممثلًا في منظمة التجارة الدولية إلى تحدٍ حقيقي يهدد استمرارها.

كما تتفق الدراسات في تناقص هيمنة الاتحاد الأوروبي في النظام الدولي نتيجة للأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدها في الفترة الماضية مع التربص من الصعود الصيني ودول البريكس وأيضًا من الدور الروسي في المنطقة. الاتفاق على كون الاتفاقية مهمة من أجل توثيق العلاقة بين طرفي المحيط الأطلنطي بعد فترة من عدم الثقة بين الطرفين بسبب قضية التجسس الأمريكي على دول الاتحاد الأوروبي، وداخل الاتحاد الأوروبي نفسه بسبب عدم الثقة بين فرنسا وإنجلترا ورغبة دول أوروبية في ترك الاتحاد الأوروبي خاصة بعد استفتاء بريطانيا.

وإتفقت الدراسات على أن النظام العالمي الحالي يشهد إعادة تموضع للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خاصة في مرحلة ما بعد بعد الحرب الباردة "Post - Post – Cold War"، والتي شهدت خبوًا للهيمنة الأمريكية والأوروبية. وتعتبر الدراسات إعادة تموضع لنفوذ وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ضروري للحفاظ على استقرار النظام العالمي وتلك الاتفاقية هي وسيلة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لذلك (فيتم مقارنتها ومقارنة آثارها باتفاقية الناتو). وترى تلك الدراسات أن الاتفاقية تقوي العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وتخلق "اتجاهًا جديدًا وهدفًا جديدًا وفرصة / حياة جديدة للعلاقات الأمريكية الأوروبية" والتي ستجعلها قادرة على مواجهة الصعود الصيني والخطر الروسي والنمو الهندي ودول البريكس.

كما يتضح من التحليل السابق أن الدراسات المؤيدة للاتفاقية عادة ما تتبنى المنظور التقليدي للاقتصاد السياسي الدولي في تقديم حججها وتأكيد تحليلها سواء كانت تتبنى الفكر النيوليبرالي أو الواقعي الماركنتيلي كما سبق وأن أوضحت. أما الدراسات النقدية – والمنتشرة في الأغلب في الجانب الأوروبي حيث معظم الانتقادات تجاه تلك الاتفاقية من داخل الجانب الأوروبي ومن مؤسسات وباحثين وأفراد مستقلين – فإنها تتبني المنظور غير التقليدي الشامل للاقتصاد السياسي الدولي من حيث تركيزها على الفرد والبيئة والصحة والثقافة. وبالرغم من أن المحادثات والمفاوضات الخاصة بتلك الاتفاقية ما زالت جارية حتى اللحظة، إلا أن الرئيس الأمريكي الجديد "دونالد ترامب" قد أعلن أثناء حملته الانتخابية –كجزء من برنامجه الانتخابي – أنه سينسحب من اتفاقية الشركة عبر المحيط الهادي ومن مفاوضات اتفاقية الشراكة عبر الأطلنطية. وبما إنه تم بالفعل الانسحاب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي والإعلان عن النية الخاصة بمراجعة اتفاقية "النافتا NAFTA"، فإن البعض يتوقع أن يتكرر نفس السيناريو مع اتفاقية الشراكة عبر الأطلنطية وهو ما سيقضي عليها تمامًا وسيؤثر على النظامين الاقتصادي والسياسي العالميين. وهو ما سيتضح خلال الفترة المقبلة وما ستحمله من أحداث سواء على المستوى الاقتصادي أو المستوى السياسي.

*****

أزمة البيئة العالمية: رؤية نقدية

إنجي أيمن *

مقدمة:

سوف نتناول في هذا البحث أزمة البيئة العالمية بصورة عامة وشاملة؛ أي وفقًا لمستوى التحليل النظمي الدولي أو العالمي، حيث أن أزمة البيئة تضم في إطارها العديد من القضايا والمشكلات كالطاقة وندرة الموارد والتلوث والاحتباس الحراري والجفاف إلى آخره. وعليه فسوف نتناولها من منطلق الاتجاه النظري النقدي في إطار حقل دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، متناولين في إطار ذلك أهم التطورات التاريخية للأزمة البيئة والتداعيات المنعكسة على البيئة في إطار المحاولات العالمية الوصول لمزيد من الرفاهية والتقدم الصناعي، وما يترتب عليه من زيادة في إطار الاعتماد المتبادل. كذلك ننوه في إطار ذلك عن تطور فرع جديد في إطار حقل دراسة الاقتصاد السياسي الدولي ألا وهو الاقتصاد السياسي الأخضر وبعضًا مما يرتبط به من موضوعات وقضايا وكذلك نظريات وما يرتبط بها من أفكار وافتراضات وكيف أنه أحد المنطلقات الكونية لتناول ومواجهة الأزمة البيئة. ذلك بالإضافة إلى ذكر بعض أهم المحاولات والاتفاقيات البيئية الدولية والعالمية وأهم المنظمات المعنية بذلك على المستوى الدولي والعالمي ومن ثَم نوضح أهم الحلول لأزمة البيئة العالمية ليس فقط في إطار الدول القومية والمؤسسات الحكومية ولكن بالأساس إنطلاقًا من المجتمع ذاته، ومجهوداته وقدراته على التحسين والتقدم في إطار وجود نوع من الدعم السياسي، وذلك لأنها أزمة كونية يختص بها الأفراد ويُلقى عليهم بالمسؤولية في إطارها، مثلهم مثل الدول القومية والحكومات.

أولًا: قضية البيئة من مُنطلق اقتصاد سياسي دولي ووِفقًا للنظرية النقدية

سوف نقوم في تناولنا لأزمة البيئة العالمية بعرضها وتحليلها في إطار حقل دراسة الاقتصاد السياسي الدولي إنطلاقًا من المدخل النظري النقدي. ترجع جذور النظرية النقدية إلى عصر وحقبة التنوير في كتابات وأفكار كلًا من كانط وهيغل وماركس، على أن ذلك ليس أقدم ما يُمكن تتبعه بل هناك كذلك ما يشير إلى وجود جذور ولمحات لها في كتابات اليونانيين القدامى و في أفكارهم، كذلك يُمكننا تتبع تاريخ النظرية النقدية في إطار كلًا من نيتشه وويبر على أنه لم يَكُن قبل القرن العشرين حتى أصبحت النظرية النقدية فرعًا مستقلًا في الفكر يُعرف باسم مدرسة فرانكفورت، إنه في أعمال ماكس هوركهايمر، ثيودور أدورنو، والتر بنيامين، هربرت ماركوز، إريك فروم، ليو وينثال.، وفي الآونة الأخيرة، يورغن هابرماس حيث أصبحت النظرية النقدية تُمَثِل قوة مُجددة وأن أصبح مُصطلح نظرية نقدية شعارًا فلسفيًا يُستخدم للتشكيك في الفِكر السياسي والاجتماعي الحديث وذلك من خلال توجيه نوع من النقد الجوهري لمثل هذا الفكر. فهذا الاتجاه النقدي في جوهره هو محاولة لمعالجة الاتجاهات والمحاولات النقدية التحررية والتي كان قد تم اجتياحها وغزوها من قِبَل اتجاهات فكرية، ااجتماعية، سياسية، اقتصادية، ثقافية وكذلك تكنولوجية حديثة. فالنظرية النقدية تقوم في جوهرها على تحدي الفكر الفلسفي السياسي والاجتماعي الغربي السائد والتحرر منه وذلك من خلال إعادة توجيه النظر إلى الحاجة إلى وجود نظريات من أجل التنظير وحل مشكلات المجتمع السياسي الدولي ذاته وكذلك إلقاء الضوء على الظلم الاجتماعي والهيمنة الاجتماعية نتيجة ما هو سائد من نظريات وما يؤخذ بِه، والذي هو وِفقًا للنظرية النقدية يَحُد من قدرات الإنسان وإمكانياته حيث يضع الأفراد في قوالب جامدة مُعينة. على أنه من أهم إسهامات النظرية النقدية في إطار العلاقات الدولية هو توسيع نِطاق ما هو كائن في إطار العلاقات الدولية أي موضوعها وما تتناوله، على أن ذلك

* طالبة ماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

لم يشمل فقط افتراضات وموضوعات وجودية ومعرفية بل كذلك أوضح العلاقة بينهم وبين ما سبقهم من ارتباطات والتزامات سياسية.[1]

كذلك يتناول النقديون سياسات المعرفة في إطار العلاقات الدولية، وعليه فأنصار النظرية النقدية يرفضون حقيقة أن المعرفة حيادية وغير مُسيسة. كذلك يطرح أنصار هذه النظرية أنفسهم على الساحة التنظيرية والعلمية بقوة بل وأنهم مشاركون في إنتاج المعرفة فهي ليست حِكرًا على اتجاه أو فصيل سياسي أو معرفي دون الآخر، وعليه فهم يؤكدون أن العلاقات الدولية ليست فقط مرتبطة بالسياسات بل هي كذلك في ذاتها سياسية. وعليه فإن النظرية النقدية الدولية تهتم بصورة كبيرة وتركز على العلاقة بين السلطة أو المصالح عامةً والمعرفة بل وتلاحظها عن كَثَب. وبناءً على ذلك فإن أهم إسهامات هذا الاتجاه النقدي الدولي هو كَشف وإيضاح حقيقة الطبيعة السياسية المكَوِنة للمعرفة. وعليه فهي تسعى في إطار ذلك إلى تحدي وإزالة وكشف جميع العواقب التي توجد وتُقيد الحرية الإنسانية، وعليه فتبعًا لعملية التحرر هذه سوف يُمكن إحداث تحول في إطار دراسة العلاقات الدولية.[2]

كذلك فنجد أن النظرية النقدية تُعيد النظر للمجتمع الدولي من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية؛، أولها بُعد مُتعلق بما هو معياري وأخلاقي ويتعلق بالنقد الفلسفي للدولة كونها هي الشكل المحدد للتنظيم السياسي، فذلك البعد الأول يتمحور حول ما هو معياري وتحديدًا ما يتعلق بالمصلحة الخاصة والاستثناء أو الاستبعاد المجتمعي لبعض الفئات، وعليه فهذا البُعد يُوضح كيف أن الدولة الحديثة المتمحورة حول مفهوم المصلحة الخاصة تعمل على ااستبعاد الكثير من الفئات وخاصة الاجتماعية منها من التمتع بحقوقها الدولية وعليه فالنظرية النقدية تنتقد فكرة الدولة الحديثة ذات السيادة باعتبارها عائقًا رئيسيًا في وجه تحقيق المساواة والعدالة والتحول نحو مزيد من التحررية في إطار المجتمع الدولي العالمي. أما البُعد الثاني فهو متعلق بالجانب الاجتماعي وبتطوير نوع مختلف من الفهم تِجاه أصول ومراحل تطور الدولة الحديثة والمجتمع الدولي. وعليه فالبعد الثاني من النظرية النقدية يتمحور حول الجانب الاجتماعي المتعلق بالدولة والقوى الاجتماعية وتغيير وتحول الأنظمة الدولية. فالنظرية النقدية في إطار العلاقات الدولية تتبنى اتجاهًا تفسيريًا للبنية الاجتماعية وتوضح كيف أن المجتمع الدولي له وجود ذاتي مُشترك بين مُختلف العناصر المكونة له. كذلك فالنظرية النقدية الدولية تُوَضِح كيف أن التحليلات المختلفة المتعلقة بالإختلافات الاجتماعية المتزايدة على الساحة الدولية تؤدي إلى إحداث تغير في الحياة السياسية العالمية والمجتمع الدولي. على أن البُعد الثالث يتمحور حول احتمالات وامكانيات التطبيق العملي للسيناريوهات المختلفة المطروحة لإعادة تشكيل وصياغة النظام الدولي تماشيًا مع نظرتها التحررية. وعليه فالبعد الثالث يتمحور حول فكرة الكونية والخِطاب الأخلاقي. وعليه فهذا البُعد يُركز على فكرة البُعد الأخلاقي في المجتمع الدولي وكيف أن مفهوم الدولة السيادية تؤدي إلى التعدي على الحقوق الأخلاقية عندما تكون في مواجهة غيرها حول مصالحها الوطنية الخاصة. كذلك يقوم هذا البعد بتوضيح كيف أن المشروعات الكبيرة العالمية في إطار النظام الكوني وإن كانت قائمة على التعاون الدولي فهي لم تؤدِ لتغيير حقيقة الممارسات في إطار الحياة السياسية العالمية. وعليه فالهدف هنا ليس مجرد معرفة القوى التي تعاني من نوع من الاستبعاد الاجتماعي في النظام العالمي بل كذلك التعرف على تلك القوى التي تعمل على استبدال مجتمع الدول السيادية القائم على المصلحة الخاصة للدول بمجتمع آخر قائم على فكرة البنية الكونية للحُكم العالمي.[3]

---

[1] Devetak Richar,"Critical Theory" in Theories of International Relations, ed. Scott Burchill, Andrew Linklater, Richard Devetak, Jack Donnellym, Matthew Paterson, Christina Reus-Smit & Jacqui True,. New York: Palgrave Macmillan، 2005. Third Edition. pp. 137-140.

[2] Ibid, pp. 144.

[3] Ibid. pp. 145.

وعليه فالنظرية النقدية تدعو لإعادة صياغة ولإعادة النظر للمجتمع السياسي الدولي من مُنطلق يتعدى سيادات الدول القائمة بذاتها ليشمل كافة الفواعل الاجتماعية في إطار نظام مُعَولَم بل ويؤكد على أحقية الممارسة السياسية المبنية على الممارسة الديمقراطية للجميع بلا أي استثناء أو استبعاد اجتماعي. مما يستتبع قيام الدول بإدراج نفسها في أنواع متداخلة ومتشابكة من أشكال المجتمعات العالمية. وهذه الفكرة من المجتمعات الدولية المتشابكة ستعمل على توفير إطار عمل يؤدي إلى إحداث نوع من التوسع في الحياة السياسية وعليها فسيكون للعناصر والفواعل الخارجة عن إطار الدولة السيادية السياسية نوع من الحقوق والواجبات السياسية والأخلاقية التي لا بد من الاستماع إليها وأخذها في الاعتبار عند القيام باتخاذ أي قرار وهو ما يُطلق عليه أصحاب الرؤية النقدية (الكونية النقاشية أو الحوارية). وعليه فذلك الحوار الأخلاقي يعمل على توفير النقاش الديمقراطي في عملية صنع القرار الدولي والعالمي مما بالتبعية يؤدي إلى تنظيم الصراعات العنيفة والوصول إلى حلول واتفاقيات مُرضية لجميع الأطراف المشاركة وعلى صعيد آخر فهي توفر وسائل النقد والتبرير للمبادئ التي يتم على أساسها التنظيم البشري سياسيًا. وفي مجمله فالنظرية النقدية وتحديدًا الحوار الأخلاقي يدعم فكرة المثالية الكونية حيث التنظيم السياسي للبشرية والمجتمع الإنساني مَبني وقائم على عملية من الحوار والنقاش غير المقَيَد. على أنه من أهم إسهامات النظرية النقدية هو تَمَحورها حول فكرة العلاقة بين السلطة والمعرفة وأن الإنتاج المعرفي في إطار النظم الدولية هو مُسيس ومبني على مُعتقدات وقناعات مُسبقة ومُوجهة سواء تم إدراك ذلك بصورة واعية أو غير واعية، فالنتاج المعرفي ليس محايدًا. كذلك فالنظرية النقدية تُعيد النظر في مفهوم الدولة الحديثة والمجتمع الدولي وتطرح أسئلة جوهرية ومحورية حوله وحول تكوينه وعلى صعيد آخر وأشمل فهي تُعيد النظر بصورة جذرية وإعادة التفكير في القاعدة والأسس المعيارية للسياسات العالمية.[1]

نجد أنه في إطار بحث العلاقة بين البيئة والاقتصاد العالمي هناك اتجاهين أحدهما يرتبط بالاقتصاد السياسي الدولي والآخر بسياسات البيئة العالمية، على أننا سوف نركز على جانب الاقتصاد السياسي الدولي بصورة أكبر. إن النشاط الإنساني له مصادره وتداعياته على أن أغلب الأنشطة الإنسانية وبخاصة هنا الاقتصادية منها تتم بداخل الأسواق ليس فقط الأسواق في حدود الدولة بل وخارجها كذلك. ونتيجة لحالة الاعتماد المتبادل التي يشهدها العالم فإن الدول والمجتمعات عامة تواجه نوعًا من الصعوبة في فرض نفوذها سواء على أسواقها الداخلية المحلية أو حتى الخارجية. وامتدادًا لذلك فهناك ااعتماد متبادل بين الدول سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وكذلك فيما يتعلق بالتخطيط الإستراتيجي الأمني. وطِبقًا لذلك فإن محاولات التحكم والتفاعل بين البيئة الاجتماعية للإنسان والبيئة الطبيعية المحيطة بِهِ أمر يَصعُب تحقيقه وإدارته بنجاح. فنجد أن الاقتصاد السياسي الدولي وما يقوم عليه في العصر الحالي من اعتماد متبادل وتداخل بين ما هو محلي ودولي وما هو سياسي واقتصادي وما يترتب عليه من ممارسات تبعًا لذلك، له تداعياته على البيئة. فأولًا هناك أزمة التقدم وبخاصة الاقتصادي والتكنولوجي وما يترتب عليه من تراجع وانتهاك للبيئة، فبصفة عامة أي نوع من التقدم أو التطور الذي يُحدثه النشاط الإنساني له تأثيره وتداعياته على البيئة، كذلك فالإنسان يُمكنه تعديل وتحسين عمله وطريقة تفاعله مع البيئة بصورة أفضل، حيث أن لكل اتجاه وطريقة في إحداث تغيير أو اختلاف في النشاط الإنساني، تعتبر نتيجة لنوع من المقايضة والمفاوضات التي اجتمعت الدول أو السلطات الحكومية على المستوى الدولي واتفقت عليها وتتصرف وتُشَكِل سياساتها على أساسها وتنفذها تحت اسم ومظلة الدولة، مُتناسين أنفسهم بذلك

[1] Ibid. pp.153.

ما ينعكس على البيئة من أضرار من جِهة ومن جِهة أُخرى ما ينادي ويُطالب بِهِ قطاعات واسعة من مجتمعات ومنظمات المجتمع المدني وحُماة البيئة.[1]

ثانيًا: الأزمة البيئية من منظورات مُغايرة

وتنعكس الأزمة البيئية بوضوح في حالة ثورة التصنيع التي ما زالت الدول والسلطات الآن تربو إليها، وذلك بصَرف النظر عن ما يترتب عليها من تداعيات بيئية وخيمة، وذلك فقط لأنها تُحافِظ على استمرارية نظام اقتصادي عالمي لا أكثر وبأقل التكاليف والخسائر ولمصلحة فِئات على حساب فِئات أُخرى. فمشكلة الدول والأسواق وما يترتب عليها من عواقب بيئية، ربما يُمكن تناولها والبحث عن حلول لها على المستوى المحلي لكن ليس الدولي أو العالمي، فالأمر هنا يُصبح أكثر تعقيدًا؛ فنجد أن الدول النامية تسعى لتحقيق أهدافها في حين أن الدول المتقدمة تسعى لتوسيعها والحِفاظ عليها ورفع مستوى الطموح للدول النامية، ومن هنا يأتي التصادم بين ما تسعى إليه هذه الدول كيف تحققه وبين تداعياته وعواقبه البيئية العالمية.[2] على أنه وفي إطار زيادة احتدامية النقاش بين الباحثين فيما يتعلق بالاقتصاد السياسي الدولي كحقل مستقل للدراسة وما طرأ عليه من تغيرات وتحولات، تم توجيه الأنظار نحو التداعيات البيئية نتيجة تحرر التجارة والاقتصاد واتساع نِطاقهما دوليًا وعالميًا. على أنه وفي إطار عام 1990، تم التركيز بصورة كبيرة على الاقتصاد السياسي الدولي للبيئة كمصطلح. وعليه فقد بدأت بعض المبادرات الدولية والعالمية المتعاونة مع بعضها البعض والتي هدفها الأساسي هو الربط بين الاقتصاد السياسي الدولي والبيئة، وتبعًا لذلك التطور والاهتمام جاء تقرير بورنتلاند لعام 1987، ومن بعده مؤتمر قمة الأرض في ريو لعام 1992، وقد كان كلا هذين الحدثين هما الحافز والدافع الأساسي لتوجيه المزيد من الهتمام نحو العلاقة بين البيئة والاقتصاد. فقد عملت هذه المبادرات كذلك على مواجهة التحديات التي تواجهها البيئة، والتي يرون أنها تتفاقم بسبب نشاطات واتجاهات الاقتصاد العالمي.[3]

فالهدف الأساسي هو إيجاد مبادرات تعاونية عالمية يمكن في إطارها دمج وإيجاد رابط وعلاقة بين طريقة حكم وتسيير الاقتصاد العالمي من ناحية والبيئة من ناحية أخرى. على أن تلك المبادرات التعاونية التي توجد في إطار الاقتصاد السياسي الدولي تركز على التداعيات البيئية الناتجة في إطار نظام أو حكومة أو منظمة معينة بينما تتجاهل وتتغاضى عن تلك التداعيات الأُخرى المؤثرة على البيئة الناتجة في إطار عمليات أُخرى غير مؤسسية. وعليه فنجد أن أهم التطبيقات المتعلقة بالاقتصاد السياسي الدولي وتأثيرها المباشر على البيئة تتمثل في عولمة الأسواق المالية، والتحولات الكبيرة في القوة الاقتصادية للدول الكبرى، وكذلك ارتفاع وتغير الأسعار عامة في ظل الأسواق العالمية. وبالإضافة لذلك وتبعًا له فنجد أن هناك قوى صاعدة كالصين والهند تريد كذلك اللحاق بركب الحضارات الغربية مما يؤدي لزيادة معدلات التسارع والمنافسة وبخاصة فيما يتعلق بعمليات التصنيع. ونجد أنه بعد طرحنا لأهم تداعيات الاقتصاد السياسي الدولي وتطبيقاته على البيئة، فإننا نجد بأن الدعوة هنا لحل أزمة البيئة تتوافق والرؤية النقدية للعلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي خاصةً، فالحل قائم على الدعوة العالمية وتخطي حدود الدولة الواحدة والارتفاع فوق الحواجز الجغرافية، حيث أن تلك المسؤولية العالمية لا تقتصر على دور الدولة أو الحكومات فقط بل الأفراد كذلك بما يشكلونه من مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية وغيره. كذلك الحاجة لإيجاد نظام عالمي منظم يتناول هذه القضية بكثافة، حيث أن أحد إسهامات حقل دراسة الاقتصاد السياسي الدولي في إطار العلاقات الدولية هو فتح المجال لتناول قضايا خاصة

---

[1] Nazij Choucri، "Political Economy of the Global Environment"، *International Political Science Review*، Vol. 14، No. 1 (1993): pp. 103-107.

[2] Ibid, pp. 109.

[3] Clapp Jennifer. "International Political Economy of the Environment". Research Gate. Jan. 2014. https://www.researchgate.net/publication. 18 Sep. 2016.

بعينها كقضية البيئة. كذلك الحاجة لنشر الوعي بالواعز الأخلاقي والقيمي بل والديني كذلك. كذلك الدعوة لإعادة النظر في وسائل التقدم والحداثة التي يستخدمها الإنسان الآن والسعي نحو سيناريوهات أكثر ملائمة مع البيئة، الأمر الذي سيساعد بدوره في إعادة رسم وتشكيل المنظومة العالمية.[1]

ثالثًا: التطور التاريخي لأزمة البيئة العالمية

إن العلاقة بين الإنسان والبيئة المحيطة به أي الطبيعة بوجه عام وذلك بكل ما تشمله من موارد وثروات وحتى كوارث طبيعية هي علاقة تفاعل متبادل وعلاقة تأثير وتأثُر، وعليه فكل الأديان السماوية بلا استثناء قد عُنيت بعلاقة الإنسان مع البيئة المحيطة بِهِ. ولقد ذكرت الكتب المقدسة في فحواها المشاكل البيئية والكوارث الطبيعية التي حدثت منذ فجر تاريخ الإنسانية على كوكب الأرض مثل الفيضانات والزلازل والجفاف وغيرها. فالله بِقادرٍ على الخَلق والتدمير من خلال الكوارث الطبيعية والبيئية والتاريخ الإنساني حافل بأمثلة لقبائل وأمم تم إبادتها على هذه الشاكلة. وبالرغم من ذلك فنجد أن الكوارث البيئية الطبيعية التي هي من صنع الإنسان لم يُنَوِه التاريخ عنها أو يَذكرها بصورة كبيرة ذلك لأنها لم تظهر إلا في أوقات الحروب مثلًا أو التدخل الإنساني العدواني السافر وذلك على مدار التاريخ. ولا بد لنا في إطار ذلك من أن نحيط علمًا بأن الطُرُق السليمة في تفاعل الإنسان مع البيئة واستخدام الموارد الطبيعية التي تَزخَر بها قد تم تناولها وذكرها في الكُتُب المقدسة، على أن الحضارات التقليدية القديمة منذ فجر التاريخ الإنساني وإن كانت تتبع ديانة وتعاليم سماوية معينة إلا أنها لم تُعنى بفكرة سوء استغلال الموارد البيئية أو تلوثها أو تدميرها بفعل النشاط الإنساني، وإن كان هناك نوع من سوء الاستغلال إلا أنه أبدًا لم يَصِل إلى حد التلوث والتدمير البيئي. على أنه ومؤخرًا أصبح التناول الحديث لعلاقة التفاعل بين الإنسان والبيئة مرتبطًا بالجانب الديني وتعاليمه التي نوهت منذ قديم الأزل عن أسس تفاعل النشاط الإنساني مع البيئة حتى لا يحدث من ناحية كوارث طبيعية وعلى صعيد آخر للحفاظ على الموارد البيئية وعدم إهدارها مما يساعد على حفظ حقوق الأجيال القادمة.[2]

وعليه فيمكننا إجمالًا القول بأنه قديمًا كان هناك نوع من التوازن بين الموارد البيئية واستغلالها وبين النشاط الإنساني وعليه فلم يكن هناك عدم توازن بين ما يقوم به الإنسان من استغلال للموارد البيئية المحيطة به وبين الكيان البيئي، فمنذ فجر التاريخ، وهناك نوع من التوازن بين الإنسان ونشاطه وبين البيئة وذلك يرجع بالأساس لمحدودية النشاط الإنساني حينها وبخاصة التكنولوجي، وعليه فقد كان متوازنًا مع قدرة البيئة على العطاء.[3]

رابعًا: أزمة البيئة الكونية وأهم أسبابها

على أن نقطة التحول في ذلك التوازن البيئي بدأت بالتغير في إطار الثورة الصناعية ومع نهاية العصور الوسطى، وهو الأمر الذي أدى إلى وجود نوع من عدم التوازن والاختلال بين الاستخدام الأمثل أو الأصلح للموارد وبين الكيان الوجودي للبيئة. لقد جاءت الثورة الصناعية بالكثير من التحسينات والتقدم في المجالات الزراعية وكذلك الصناعية وبخاصة صناعة الحديد والصلب، وكذلك التطور الكبير في مجال الآليات والماكينات بداية ظهور وضع و طريقة الإنتاج في إطار المصانع وليس البشر أنفسهم، فبدأت الآلة مُنذ ذلك الحين تحل محل الإنسان في الصناعة والإنتاج. على أنه وراء تلك التغيرات في مجالات الإنتاج عامةً هناك مصدر ونظام جديد للطاقة مبني على الفحم كمصدر للوقود وقد ظلت الصناعات مرتكزة على الفحم من هذا المنطلق وحتى القرن

---

[1] Ibid.

[2] Sachedina Abdulaziz. "Historical Background to The Present Environmental Crisis". *The Fountain Magazine*، no. 28 (December، 1999)، http://www.fountainmagazine.com، (accessed December 29، 2016).

[2]على شريف الزهرة، "العلاقة بين المسائل الإنسانية البيئية و قضية التنمية المستدامة"، مجلة الفقه و القانون، عدد. 37 (2015) : ص.41-52.

العشرين عندما بدأ الغاز والبترول باحتلال الصدارة، والهيمنة على مجال الصناعات والإنتاج و إحلالهم محل الفحم في ذلك. وعليه فأنواع الوقود الحفري هذه الرخيصة والوفيرة والمركزة أدت لتسارع معدلات التلوث، الثروة، والتكنولوجيا وكذلك الإنتاج والتجارة. وهذه الطاقة الرخيصة هي التي قامت بعنونة وتحديد التوازن بين الاستخدام الكفء والحريص لمثل هذه الموارد وبأقصى قدر من الفاعلية من ناحية ومن ناحية أخرى بين النواتج المِلَوِثة لمصادر الطاقة هذه. وهنا لا بد لنا من ملاحظة الاختلاف العظيم بين كلًا من الحضارات الإنسانية التقليدية وبين الحضارات الإنسانية المتقدمة الحديثة.[1]

على أن هناك إختلافين رئيسيين ينعكسان على البيئة بشكل كبير جدًا، ألا و هما أولا الاستخدام الواسع للوقود الحفري والتكنولوجيا المتقدمة بشكل واسع الأمر الذي أدى إلى زيادة الثروات والقدرة الإنتاجية ومعدلات الإنتاج بشكل كبير، مما أدى لزيادة وتمتع البشر بالرفاهية إلى حد كبير. وبالرغم من أننا في عصر لم يعد يعتمد على الرقيق وأعمال السخرة في الإنتاج، إلا أن تلك العوائد الاقتصادية الكبيرة تكون قاصرة على فِئات معينة بينما تستبعد فِئات أُخرى. وثانيًا هو أن ذلك العالم الصناعي يقوم بمُشاهدة والتعامل مع معدلات كبيرة من التقدم والنمو والابتكار، وهذه كلها عوامل تتقدم وتنمو بشكل متسارع جدًا وإلى حد كبير أكثر من أي حضارة سابقة، وهو الأمر الجديد الذي طرأ على البشرية بصورة واضحة وَ دَّ فيها. على أنه وعلى صعيد آخر نجد أن المعدل السكاني قد مَثَلَّ أكبر زيادة في هذا الأمر، وذلك حيث تضاعفت معدلات النمو السكاني بين عامي 1850و 1930، ومرة أخرى بين عامي 1930 و 1975. وعليه فمعدلات الزيادة السكانية قد قفزت قفزة كبيرة في هذه الفترات وكذلك قد تم توقع حدوث الأمر ذاته حينها مرة أُخرى من تضاعف حجم التعداد السكاني بين عامي 1975و 2010. ولقد حدث نمو وتسارع كبير في معدلات الابتكار والاختراعات والتكنولوجيا عامةً، بحيث أنه يُمكن لنا كجنس بشري تَذَكُّر تلك الفترات الماضية التي لم يَكُن فيها ما يُعرَف بالتلفاز أو السيارات أو الراديو أو الطائرات. كذلك فالتقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات ووسائل المواصلات لم يتم النظر إليه سوى مؤخرًا على أنه نوع من التقدم الفعَّال والمؤثر. على أنه الآن يتم إعادة تقييمهم واختبارهم لمعرفة مقدار ومعدلات الطاقة المستخدمة وجودة وقيمة الحياة المترتبة على مثل ذلك التقدم، مع العلم أن غير ذلك من الاختراعات والابتكارات ربما يكون له تأثير مختلف سواء في الاستخدام أو التأثير أو التقييم.[2]

خامسًا: تطورات وتداعيات أزمة البيئة الكونية

ونجد أن الابتكارات العلمية والتكنولوجيا المعتمدة على الطاقة بشكل أساسي أدت إلى تفاقم اثنين من الظواهر التي وُجِدَت في كلًا من المجتمعات الصناعية وكذلك المجتمعات التقليدية والحضارية من قبلها. أولهما أن تلك الحضارات قد طورت نُظُمًا سياسية واقتصادية متكاملة. فالمجتمعات الصناعية وحتى ما بعد الصناعية تقوم بدمج الاقتصاد العالمي في إطار اقتصادها التكاملي، على أن ثاني هذه الظواهر هو أن تلك الحضارات التقليدية كانت غير مستقرة وبعضها ازدهر لأقل من بضعة قرون. على أنه وعلى صعيد آخر فالمجتمعات الأكثر تقدمًا أو تحضُرًا تُصبح مُختلة أيضًا بالإضافة لاستنزافها السريع للموارد، تلويث البيئة. وكذلك تصنيع الأسلحة على أن كل ذلك يتم بمُعدَل كبير وسريع بحيث يعتقد الكثيرون أن ذلك لا يمكن أن يستمر حتى لمدة قرن لاحق في البيئة ومواردها لن تصمد في وجه ذلك. على أن التطور والتقدم الكبير في قطاع التكنولوجيا واسعة المدى أو النطاق والتي هي في خدمة المنظمات والمؤسسات الكبيرة والعملاقة المعقدة أدى إلى توليد و إيجاد وضع جديد و في إطار مُختلف، حيث لم يَحدُث من قبل أن كان هذا القدر الكبير من الطاقة المستخدمة في التقدم والتطور التكنولوجي مُتاح للاستخدام الإنساني. ذلك

[1] Sachedina Abdulaziz. "Historical Background to the Present Environmental Crisis". *The Fountain Magazine*، no. 28 (December، 1999)، http://www.fountainmagazine.com، (accessed December 29، 2016). Pp. 1.

[2] Ibid,pp. 2-3.

مع ملاحظة أن عددًا كبيرًا من الدول في القرن الحالي قد قاموا بتركيز وزيادة مدى قوتهم وتأثيرهم في وقت ازدادت فيه بصورة كبيرة عدد المنظمات والمؤسسات الأجنبية والمتعددة الجنسية والتي تعتمد في عملها وإنتاجها على الكثير من الموارد البيئية ومصادر الطاقة، الأمر الذي أدى بتبعيته إلى تَرَكُز مستقبل الكوكب وما يحويه من موارد ومصادر طاقة في أيدي عدد صغير من المؤسسات والأفراد وحتى الدول. فهذه المؤسسات تعمل على دمج الاقتصاد العالمي في إطار ثقافة عالمية استهلاكية مبنية على استنزاف الطاقة.

مع العلم أن العالم أجمع لم يَشهَد مثل ذلك المعدل المتسارع من التغير والتحول على المستوى العالمي. وبالرغم من ما تَعِد به تلك الثقافة الصناعية المبنية على الاستهلاك من تحسين مستوى المعيشة والحياة للأفراد، فإنه وبالأرقام والإحصائيات نجد أن هناك تزايد مطرد في معدلات الجوع والفقر والبطالة والاحتياج عالميًا، مع العلم أنه وبالرغم من تلك الحقيقة فهناك قِطاع أو شريحة من الأفراد أصبحت أغنى بصورة غير مسبوقة من قبل. ورغمًا عن ذلك فإنه وفي إطار ثورة زيادة وارتفاع التوقعات التي يشهدها العالم، فإن الكثيرين وحتى من أولئك الفقراء في العالم ما زالوا يعتقدون بقدرة الصناعة والتنمية والتحديث على جلب الخير والرفاهية لهم. على أن كل تلك التوقعات والممارسات الاقتصادية لها تداعيات غير مألوفة وغير مسبوقة بالنسبة لذلك الكوكب الذي نَقطُنه والبيئة التي نعيش فيها. فالتسارع والتزايد في معدلات النمو الاقتصادي يؤدي بدوره لانعكاسات سلبية كثيرة على البيئة ويتمثل ذلك في سوء استخدام الأرض نفسها مثلًا والمساحات الخضراء، وعلى صعيد آخر هناك سوء استخدام لموارد البيئة الأُخرى مثل التهديدات التي تواجهها موارد المياه مثلًا والتي تُهدد بجفاف العديد من المناطق.[1]

سادسًا: الاعتماد المتبادل وأزمة البيئة العالمية

إن الانتقال والتحول من الحياة في إطار نِظام اقتصادي مستقل وليس عالميًا؛ بمعنى وجود نظام اقتصادي خاص بالوحدات الاجتماعية المختلفة سواء في نطاق دول قومية أو غيره إلى التحول إلى نظام اقتصادي مندمج عالميًا، أدى ذلك إلى زيادة معدل الهشاشة والتأثُر وزيادة نسبة الحساسية الاقتصادية تجاه أي مُكَوِن في النظام عَجِزَ عن الاستمرارية أو تأدية وظائفه أو حتى أصابه أي خللٍ كان. وبناءً على ذلك فإن اندلاع حرب أو قيام ثورة على قِطاع واسع إلى حد ما في أي مكان من العالم يؤثر على الاستقرار السياسي والاقتصادي لباقي بِقاع العالم، وهو الأمر ذاته الذي يُحَولنا جميعًا إلى نوع من العبيد في إطار ذلك النظام الاقتصادي الاندماجي العالمي، والذي بدوره يجعل مهمتنا الأساسية الحِفاظ على بقائه واستمراريته وضمان نجاحه حتى نضمن نحن بالتبعية قدرتنا على الاستمرار والبقاء لأننا ربطنا مصائِرنا جميعًا في إطار نظام واحد مُعَولم. وتبعًا لذلك فإن هذا النظام الاقتصادي يكون ناجحًا وفعالًا عندما تديره إدارة وقوى عمل رشيدة وفعالة ومنظمة ومجردة في حين أن أي صِفات عاطفية غير متوقعة والتي هي موجودة بطبعها بسبب تكويننا الإنساني لا بد من التضحية بها من أجل بقاء واستمرارية النظام القائم، ولا بد لنا هنا أن نحيط علمًا بأن مثل تلك المشاعر والتوجهات الإنسانية هي مُتواجدة الآن في إطار الدليات حول الطاقة النووية واستخدامها.[2]

وعليه ففي نِطاق ذلك العالم الزاخر بمصادر الطاقة الرخيصة والوفيرة، نجد أن التكنولوجيا الحديثة وما تجلبه من طفرات وتغيرات فإنها تعطي الكثير من القوة لبعض الأفراد والجماعات لا أكثر، وتُتيح لهم مصادر قوة جديدة وكثيرة، وتجعلهم يتحكمون في قطاعات شرائح أكبر من الأفراد حول العالم. وعليه فالأفراد بصفة عامة يشعرون بنوع من الضعف وعدم القدرة على

1 Ibid, pp.4.

2 Ibid,pp.5.

إحداث تغييرات فعَّالة ومؤثرة في ظل المجتمع العالمي المقاد من خلال فئات صغيرة من البشر لديها مفاتيح السلطة والتكنولوجيا والمعرفة. فالتقدم التكنولوجي يخدم تلك الفئات الصغيرة من البشر أكثر من خدمتها للبشرية بوجه أجمع. فالعواقب البيئية من تجريد للمناظر والبِقاع الطبيعية حول العالم، تلويث المجاري والمسطحات المائية، البقع الزيتية النفطية في البحر، والضباب الدخاني المتزايد وما يترتب عليه من زيادة في معدلات الاحتباس الحراري، كل ذلك وغيره يزداد وبمعدلات غير مسبوقة وإن لم يتم التَصَرُف في هذه الأزمة الحالية فإن العواقب الوخيمة سوف تدفعها البشرية كلها سواءً في إطار نظام صارم وزيادة في معدلات الوفيات السرطانية. فالانخفاض فيما يُعرَف في الدين الإسلامي بمفهوم القناعة أو الرضا، أدى إلى زيادة مفهوم وممارسات المجتمع الاستهلاكي بحيث أصبحت كل نزوة وكل رغبة تستحق بل وأحيانًا تستوجب السعي عند البعض. فذلك المجتمع الذي يُحدث طفرات في معدلات التقدم التكنولوجي واستخدام وسائل الطاقة، يُصَور للإنسان أن المتَع كلها مُتاحة بدون الحاجة لمجاهدة النفس أو ضَبطِها أو الصراع من أجلها أو حتى تكلفة النفس عناء الحصول عليها، فكل شيءٍ الآن أصبح مُتاحًا بكبسة زِر. فأسلوب الحياة المعتمد على الطاقة والتقدم التكنولوجي بمعدلات كبيرة يعمل على إشباع الحاجات والجوارح الإنسانية من خلال العديد من الوسائل القائمة على الراحة والرفاهية والتسهيلات ابتداءًا من الطعام السريع إلى وسائل التسلية والاستمتاع الإلكترونية، والسفر والتنقل السريع، ووسائل التبريد والتدفئة، والعقاقير المسكنة للآلام، وحتى الأجهزة والماكينات التي توفِر الأيدي العاملة بقيامها بدور العامل البشري في الصناعة والإنتاج وخِلافه. فالتطور العلمي والتكنولوجي الذي نشهده في هذا القرن والرغبة الإنسانية في تخطي الحدود البيولوجية للإنسان من أجل إحداث المزيد من الامتداد في الحدود الجغرافية والمعرفة والقوة والخبرة قدر الإمكان وبدون النظر إلى العواقب البيئية وتكلفة القيام بذلك، هو الأمر الذي مكننا من التوصل إلى برامج الفضاء، والمواصلات فوق السمعية، وكذلك انصهار وتداخل السلطة والقوة. فهذه الطموحات الإنسانية والرغبات غير المنتهية واللا محدودة يتم تضمينها في جسد فانٍ ومحدود.

إن مواجهة مثل هذه القضية البيئية ذات البعد الإنساني والقيمي والأخلاقي بل وكذلك الديني تتطلب نوعًا من الصحوة والإدراك لحقيقة أنه مهما حققنا من العلم والتقدم وسعينا نحو سُبُل تطوير البحث العلمي فإنه لن يستمر إلى الأبد. المشكلة الكبرى هي في أن المجتمع الإنساني حاليًا ينظر إلى عملية التصنيع ومما يحققه من تنمية وتطور على أنها حقيقة قائمة بذاتها ومستمرة للأبد فيتم النظر إلى هذه الثقافة التصنيعية الاستهلاكية على أنها مسلم بها، والتعامل بنوع من التغاضي عن حقيقة أنها لا تجلب التقدم للجنس البشري بل على العكس، فهي تُعجِل من فنائِه وفناء ذلك الكوكب. فمثل تلك الأمور تدعو لضرورة العودة إلى أُسس قيمية حتى لا يتم الإصابة بالغرور في خِضَم ذلك كُلِهِ، فالغرور والمكابرة هو أساس فناء الحضارات وعدم استمراريتها. على أن هذا النوع من التعويل بصورة كبيرة على التكنولوجيا في كافة الدول المتقدمة منها والنامية، بالإضافة إلى الحاجة إلى الصحوة المعرفية فيما يتعلق بالأزمة البيئية ومصير الكوكب، هو أمر لا يقتصر فقط على الدول المتقدمة والنخب العالمية بل يجب وأن يشمل كافة الطبقات والمجتمعات الإنسانية بغض النظر عن مدى تقدمها. على أن ذلك لا يعني أن الدول صاحبة التقدم التكنولوجي والقدرات الأكثر حداثة لن يكون لها الدور الأكبر في التوجيه وتحمل المسؤولية بهذا الخصوص باعتبارها الأكثر قدرة على التأثير والقيادة.[1]

وعليه يمكننا هنا إجمال القول بأن المشكلة البيئية تندرج وتدخل في صميم المشكلات الإنسانية الشاملة. ونجد أن الهدف الرئيسي دائمًا وأبدًا هو الحِفاظ على أسس وسُبُل التنمية المستدامة، والقدرة على تحقيق ذلك تضع الكثير من القيود على الإنسان وقدراته فتلك المنظومة العالمية تُحَتِم على الإنسان ألا يقوم إلا بإنتاج أقل ما يُمكن أن يُحدث خلل في إطار المنظومة العالمية الموجودة. مع العلم أن التنمية واستدامتها توجد ويمكن الحِفاظ عليها متى وجِدَ الإنسان، فهو وحده القادر على إحداث ذلك

[1] Ibid.7.

النوع من التقدم والتنمية ولا أحد غيره. على أن الإنسان المخاطَب هنا هو ذلك الإنسان الحُر القادِر على الابتكار والإبداع بلا قيد وحدود. فهو أيضًا ذلك الإنسان القادر على تطوير مشروعات وخِطط موالية للمصالح البيئية والتي تَحدُث تلقائيًا عندما يَصِل الإنسان إلى حد المِصالحة مع البيئة. وبالرغم من السالف ذِكره فالمشكلة الكبرى أننا نعيش في إطار منظومة وثقافة قائمة على مفاهيم الرفاهية والثراء الاقتصادي و المادي، وخالية من أعراف ومفاهيم وقيم الإنسانية والبيئة وما لنا وما علينا تِجاه أنفسنا وما سيتبعنا من أجيال ستعاني عواقب أفعالنا.[1]

سابعًا: السياسات الخضراء في مواجهة أزمة البيئة الكونية

نجد أنه سوف نقوم قليلًا بالتنويه عن فرع الاقتصاد السياسي الأخضر وما يرتبط بِهِ من موضوعات ونظريات وقضايا، كالسياسات الخضراء، والنظرية السياسية الخضراء، والبيئة العالمية. وكذلك تتناول في إطارها معوقات التَقَدُم وما بعد التطوير، واعتراضات الخضْر لفكرة وسيطرة نظام الدولة، ذلك مع ملاحظة ومراعاة وجود الكثير من الاعتراضات على أفكار وآراء أنصار النظرية الخضراء فيما يتعلق بفكرة ومفهوم اللامركزية الذي يسعون إليه، مع تناول ما يتناولونه الخُضر كذلك من السياسات الخضراء العالمية. ونجد أن السياسات الخضراء قد بدأ الحديث عنها منذ منتصف السبعينيات، وقد ظهرت كقوة تحليلية للوضع العالمي الراهن وكما أنها تطرح رؤية معيارية ناقدة للوضع الدولي والعالمي فيما يتعلق بسياسات البيئة وطبيعة وهيكلة النظام العالمي طِبقًا لذلك. على أنه لا بد لنا وأن ننوه عن تفرِقَة هامة بين اتجاهين مختلفين قد يتم الخَلط بينهما، وهما؛ مفهوم حماية البيئة وما يتخللها من السياسات البيئية وِفقًا لهذا الاتجاه، وبين السياسات الخضراء. فحماة البيئة لا يقومون برفض النظام العالمي السياسي أو الاقتصادي أوالاجتماعي القائم بل هم لا يعترضون عليه في حين يحاولون فقط وضع و إيجاد مساحة لطَرح سياساتهم الخضراء في إطار هيكل النظام الدولي القائم وقضاياه العالمية. وذلك على العكس تمامًا مما يؤمن بِهِ الخُضر حيث يقومون برفض النظام القائم كُليةً سياسيًا و اقتصاديًا واجتماعيًا محاولين طرح بدائل لهذا النظام العالمي ويطرحون سياسات خضراء خاصة بهم في إطار رؤيتهم تلك. وفي خِضَم ذلك لا بد لنا أن نذكر كذلك أن هناك تطورًا كبيرًا في الأدبيات التي تتناول النظرية السياسية الخضراء وذلك في إطار حقل دراسة العلاقات الدولية وما يتخلله من دراسات وفروع بينية.[2]

كذلك نلاحظ أنه وفي إطار دراسة وتطور النظريات والسياسات الخضراء قد ظهر في أوائل التسعينيات ما يُعرف بالبيئة العالمية أو علم البيئة العالمية. ونجد أنه وإن كانت النظرية السياسية الخضراء تقوم بإرساء قواعد ورؤى فيما يتعلق بالسياسات الخضراء العالمية للخُضْر، فعلم البيئة العالمية ذاك يوفر قاعدة تحليلية لتلك السياسات الخضراء وأنصارها من الخُضْر. على أن أغلب ما يقدمه هذا الاتجاه كذلك هو إعادة طرح مجموعة من الحقائق والمسلمات المتعلقة بالبيئة والإنسان والتفاعل بينهما وما هو ترتب عليه حاليًا اختلال في التوازن البيئي العالمي وبالتبعية أزمة البيئة العالمية التي نشهدها الآن، وعليه الحاجة الملِحة إلى تغييرات جذرية لما هو قائم من نظام عالمي، وليس مجرد تأقلم مع ما هو قائم. وعلى صعيد آخر يقوم الخُضْر بطرح هام جدًا وهو تصديقهم في حقيقة وجود محدودية وقيود على التقدم والتطور، فهم لا ينظرون للأمر بأن الإنسان يستطيع تحقيق تقدم وتنمية بصورة لا نهائية بل على العكس فهم يؤمنون بعدم القدرة على تحقيق مثل ذلك التقدم والتطور اللانهائي في إطار نظام فانٍ ومنتهٍ وله أجل بالأساس. وعليه فهم يرون أن مثل ذلك التطور والتقدم هو معادٍ للبيئة من الأساس.[3]

---

[8] على شريف الزهرة، "العلاقة بين المسائل الإنسانية البيئية وقضية التنمية المستدامة"، مجلة الفقه والقانون، عدد. 37 (2015) : ص.41-52.

[2] Paterson Matthew," Green Politics،" in Theories of International Relations, (ed.) Burchill Scott, Linklater Andre, Deveta Richard, Donnellym Jack, Paterson Matthew, Reus-Smit Christina & True Jacqui. New York: Palgrave Macmillan، 2005. Third Edition، pp. 237-240.

[3] Ibid, pp. 242-249.

كذلك نجد بأن هناك طرحًا آخر مثيرًا للكثير من الجدل من قِبَل الخُضْر ألا وهو رفضهم لفكرة ومفهوم مركزية الدولة وطَرحهم وتدعيمهم لفكرة اللامركزية في إطار النظام العالمي. حيث يقومون في كتاباتهم بطرح نماذج وهياكل مغايرة لما هو قائم لشكل وطبيعة النظام الدولي الحالي، ونلاحظ أن كتاباهم تلك ليست غير قابلة للتنفيذ أو غير مأخوذ بها، بل على العكس ففكرة اللامركزية في إطار النظام العالمي الآن تلقى رواجًا كبيرًا. على أن طرح هذه الفكرة مرتبط بالأساس بإيمانهم أن اللامركزية في ظِل العولمة هي أكثر تأثيرًا وفاعلية. وبالرغم من ذلك فلقد لَقيت هذه الفكرة تحديدًا هجومًا كبيرًا عليها في كثير من الأدبيات ومن النظريات الأخرى، وكذلك أدت لإثارة الكثير من التساؤلات وأهمها حول حقيقة وجدية تمسك الخُضْر أنفسهم بهذه الفكرة. ذلك مع مراعاة أن أيًا من تلك المقترحات والترتيبات المتعلقة بهيكلة وتشكيل النظام السياسي تحتاج للكثير من التنسيق والتنظيم حتى تكون هناك قابلية لتطبيقها حتى وإن تم الإجماع والموافقة عليها وهو ما يصعب تحقيقه بالأساس.[1]

وبناءً على السالف ذِكرَه فنجد أن هناك كذلك ما يُعرف بالسياسات الخضراء العالمية التي يسعون لتطبيقها في إطار أُطرُوحاتهم النظرية تلك. على أنهم يتعرضون لنوع من الهجوم والنقد الشديد والذي على أساسه يُتَهَمون بمُعادَاتِهم لفكرة الدولة القومية وسيادة الدولة. وعلى السالف ذِكرَه يُمكننا القول بأن النظرية الخضراء عامةً لديها نظرتها وحججها وأُطرُوحاتها المغايرة والمثيرة للكثير من الجدل أيضًا ذلك نظرًا لما تحويه بصفة عامة من رؤى للنظام العالمي، سواءً تمثل ذلك في محور التركيز على العلاقة بين الإنسان والطبيعة المحيطة بِهِ، أو فيما يتخللها من أفكار كالتركيز على معوقات وضرورة الحد من التقدم الصناعي والتطور لما يشكله ذلك النشاط الإنساني وتلك العقيدة الإنسانية من نتائج سلبية ومدمرة على الطبيعة والبيئة المحيطة. ذلك بالإضافة لأكثر ما تقدمه من مقترحات جدلية تتعلق بفكرة مركزية نظام الدولة. فأهم ما يحاول القيام به أنصار النظرية الخضراء هو التركيز على الأزمة البيئية العالمية القائمة نتيجة للنشاط الإنساني الأناني والسلبي تِجاه البيئة ومحاولة إعادة الأسس المعيارية لذلك في إطار المجتمع الدولي عامةً.[2]

ثامنًا: جدلية العلاقة بين دول الشمال والجنوب في إطار المنظومة البيئية

وفي إطار طرحنا هذا و خاصة عند الحديث عن ما هو قيمي وأخلاقي، لا يمكننا إغفال وضع دول الجنوب أو دول العالم الثالث أو الأطراف في إطار الاقتصاد السياسي الدولي. وعليه فنجد أنه قد تم طرح جدلية العلاقة بين دول الشمال والجنوب وبخاصة في إطار محاولات معالجة قضايا البيئة على أكثر من صعيد؛ على أن أحد أهم هذه الأصعدة يتمثل في عدم التوزيع العادل والمتكافئ بين دول الشمال والجنوب اقتصاديًا وبخاصة فيما يتعلق بالقدرات والإمكانيات من أجل السعي نحو إيجاد حلول لقضايا البيئة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وجود نوع من التوازن الكبير بين السياسات المطروحة وما يمكن تطبيقه. وعلى صعيدٍ آخر نجد أن هناك نوعًا من الاستغلال الذي تقوم به دول الشمال المتمثل في حقيقة الاستيلاء على موارد وثروات دول الجنوب ومن ثَم إعادة النفايات والملوثات الناتجة عن استهلاكهم لتلك الموارد وبخاصة فيما يتعلق بالوقود الحفري وغيره. فمن المسؤول؟ نحن جميعًا. ولكن من له القابلية على إحداث تأثير وتغيير أكبر في محاولات إعادة التوازن البيئي؟ نحن جميعًا أيضًا، مع مراعاة اختلاف القدرات والتي يترتب عليها القدرة والقابلية على إحداث تغيير على المستوى العالمي.[3]

---

[1] Ibid, pp. 250-252.

[2] Ibid, pp. 253.

[3] Ibid, pp. 254.

تاسعًا: بعضًا من أهم المبادرات والاتفاقيات والمنظمات البيئية العالمية والإقليمية

نجد أنه وفي إطار محاولات إيجاد حلول للقضايا لبيئة عامةً وخاصةً فهناك العديد من الجهود الفردية والدولية والمؤسساتية لتحقيق ذلك. وعليه فسوف نقوم بذكر بعضًا منها إقليميًا، بسبب أن بعض المشاكل البيئية قد تكون إقليمية بالأساس وإن كان تأثيرها عالميًا. كذلك نراعي أن أغلب المحاولات والمبادرات تستهدف قضية بيئية محددة لمعالجتها وليس بصفة عامة كالاحتباس الحراري مثلًا أو غيره، وعليه كذلك نراعي أن ما سنذكره من اتفاقيات مثلًا سيكون معنيًا بقضية بيئية أو بأخرى بالتحديد لمعالجتها، وقد تكون حلًا إقليميًا أو دوليًا وفقًا لطبيعة القضية محل التناول، وكذلك فإن مدى فاعلية هذه المحاولات أو المبادرات تكون غير محددة أو مؤكدة، إلا أننا سنطرح ما تيسر ذكره في إطار تسليط الضوء على الجهود العالمية البيئية لا أكثر.

وعليه فسوف نتناول بالذكر بعض تلك الاتفاقيات والمبادرات البيئية فنجد أن هناك مثلًا اتفاقية البازل لمعالجة أزمة نقل النفايات السامة الملوثة للبيئة عبر الحدود القومية، وهذه الاتفاقية لا يترتب عليها عواقب قانونية ولم تثبت الكثير من الفاعلية، ولقد كانت معنية بالأساس بحماية دول الجنوب من ممارسات دول الشمال في هذا الإطار، على أن الانضمام إليها كان اختياريًا للدول.[1] كذلك هناك قمة تدعى قمة مدن البيئة والتي تُعقد باستمرار في محاولة لمعالجة قضايا البيئة المختلفة. على أن القمة الأولى مثلًا كانت تحت عنوان تأثير المدينة على الطبيعة ولقد تم عقد تلك القمة الأولى في بيركلي في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1990، وقد كانت القمة الثانية في أديليد بأستراليا لعام 1992 تحت عنوان المدن والعدالة الاجتماعية والبيئة عند زراعة فكرة جديدة. وقد جاءت قمة مدن البيئة الخامسة في مدينة شنجن بالصين لعام 2002، على أنه قد انعقدت قمة مدن البيئة العاشرة لعام 2013 في مدينة نانت بفرنسا. كذلك جاء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية عام 1972 في ستوكهولم، كذلك كان هناك اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. ذلك بالإضافة لبروتوكول كيوتو باليابان لعام 1997، والذي قد شمل بعض التعهدات الملزمة قانونيًا، وقد جاء في إطار محاولات حل أزمة تغير المناخ. على أنه وبعد عشر سنوات من إعلان قمة ريو عام 1992، قد تم إعلان المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة لعام 2002. كذلك كان هناك مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+20، وذلك لعام 2012.[2] وقد تبعها بعد ذلك اتفاقيات تلك المنعقدة في باريس والتي ترتب عليها مؤتمر المناخ في مراكش لعام 2016.

عاشرًا: الحلول المطروحة لأزمة البيئة العالمية وتطوراتها

إن قضايا البيئة في حد ذاتها كثيرة ومتفرعة، وكل قضية على حِدا لديها ملابساتها وحلولها الخاصة، فمثلًا إذا تناولنا قضية تغيُر المناخ، فلقد كان هناك العديد من الجهود والمحاولات لتخطيها وحلها ابتداءًا من اتفاقية كيوتو ثم اتفاقية المناخ في باريس ومن ثم مؤتمر المناخ في مراكش من أجل وضع هذه الخطط والإستراتيجيات محل التنفيذ. على أننا سوف نجد أن أيًا كانت الحلول فهي تتطلب إلى حد كبير جهد وعمل من القادة السياسيين سواءً كانوا المحليين أو الدوليين وذلك حتى يتم تنفيذها. على أننا سوف نقوم بالتركيز على أهم ما يمكن تطبيقه من حلول بيئية عامة لحل الأزمة من جذورها ليس فقط حاليًا وإنما للأجيال القادمة كذلك. ونجد أن أحد أهم تلك الحلول الجذرية هو فكرة التعليم الأخضر. وهذه الفكرة تتمثل في جعل قضية البيئة هامة ومحط نِقاش في إطار البحث عن حلول لها، وذلك من خلال إدراجها في المقررات التعليمية الدراسية، بمعنى جعلها جزءًا من المنظومة التعليمية والفكرية منذ الصغر. بالإضافة إلى العمل على تدعيم ذلك من خلال وجود قيادات اجتماعية تناصر هذه القضية وتعمل

---

1 Derek Kellenberg and Arik Levinson، "Waste of Effort? International Environmental Agreements"، *Journal of the Association of Environmental and Resource Economists*، Vol. 1، No. 1/2 (Spring/summer 2014)، pp. 135-169.

2 شكراني الحسين، "من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو+20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية"، *بحوث اقتصادية عربية*، عدد. 64 (خريف، 2013)، ص. 148-168.

على الدفاع عنها. وليس ذلك فقط فتطبيق الحلول والمقترحات المتعلقة بالتعليم الأخضر تشتمل على عدة زوايا فهي تحمل في ثناياها جعل التعليم الأخضر المتعلق بالبيئة إجباريًا في بعض المراحل التعليمية وبخاصة في المراحل الأولى من التعليم عند تشكيل الوعي، كذلك زيادة الوعي بحقيقة وجود الاقتصاد الأخضر وأنه يحوي بداخله العديد من فرص العمل والاستثمار التقليدية منها والحديثة بما لا يَضُر البيئة. ذلك بالطبع مع الحاجة إلى وجود دعم سياسي قوي كما ذكرنا آنفًا من أجل إيجاد إمكانيات لتطبيق ذلك.[1]

على أن أحد أهم الحلول الأُخرى يتمثل في دور وسائل الإعلام في ترسيخ القيم البيئية، وذلك من خلال توعية الجماهير بأزمة البيئة الحالية وأن تفتح لهم الساحة من أجل المشاركة والعمل الفعَّال من أجل المساهمة في تحقيق نوع من التحسن من أجل البيئة. كذلك فالإعلام يلعب دورًا هامًا في تسليط الضوء على ما هو إيجابي من اتجاهات يُمكن تبنيها من أجل حماية البئية والحِفاظ عليها، وذلك من خلال أن تقوم وسائل الإعلام عامةً بإعطاء أولوية للقضايا البيئية على الساحة الإعلامية.[2] نجد أننا في إطار طرحنا لمثل هذه الحلول المقترحة فنحن لا نحدها ولا نقصرها كذلك نحن نحاول بصورة أكبر عرض تلك الحلول التي وإن كان لها بعد سياسي ولكنها بعيدة عن الشكل النمطي للحلول في إطار الدول القومية والمنظمات الدولية التي تضع قواعد وتشريعات قد تُعنى بقضايا البيئة.

على أنه وفي إطار آخر للتطورت المتعلقة بأزمة البيئة، قام الرئيس الأمريكي المنتخب مؤخرًا دونالد ترامب، بالتصريح عن نيته بأنه لا يمكن الالتزام بالاتفاقيات في إطار المحاولات الدولية لحل أزمة البيئة وبخاصة قضية الاحتباس الحراري فإنه لا بد من الالتزام بمعايير وكميات معينة من الإشعاعات الكربونية نتيجةً لما تسببه من احتدام وتفاقم لأزمة البيئة. حيث جاءت حجة الرئيس الأمريكي في هذا الأمر بأن ذلك سيؤدي لتقليل أو خفض معدلات الإنتاج والتقدم نتيجة للحاجة لتخفيض نسبة الإشعاعات الكربونية الناتجة عن ذلك. على أنه ووِفقًا لآخر الدراسات المطروحة فإن هذه المعلومة ليست صحيحية. ذلك لأن خفض تلك المعدلات الإشعاعية الكربونية، يتمحور حول وضع قواعد أكثر تحديدًا وصرامةً وليس منع تلك الإشعاعات من خلال إيقاف الإنتاج نتيجة ما ينتج عنه من تلوث للبيئة.[3]

على أنه لنا هنا أن نلاحظ حقيقة أنه قد تم إلقاء اللوم بصدد تلك المشاكل البيئية على النظام الاقتصادي العالمي، وعليه فقد تم الطرح من قِبل عدة دراسات وبخاصة تلك ذات البعد القيمي والجذري إلى حد كبير، أي يكون هناك نظام اقتصادي مُغاير لا هو قائم، وإن كان لا يرفض الرأسمالية العالمية ولكن يريد تقنينها إلا أنه من منطلق رؤية مختلفة. بمعنى أنه نظام اقتصادي لا يراعي فقط الكم بل كذلك الكيف والحقوق البيئية في استهلاك الموارد واستخدامها في محاولة لإعادة تحقيق التوازن البيئي. ونجد أنه قد تم إطلاق مصطلح الاقتصاد المطرد للدولة على هذه الرؤية الجديدة المطروحة.[4]

---

[1] Peterson، John. "Green Education: A Solution for the Environmental Crisis And for the Green Economy". (May 25، 2014). https://www.linkedin.com/in/professorpeterson، (accessed December 31، 2016).

[2] دواجي كريم، "دور وسائل الإعلام في ترسيخ القيم البيئية: قراءة في الخطاب الإعلامي البيئي الجزائري"، *مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، عدد. 19 (أبريل، 2016): 21-38.

[3] Wadhwa، Vivek. "Trump says energy regulations are hurting economic growth. The evidence says otherwise". *The Washington Post* (December 21، 2016)، https://www.washingtonpost.com، (accessed January 1، 2017).

[4] Stephen James Purdey، "The Normative Root of the Climate Change Problem"، *Ethics and the Environment*، Vol.17، No. 2 (Fall، 2012)، pp. 75-96.

خاتمة:

إنه وفي إطار عرضنا لأزمة البيئة العالمية نجد أن هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد السياسي الدولي وما يترتب عليه من نتائج وبين تداعيات أزمة البيئة العالمية. فالتسابق والمنافسة بين الدول والبشر من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من مصادر الطاقة والثراء لتحقيق التقدم الاقتصادي، أدى إلى خلق منظومة قيمية قائمة على التحديث والصناعة قبل كل شيء بغض النظر عما ينتج عن ذلك من ملوثات وأضرار سواءً للبيئة أو الإنسان. وعليه فإن تغيير خارطة القيم والأعراف تلك سواءً من خلال التعليم أو وسائل الإعلام أو غيره، هي أحد أهم الخطوات التي لا بد من زيادة الوعي والفهم بالمشكلة والأزمة من أجل حلها، وبخاصة وأن ذلك لن يستدعي التضحية بما وصلنا إليه وما نصبو إليه ولكن تقنينه.

*****

أزمة الغذاء العالمية: الأسباب والحلول

عنان جودة*

مقدمة

تُعتبر أزمة الغذاء في العالم واحدة من المشكلات الكونية التي تواجهها البشرية لكونها تمس مباشرة حياة مئات الملايين من الناس وبقائهم. وتُظهر معطيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) حدة المشكلة الغذائية وحجمها حيث تشير إلى أن عشرات الملايين في العالم مهددون بالموت اليوم بسبب الجوع والأمراض الناجمة عن سوء التغذية. وهي مشكلة ملحة فحلها لا يرتبط بزيادة الإنتاج وتخفيض كلفته فقط بل بوضع إستراتيجية لاستخدام الموارد الإنتاجية تقوم على فهم الجوانب النوعية والكمية لحاجة الإنسان في الغذاء.

ويبرز إلحاح معالجة المشكلة الغذائية المتفاقمة ليس فقط نتيجة لعواقبها الكارثية على حياة مئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم بل وكذلك لانعكاساتها الخطيرة على الأمن والاستقرار في الكثير من البلدان وعلى المستوى الدولي عمومًا، فالجوع يشكل تهديدًا لاستقرار الحكومات والمجتمعات والحدود.

الأمن الغذائي لا يتعلّق بالغذاء فقط بل بجميع أشكال الأمن الاقتصادي والبيئي وحتى القومي، فكما قيل في افتتاح قمة الجوع في روما 2009 إن أزمة الغذاء اليوم هي نداء تحذيري للغد وإن حلها يتطلّب رؤية كونية واحدة. وقد انعقدت القمة العالمية للأمن الغذائي في روما في أعقاب الأزمة الغذائية عام 2008، والتي شهد العالم خلالها ارتفاعًا بنسبٍ قياسية في أسعار المواد الغذائية ولاسيما الأساسية منها وأدّى إلى أعمال شغب واضطرابات في عدد من البلدان الفقيرة، وتشير التقديرات في عام 2008 بلغ 110 ملايين شخص على الأقل يعانون من الفقر و 44 مليون آخرين يعانون من نقص التغذية (البنك الدولي، 2008)، وفشلت القمة في انتزاع تعهد من الدول الغنية بتأمين مبلغ 44 مليار دولار لانتشال ملايين الناس من الجوع عن طريق تقديم المساعدة للدول النامية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء. في حين أن الولايات المتحدة وحدها خصصت 747 مليار دولار من أموال خلال الأزمة المالية العالمية للحفاظ على المصارف والشركات المالية الكبرى وربحها.

المشكلة البحثية: يوجد في العالم اليوم أكثر من مليار ومئة مليون نسمة يعانون من الجوع وسوء التغذية، وحسب معطيات الأمم المتحدة التي وردت في تقرير القمة العالمية للأمن الغذائي و قمة الجوع فإن سبعة ملايين طفل في العالم يموتون سنويًا بسبب الجوع أي 17 ألف طفل في اليوم بما يعادل طفل واحد كل خمس ثوان. إن ذلك يحدث في وقت ينتج فيه العالم من الغذاء اليوم ما يكفي لإطعام كل سكان الكوكب، المشكلة ليست في الإنتاج وزيادة فعاليته بل في التوزيع. يهدف البحث الى إيجاد حلول لمشكلة أزمة الغذاء وبذلك يكون التساؤل الرئيسي للبحث ما هي الأسباب التي أدّت إلى أزمة الغذاء العالمية وتفاقمها؟ ويتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية: ما هي أسباب أزمة الغذاء العالمية؟ هل هناك نظريات تفسر أزمة الغذاء العالمية؟ ما هي أهم المنظمات التي تهتم بحل أزمة الغذاء العالمية؟ ما هي سُبل الخروج من هذه الأزمة؟

أولًا:– المدخل النظري

يمكن تسكين قضية أزمة الغذاء العالمية في نظرية الليبرالية الجديدة: من خلال تطبيق السياسات النيوليبرالية المتمثلة في تحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود من دون أي قيود، والتي أدّت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية لبلدان الجنوب وخصخصة الخدمات العامة والسلع وكذلك في النموذج الزراعي والغذائي الذي يخدم الرأسمالية والشركات العابرة للقوميات في

* طالبة ماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

الاقتصاد العالمي وفي اقتصادات البلدان النامية تحديدًا، فهذه الشركات فرضت نفسها كلاعب رئيس في أسواق المواد الغذائية إنتاجًا وتسويقًا حيث تمارس احتكار المواد الغذائية وتستخدمها في حالات عديدة كسلعة للمضاربة في الأسواق.

النظرية النقدية: تعكس المصلحة العامة في إيجاد سُبل للسياسة تعاون والتزام إنساني من خلال اتفاقيات بين الدول أو إنشاء منظمات مثل (الفاو) لمحاربة الجوع والمجاعات وتأمين الغذاء، بالإضافة إلى وجود مسئولية جماعية متمثلة في الأفراد والجماعات والدول من خلال التبرعات لمساعدة الدول الفقيرة.

المنظور الاسلامي الحضاري: إن الإسلام وبما يمثله من رسالة عالمية شمولية جاءت لتنظم حياة البشر قد احتوى على جملة من الأسس والمبادئ العامة التي تنظم تعامل الإنسان مع الغذاء من حيث ترشيده والدعوة إلى الاقتصاد وعدم الإسراف في تناوله والاعتدال فيه من خلال قول الله تعالى: "كلوا واشربوا ولا تسرفوا".

فالأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء شرط لازم لحفظ كرامة الأمة وصيانة وحدتها وحماية ديارها ولدرء تحكم الاعداء في مقدراتها وتدخلهم في قراراتها وسياساتها. قد لفت القرآن الكريم أنظار البشرية إلى أهمية الغذاء في حياة الأمم والشعوب من خلال ربطه بالأمن والاستقرار السياسي، وقد تجلى ذلك المعنى من خلال سورة قريش، حيث أمتن الله عز وجل على قريش بما أفاء عليهم من نعمة الأمن الغذائي "الذي أطعمهم من جوع"، ونعمة الأمن والاستقرار السياسي "وآمنهم من خوف".

مستوى التحليل: هو النظام العالمي الممتثل في الأفراد أو تجمعات الناس والدول سواء المتقدمة أو النامية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية المختلفة. تعتبر أزمة الغذاء في العالم واحدة من المشكلات الكونية التي تواجهها البشرية وأكثرها حدة في عصرنا الراهن كونها تمس مباشرةً حياة مئات الملايين من الناس وبقائهم.

نظرية مالتوس والمالتوسيون الجدد:

أكّد روبرت مالتوس أن ثمة علاقة وطيدة بين تطور عدد السكان وتطور كمية الإنتاج؛ زعم مالتوس بأن نمو عدد السكان يفوق الزيادة في إنتاج المواد الغذائية وبحتمية النقص في المواد الغذائية نسبةً إلى زيادة عدد السكان. فقد اعتبر مالتوس أن عدد السكان يزيد وفق متوالية هندسية بينما يزيد الإنتاج الزراعي وفق متوالية حسابية مما يؤدي حتمًا إلى نقص الغذاء والسكن، وما سيؤدي في المحصلة إلى حدوث المجاعات.

المناصرون الجدد يرون أن ثمة ارتباطًا وثيقا بين المشكلة الديموغرافية والمشكلة الغذائية في العالم معتبرين بأن نمو سكان الكوكب يجري اليوم بوتيرة أسرع بكثير من وتيرة نموّ إنتاج المواد الغذائية. ويرون أن الأزمة ظهرت كنتيجة مباشرة لظهور أفواه جديدة وبأعداد كبيرة ومتزايدة على نحو يعجز الكوكب بموارده المحدودة والمتناقصة باستمرار عن إطعامهم.[1]

لا ينفي المالتوسيون الجدد بأن نمو إنتاج المواد الغذائية في الماضي جرى على نحو أسرع من نمو عدد السكان الأمر الذي أتاح زيادة حصة الفرد من المواد الغذائية وذلك بفضل التطور التكنولوجي في المجال الزراعي، غير أنهم يزعمون بأن بداية القرن الحادي والعشرين شهدت أمرين جديدين يتعلّقان بإنتاج المواد الغذائية؛ أولهما في أن نمو إنتاج المواد الغذائية أخذ يتباطأ تدريجيًا مقترنا بتخفيض كلفة الإنتاج وبالتالي الأسعار، والثاني تمثّل في ارتفاع الكلفة البيئية التي تدفعها الطبيعة والبشرية لقاء زيادة الإنتاج الزراعي[2].

[1] علي سفر، توماس روبرت مالتوس من نظرية السكان إلى لعنة الإبادة،2015مقالة منشورة على الرابط التالي:

http://www.alarab.co.uk/article

[2] http://resourcecrisis.com/food

البعض يرى أنه لا توجد أي علاقة بين مئات ملايين الجياع في العالم ونمّو عدد السكان، فالسبب الفعلي يكمن في النظام الرأسمالي وفي آلية عمله والعلاقات الإنتاجية الاجتماعية في داخله.

ثانيًا:أسباب المشكلة

المشكلة الغذائية تتّسم بالحدة بصورة خاصة في البلدان النامية والمتخلّفة نظرًا للإرث الاستعماري وما خلّفه من نمط إنتاج في هذه البلدان قاصرًا عن تلبية الحاجات الغذائية للسكان؛ ولكن هذا لا يعني أن المشكلة الغذائية غير قائمة في البلدان المتقدمة، ففيها يعاني قسم من السكان من سوء التغذية على الرغم من وجود فائض كاف من الموارد الغذائية فيها، أما فيما يتعلق بالدول النامية فهناك أسباب وعوامل حقيقية تؤثّر على الوضع الغذائي وساهمت وما زالت في تفاقم المشكلة الغذائية ومنها:

–التقسيم الدولي للعمل، وموقع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والوضع الذي وجدت هذه البلدان نفسها فيه نظرًا للإرث الاستعماري وما خلّفه من نمط إنتاج فيها اتُفق على تسميته نمط الإنتاج الكولونيالي أو نمط الإنتاج المشوّه الذي يقوم على التخصّص في إنتاج عدد محدّد من السلع التقليدية أو الموجّهة للتصدير[1].

–السياسات النيوليبرالية المطبقة طيلة الثلاثين عامًا الماضية (تحرير التجارة – حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود من دون أي قيود وتطوّر الأسواق المالية وتفاقم أزمة الديون الخارجية لبلدان الجنوب وخصخصة الخدمات العامة والسلع)، وكذلك في النموذج الزراعي والغذائي الذي يخدم الرأسمالية. فقد أدّت السياسات التنموية الاقتصادية التي تقودها بلدان الشمال منذ الستينيات – الثورة الخضراء وبرامج التقويم الهيكلي واتفاقيات التجارة الحرة الإقليمية وسياسات منظّمة التجارة العالمية وسياسات الدعم المباشر وغير المباشر للقطاع الزراعي في بلدان الشمال – إلى تدمير الأنظمة الغذائية.

فبين الستينيات والسبعينيات وقع ما يُسمّى الثورة الخضراء التي روّجت لها مختلف المؤسسات الدولية ومراكز الأبحاث الزراعية بهدف نظري يتمثّل في تحديث الزراعة في البلدان غير الصناعية، فكانت النتائج في المكسيك في جنوب شرقي آسيا، وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 11%، تزايد عدد الجائعين في العالم في الفترة نفسها من 536 إلى 597 مليونًا.

وتسبّبت في فقدان 90% من التنوّع الزراعي والبيولوجي وقلّصت بشكل واسع منسوب المياه وزادت من الملوحة وتآكل التربة وشرّدت الملايين من الفلاحين من الريف إلى الضواحي الفقيرة للمدن وتفكّكت الأنظمة الغذائية الزراعية التقليدية التي تكفل الأمن الغذائي.

وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين أدّى تطبيق برامج التقويم الهيكلي في بلدان الجنوب من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل تسديد الديون الخارجية إلى تفاقم الأوضاع المعيشية لجزء كبير من سكان هذه البلدان. ويكمن محور الاهتمام الرئيسي لهذه البرامج في إخضاع اقتصاد البلد المعني لسداد الديون من خلال تطبيق مبدأ تصدير أكثر وإنفاق أقل.[2]

بموجب هذه البرامج تم إجبار حكومات الجنوب على إلغاء دعم السلع الأساسية مثل الخبز والأرز والحليب والسكر وعلى خفض حاد للإنفاق العام في التعليم والصحة والإسكان والبُنية التحتية. وفرض خفض قيمة العملة الوطنية وجعل المنتجات

---

[1] محمد دياب، المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية،الدفاع الوطني اللبناني,2013 مقالة منشورة على الرابط التالي:
الموقع:https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

[2] المرجع السابق

أرخص للتصدير والحد من القدرة الشرائية للسكان المحليين وتمت زيادة أسعار الفائدة من أجل جذب رأس المال الأجنبي أدت سلسلة من التدابير إلى إفقار مدقع لمعظم شعوب هذه البلدان.

وروجت هذه البرامج على الصعيد التجاري لسياسة الإنتاج الموجه للتصدير بهدف تعزيز احتياطيات العملات الأجنبية وزيادة الزراعات المخصصة لأغراض التصدير والحد من الزراعات المخصّصة للاستهلاك المحلي مع ما يترتّب عليه من أثر سلبي على الأمن الغذائي والتبعية للأسواق الدولية.

وإلغاء الحواجز الجمركية من خلال منظّمة التجارة العالمية وتسهيل دخول المنتجات عالية الدعم من الولايات المتحدة وأوروبا والتي تُباع بأقل من سعر الكلفة. تم تدمير الإنتاج والزراعة المحليين في حين جرى فتح أبواب الاقتصاد بالكامل أمام استثمارات الشركات العابرة للقوميات ومنتجاتها وخدماتها. وجرى توسيع نطاق الخصخصة الشاملة للمؤسسات العامة وكان لهذه السياسات أثر مباشر على الإنتاج الزراعي المحلي وعلى الأمن الغذائي.[1]

قضت هذه السياسات التنموية التي تقودها المؤسسات الدولية على نظام الإنتاج المحلي واستبدلته بنموذج إنتاج غذائي مصنّع ومكثّف خاضع للمصالح الرأسمالية التي أدّت إلى الأزمة وانعدام الأمن الغذائي.

فأصبحت بلدان الجنوب التي كانت حتى السبعينات من القرن الماضي قد حققت الاكتفاء الذاتي وفوائض زراعية تبلغ قيمتها مليارات الدولارات تعتمد اليوم اعتمادًا كليًا على السوق العالمية وتستورد ما معدّله 11.000 مليون دولار من المواد الغذائية سنويًا. إن زيادة العجز الغذائي في بلدان الجنوب هي الوجه الآخر للزيادة في الفوائض الغذائية والتوسّع في السوق في بلدان الشمال الصناعية.[2]

– الدور الذي تضطلع به الشركات العابرة للقوميات في الاقتصاد العالمي وفي اقتصادات البلدان النامية تحديدًا؛ فهذه الشركات فرضت نفسها كلاعب رئيس في أسواق المواد الغذائية إنتاجًا وتسويقًا حيث تمارس احتكار المواد الغذائية وتستخدمها في حالات عديدة كسلعة للمضاربة في أسواق أخضعت كل شيء للتسليع ولمنطق الربح الأرض والمياه والغذاء والدواء، فعلى سبيل المثال شركة كارغيل الأميركية تصل مبيعاتها إلى 71 مليار دولار تسيطر على 45% من تجارة الحبوب في العالم.

وتتسم أنشطة الشركات العابرة للقوميات في هذا المجال بسمتين أساسيتين هما الاحتكار والتركّز، فهي تتحكّم بإنتاج البذور والأسمدة والمبيدات وتسويقها وتسيطر على شبكة توزيع ومبيعات المواد الغذائية على النطاق العالمي. وتسعى شركات التصنيع الزراعي وشركات التوزيع العالمية الكبرى إلى تعميق سيطرتها على كامل السلسلة الإنتاجية ولاسيما من خلال الإتجار المباشر بالمنتج الزراعي بهدف تخفيض تكاليف الشراء وتعظيم الأرباح.

إن الشركات العابرة للقوميات لا تعمل على احتكار سوق المواد الغذائية في العالم فقط وإنما تحدد أسعارها من دون ارتباط بقانون العرض والطلب في غالب الأحيان فالغذاء يُنتج ليس من أجل إطعام الناس إنما من أجل جني الأرباح، فارتفاع أسعار المواد الغذائية وبنسب مفتعلة يعد نتيجة لسياسات تلك الشركات، فتكسر هذه الشركات نمط الإنتاج الزراعي التقليدي المتوارث في أي من البلدان وتعيد توجيه الزراعة فيه باتجاه زراعات عصرية (تصنيعية أو ترفيهية) موجّهة نحو التصدير، وهو أحد الأسباب والعوامل التي تساهم في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم حيث أصبحت المواد الغذائية الأساسية بعيدة عن متناول أعداد متزايدة من الأفراد.

---

[1] Eric Holt, THE WORLD FOOD CRISIS, 2008 available at:
http://www.worldhunger.org/holt-gimenez

[2] المرجع السابق

– النمو السريع الذي تشهده اقتصاديات بلدان كبيرة كالصين والهند وبلدان أخرى وتسارع وتيرة التصنيع فيها أدّى إلى ارتفاع مستوى المعيشة في هذه البلدان وازدياد أحجام استهلاك المواد الغذائية فيها ومن ثم يؤدئ ذلك إلى تسارع الطلب على النفط فيها وبالتالي إلى ارتفاع أسعاره ومن ثم إلى ارتفاع أسعار مكوّنات أساسية للإنتاج الزراعي كالوقود وزيوت الآلات والأسمدة والمبيدات، بالإضافة إلى أنه كلما ارتفعت أسعار الوقود ترتفع تكلفة نقل المنتجات الغذائية إلى الأسواق ومن ثم إلى ارتفاع في أسعارها.[1]

– ومن بين الأسباب التي تساهم في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم تطوير "الوقود العضوي" وإنتاج ما يُسمى الوقود الأخضر خصوصًا مع ارتفاع أسعار النفط والغاز سَبّب ذلك ارتفاعًا كبيرًا في أسعار الأسمدة وتكاليف النقل المرتبطة بالنظام الغذائي،

مما دفع إلى زيادة الاستثمار في إنتاج أنواع الوقود البديلة من أصل نباتي، وجدها البعض في القطاع الزراعي فتتحوّل مساحات شاسعة من الأراضي في العديد من البلدان النامية خاصة من زراعة الحبوب والزراعات الغذائية الأخرى إلى زراعات لإنتاج الوقود العضوي وبالرغم أن نسبة الفقر وسوء التغذية في كل من الهند والبرازيل عالية جدًا فهما أكبر مصدر للوقود العضوي في العالم.

إنتاج هذا الوقود الأخضر يدخل في منافسة مباشرة مع إنتاج الغذاء، وقد أوضحت منظمة الفاو في تقريرها حول الأمن الغذائي للعام 2008 أن التوسع السريع للوقود الأخضر في جميع أنحاء العالم له أثر كبير مباشر في زيادة في أسعار الحبوب، فكلما تم تحويل الحبوب مثل الذرة والقمح والصويا إلى وقود زراعي كلما انخفض إمداد السوق بالحبوب ومن ثم ترتفع أسعارها.[2]

– تطور تكنولوجيا الإنتاج الزراعي في البلدان المتطوّرة التي تحوّل بعضها إلى مصدر للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية له دور كبير في تفاقم مشكلة الغذاء في البدان النامية، فتحولت بموجبه دول صناعية متطوّرة إلى التخصّص في إنتاج سلع زراعية على أسس علمية وتكنولوجية حديثة وتصديرها إلى البلدان الأخرى بما فيها البلدان النامية وبأسعار عالية. ويقترن ذلك مع لجوء حكومات الدول الصناعية المتقدّمة سواء في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة أو اليابان إلى تقديم الدعم المباشر لمزارعيها.[3]

–تسارع ظاهرة التمدين في البلدان النامية أي نزوح أعداد واسعة من سكان الأرياف إلى المدن مع ارتفاع نسبة البطالة فيها إلى مستويات غير مسبوقة وتقلّص عدد العاملين في القطاع الزراعي وانتقال إلى قطاعات الاقتصاد غير المنتجة للمواد الغذائية وإهمال مساحات واسعة من الأراضي في الأرياف، وهي أمور تؤدّي إلى تراجع الإنتاج الزراعي في عدد كبير من البلدان النامية وبالتالي إلى تقلّص إمكانات التأمين الغذائي لسكانها.

–وجود أسباب جوهرية ساهمت وما زالت في تفاقم المشكلة الغذائية في العالم، فالجفاف وغيره من الظواهر المرتبطة بتغيّر المناخ في بلدان منتجة مثل الصين وبنغلاديش وأستراليا أثّرت على المحاصيل وعلى إنتاج المواد الغذائية وزيادة استهلاك اللحوم خصوصًا في بلدان أميركا اللاتينية وآسيا.

كما أن التغيّرات في العادات الغذائية وفق لنمط الاستهلاك الغربي وارتفاع في معدّلات النمو الاقتصادي والتطوّر في مستوى المعيشة في بعض البلدان من شأنه أن يُفاقم هذه المشكلة. ونتيجة لذلك ستضطر البلدان التي كانت تتميز بالاكتفاء

[1] بول كروجمان، أزمة الغذاء العالمية:الأسباب والمسؤوليات,2008مقالة منشورة على هذا الموقع:
http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=35852

[8] http://www.grida.no/publications/rr/food-crisis/page/3558.aspx

[3] محمد دياب، مرجع سبق ذكره.

الذاتي إلى استيراد الحبوب بسبب فقدان الأراضي الزراعية، وهذا يعني أن هذه البلدان تعتمد اليوم على أسواق الحبوب المتقلّبة عالميا.[1]

– انتشار الاضطرابات السياسية وآثاره من نزاعات مسلحة وزيادة حجم الإنفاق العسكري له أثر سلبي على الأمن الغذائي الذي تمارسه الكثير من البلدان النامية.

ثالثًا: أهم المنظمات التي تهتم بأزمة الغذاء العالمية

● برنامج الأغذية العالمي هو إحدى منظمات الأمم المتحدة والذي يعتمد في تمويله على التبرعات الطوعية، هو أكبر منظمة للإغاثة الإنسانية تُعنى بمكافحة الجوع في جميع أنحاء العالم، يقدم البرنامج كل عام مساعدات غذائية إلي نحو 80 مليون شخص في أكثر من 80 بلدًا حول العالم، ويعمل حوالي 12,000 شخصًا لصالح البرنامج معظمهم في المناطق النائية التي تخدم بشكل مباشر الفقراء.

ويتبنى برنامج الأغذية العالمي خمسة أهداف إستراتيجية هي:

1. إنقاذ الأرواح وحماية سُبل العيش في حالات الطوارئ.
2. الحماية من الجوع الحاد والاستثمار في تدابير الاستعداد للكوارث والتخفيف من وطأتها.
3. استعادة الحياة الطبيعية وسبل كسب العيش في الفترات التي تلي الصراعات أو الكوارث أو المراحل الانتقالية.
4. الحد من الجوع المزمن ونقص التغذية، وتعزيز قدرات البلدان على الحد من الجوع، بما في ذلك إستراتيجيات تسلم المشروعات والشراء المحلي[2].

● منظمة الأغذية والزراعة منظمة حكومية دولية تضم في عضويتها 194ً ابلدًا. تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي للجميع هو عنصر محوري في جهود المنظمة بغية تمكين البشر من الحصولً ادائمًا على ما يكفيهم من الأغذية الجيدة، للتمتع بحياة ملؤها النشاط والصحة.

أهداف المنظمة الرئيسية الثلاثة هي:

– القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.
– القضاء على الفقر ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع.
– الإدارة المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية بما فيها الأرض والمياه والهواء والمناخ والموارد الوراثية لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.[3]

● هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية: منظمة خيرية إسلامية منبثقة من رابطة العالم الإسلامي تتعاون مع المانحين والمتبرعين لتقديم تبرعاتهم للمحتاجين والمنكوبين في العالم، وتُعنى بالوقف والاستثمار المحترف لتنفيذ برامجها ومشروعاتها لتنمية المجتمعات، وتمتع الهيئة بعلاقات تعاون وشراكة مع أكثر من 13 منظمة دولية وإقليمية مثل: (منظمة هلب الألمانية – جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر)، حيث وقعت عددًا من اتفاقيات الشراكة والتعاون لتنفيذ مشروعات إغاثية وتنموية وصحية وبيئية في عدد من دول العالم خاصة الدول التي تعاني من الفقر.[4]

---

[1] بول كروجمان، مرجع سبق ذكره.

[11] http://ar.wfp.org/overview

[12] http://www.fao.org/about/ar

[13]http://www.egatha.org/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=1&Itemid=6

رابعًا: سبل حل المشكلة الغذائية في العالم

يشير خبراء الفاو إلى أن 78% من سطح الكرة الأرضية غير صالح للزراعة وأن الأنشطة الزراعية تواجه عوائق حيث 13% من المساحات المزروعة ذات خصوبة متدنية و6% ذات خصوبة متوسطة و3% فقط ذات خصوبة وإنتاجية عالية. وتزرع اليوم حوالي 11% من مساحة اليابسة وتستخدم حوالى 24% من مساحة الأراضي الزراعية لتربية الماشية (وعلى الرغم من أن قسمًا من المراعي يُزرع بالحبوب أحيانًا فإنه يجري التعويض عن الخسارة بقطع الغابات وتحويلها إلى مراعٍ).

إن حل المشكلة الغذائية في العالم يتطلّب خلق الظروف الملائمة لزيادة إنتاج المواد الغذائية ومنها:

- يجب إجراء تغيير جذري في موقع البلدان النامية ووضعيتها في التقسيم الدولي للعمل وفي التخصص الإنتاجي خصوصًا في المجال الزراعي والعمل على تنويع بنية الاقتصاد فيها بحيث تصبح قادرة على تأمين حاجاتها من الغذاء سواء بتطوير الإنتاج أو بتوظيف القسم الأكبر من حاصلات التصدير في تحقيق هذا الهدف.
- التوسع في الأراضي الزراعية والعمل على استصلاح أراضٍ أخرى في بلدان مختلفة من العالم، ووقف الزحف العمراني على مساحات واسعة من أفضل الأراضي الصالحة للزراعة.
- العمل على رفع إنتاجية الإنتاج الزراعي في البلدان النامية من خلال إتاحة الفرص لها لاستخدام أفضل الإنجازات العلمية والتكنولوجية التي توصلت إليها الدول المتقدّمة في المجال الزراعي والتي جعلت من هذه الدول مصدرًا للمنتجات الزراعية، ومن أجل ذلك على الدول المتقدّمة التخلي عن الانفراد بالمعرفة والتكنولوجيا تحديدًا في مجال الإنتاج الزراعي الأمر الذي يتيح زيادة إنتاجية الغذاء وتحسين نوعيته وتأمين القوت لمئات الملايين من الذين يعانون سوء التغذية في جميع أنحاء العالم.[1]
- إجراء تعديلات جوهرية في السياسات الزراعية والغذائية، حتى يُتاح للمزارعين تحقيق الاكتفاء الذاتي وبيع منتجاتهم في الأسواق المحلية، بدلًا من تخصيصها للتجارة الدولية. وتنويع المحاصيل والاهتمام بالأراضي واستعمال المياه وخلق أسواق محلية وأنظمة غذائية مجتمعية.
- وعلى الحكومات توفير المساعدة للمزارعين من خلال توفير الوقود وخفض الاحتباس الحراري وتحقيق السيادة الغذائية. ويتعيّن على الحكومات الوطنية أن تعطي أولويّة مطلقة لإنتاج المواد الغذائيّة ذات الطابع المحلي لخفض الاعتماد على التجارة الدولية، بالإضافة إلى دعم المزارعين الصّغار بأسعار تفضيلية لمنتجاتهم، وعلى السياسات الحكومية أن تشجّع الزراعة الأصلية المستديمة والعضويّة والخالية من المبيدات والمواد الكيمائية والجينات المعدّلة.
- ومن الضروري أيضًا حماية أنظمة الزراعة الإيكولوجية والتنوّع البيولوجي المهددة بشكل خطير من قبل النموذج الزراعي المعتمد حاليًا، والذي تهيمن فيه الشركات العابرة للقوميات والمتعدّدة الجنسيات.
- ويجب مواجهة السياسات النيوليبرالية من خلال توفير آليات التدخّل من قبل الدولة لتثبيت أسعار السّوق والتحكّم في الواردات، على البلدان أن تهيمن على تقرير درجة اكتفائها الذاتي من الإنتاج وأن تعطي الأولوية لإنتاج الغذاء من أجل الاستهلاك المحلي من دون أي تدخّل خارجي.
- حظر المضاربة المالية والمتاجرة بغذاء المستقبل ومنع الإنتاج الواسع للوقود الزراعي من أجل النفط الأخضر.
- لا بد من وضع حد لهيمنة الشمال على الجنوب والوقوف في وجه الهيمنة من قبل الشركات الزراعية العابرة للقوميات والمتعدّدة الجنسيات، في مواجهة الطابع الاحتكاري للإنتاج ومعالجة الغذاء وتسويقه، ومن الضروري تقديم الدعم

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره.

للمزارعين الصغار وتشجيعهم على اعتماد الزراعة الإيكولوجية ودعم استهلاك بديل يعتمد على السوق المحلية وعلى تعاونيات استهلاك زراعي إيكولوجي.[1]

ومن الواضح أنه لا يمكن حلّ المشكلة الغذائية العالمية بجهود منعزلة ومتفرّقة لبلدان محددة أو منظمات معينة بل بفضل جهود دول العالم مجتمعة، ولا يكمن تناول هذه المشكلة بمعزل عن تحليل المشاكل الأخرى ومعالجتها كمشكلة الحرب والمشكلة الديموغرافية ومشكلة الطاقة والمشكلة البيئية فكلها مترابطة وتصيب المجتمع الدولي كله.

خاتمة:

أزمة الغذاء العالمية واحدة من أكبر التحديات التي تواجه العالم لأنها تؤدي إلى المزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار العالمي، وهي أزمة ذات طابع دولي ولن نتمكن من إيجاد مخرج لها إلا من خلال سياسة تعاون والتزام إنساني، فالثورة الصناعية حررت المجتمع من الندرة الاقتصادية وأزالت المشكلة بين تزايد عدد السكان وبين توافر الغذاء لإطعام الأعداد المتزايدة منهم. فقد أصبح الاقتصاد العالمي قادرًا على إنتاج كميات من السلع والغذاء والثروات بحيث يمكن تأمين الحاجات الأولية لجميع سكان العالم وإبعاد خطر المجاعة عنهم، غير أن المشكلة ليس في الإنتاج بل في التوزيع المتفاوت للموارد والثروات، إذ تفيد معطيات الأمم المتحدة أن 10 % فقط من ثروات حفنة من أصحاب المليارات في العالم كافية لسد حاجات المليار فقير من الغذاء والدواء وماء.

*****

[1] Eric Holt,op.cit

السلطة والمال والمعرفة في توجيه المؤسسات البحثية: من نموذج فورد الأمريكية نحو استعادة دور مؤسسات وقف إسلامية

ماجدة إبراهيم *

مقدمة:

تضطلع المؤسسات الخيرية عبر العالم بدور مهم في تمويل النشاطات المدنية والحركة العلمية. فقد بلغ حجم المؤسسات الخيرية الأمريكية 64000 مؤسسة خيرية خصصت 435 بليون دولار في عام 2003 وحده[1]. وبينما تتوسع مؤسسات خيرية أخرى عبر العالم خاصة في أوروبا الغربية، لكن تظل الولايات المتحدة الموجه والمحرك الأكبر من حيث العدد وحجم الأموال في هذا الصدد بما تتيحه من حرية ومساحة عمل لهذه المؤسسات، وفي علاقاتها الوثيقة بأجندة عمل النظام السياسي الأمريكي ودوره عالميًا، الأمر الذي أسهم في نمو دور هذه المؤسسات كفاعل عالمي[2]. ومن ثم تجدر دراسة جوانب أدواره في الاقتصاد السياسي العالمي، ومن هذه الجوانب دور هذه المؤسسات الخيرية في توجيه البحث العلمي والمراكز البحثية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية. ولعل أبرز نموذج أمريكي وعالمي في هذا الصدد هو مؤسسة فورد للأعمال الخيرية.

حيث يمكن القول إن "فورد" هي المندوب الأول للسلطة الأمريكية على دراسة العلوم السياسية في العالم والداعم الأول للمدرسة الأمريكية للعلوم السياسية بتوجهها الوضعي السلوكي؛ فمؤسسة فورد هي ثاني أكبر مؤسسة خيرية في الولايات المتحدة الأمريكية، وتميزت باهتمامها بعلم السياسة تحديدًا؛ باعتباره أحد أهم العلوم الاجتماعية المهمة في الوقت المعاصر. وجدير بالذكر أن فورد ليست المندوب الأوحد للولايات المتحدة في هذا الشأن؛ **ففورد تعتبر واحدة من المؤسسات المدنية الثلاث الكبار the "big 3" foundations التي دعمت توجهات السياسة الأمريكية خلال القرن العشرين (كارنيجي وفورد وروكفلر)**؛ فمنذ بداية القرن كان توجه العزلة والنزعة القومية الأمريكية للانكفاء على الداخل لاستكمال بناء القوة الأمريكية العالمية، ثم توجه الولايات المتحدة لاحقًا لأن تحل محل بريطانيا في الهيمنة العالمية، ظل دور هذه المؤسسات المدنية والوقفية الأمريكية في دعم سياسة الدولة الخارجية وعلاقاتها الدولية عبر مشروعات وبرامج ومنح ومراكز بحثية جميعها تدعم معرفيًا وأيديولوجيا وسياسيًا واقتصاديا الهيمنة الأمريكية ضد ما يناهضها (Anti Americanism)، ليس فقط خلال فترة الحرب الباردة، وبتركيزه على دور هذه المؤسسات الوقفية في تمويل مشروعات ومؤسسات بحثية لدراسات المناطق؛ ومن النماذج المهمة أدوار كل من: فورد في تمويل شبكة الدراسات الآسيوية في أندونيسيا، ودور مؤسسة كارنيجي ومؤسسة روكفلر في تمويل وتوجيه شبكة الدراسات الأفريقية في نيجيريا، فضلا عن شبكة دراسات أمريكا اللاتينية في شيلي. وهذا الدور قد امتد لما بعد الحرب الباردة[3].

فقد تمكّنت المؤسسات الخيرية الأمريكية خلال القرن العشرين من توسيع مساحات حركتها الاجتماعية، وتوطيد أركان دورها المؤثر في المجتمع الأمريكي وخارجه، بفضل تبني الحكومة الفيدرالية سياسة غير تدخلية في مجالات الحياة العامة.

---

* طالبة دكتوراة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية

[1] Helmut K Anheier and Siobhan Daly, Philanthropic Foundations: A New Global Force?, Global Civil Society Report 2004, CHAPTER 7, p.158.

[2] Ibid, p. 158-159.

[3] Inderjeet Parmar, Foundations of the American Century: The Ford, Carnegie, and Rockefeller Foundations in the Rise of American Power, New York: Columbia University Press, 2013.

وفيما يلي تتناول هذه الورقة تشابك الأبعاد الاقتصادية والسياسية والدولية في دور فورد كمؤسسة خيرية أمريكية أسهمت في توجيه البحث العلمي والمؤسسات البحثية في مجال العلوم السياسية في الداخل والخارج بما يحقق أهداف ودور الولايات المتحدة في العالم وتجاه قضايا العالم الإسلامي تحديدًا، ثم تحاول بعد ذلك استعراض نموذج مقابل من الخبرة الذاتية الحضارية لمجتمعاتنا وهي خبرة الوقف الإسلامي وما يواجهها من تحديات ومعوقات من جهة وأفق تطوير أطر عملها وتفعيلها في البحث العلمي في أمتنا. وذلك وفق المحاور التالية:

المحور الأول: السلطة والمال والمعرفة: المؤسسات الخيرية والرأسمالية الأمريكية: نموذج مؤسسة فورد

ويشمل ثلاث نقاط:

- أولًا: تعريف بفورد كمؤسسة خيرية أمريكية: النشأة وطبيعة الدور
- ثانيًا: السلطة والمعرفة: علاقة الحكومة الفيدرالية وسياساتها الخارجية بفورد في إطار تطور دور الرأسمالية الأمريكية في الاقتصاد السياسي العالمي
- ثالثًا: فورد وتوجيه البحث العلمي والمؤسسات البحثية في العلوم السياسية

المحور الثاني: السلطة والهيمنة "ليست اللعبة الوحيدة في المدينة": المعرفة سلطة... من نموج فورد نحو استعادة نموذج الوقف الإسلامي

وذلك عبر النقاط التالية:

- أولًا: تمويل فورد لمؤسسات معنية بدراسة شئون العالم الإسلامي
- ثانيًا: الدور المنوط بمؤسساتنا البحثية المَمَولة من المؤسسات الخيرية الدولية
- ثالثًا: من تبعية المعرفة للسلطة نحو دفع المعرفة لتهميش السلطة
- رابعًا: الوقف في الخبرة الإسلامية: نموذج لدور الأمة في دعم سلطة المعرفة

المحور الأول: السلطة والمال والمعرفة: المؤسسات الخيرية والرأسمالية الأمريكية: نموذج مؤسسة فورد:

أولًا: تعريف بفورد كمؤسسة خيرية أمريكية: النشأة وطبيعة الدور:

يقصد بمفهوم المؤسسة الخيرية في النموذج الأمريكي "منظمة مستقلة تقوم وفقًا لإرادة أحد مانحي الأوقاف الخيرية، والذي تمتلك المؤسسة الخيرية بفضله وقفية تدار بواسطة عدد قليل من الأشخاص" . كما تُعرَّف باعتبارها "*منظمة غير حكومية وغير هادفة للربح، تمتلك مصادر تمويلها الذاتية في صورة وقفيات كبرى عادة، وتدار بواسطة مجلس أمناء (أو مديرين) خاص بها، وتهدف إلى المساعدة في تحقيق عديد من الأنشطة الاجتماعية والدينية والخيرية والتعليمية أو أية أنشطة أخرى تبتغي الرفاهية العامة.*" [1]

[1] ريهام أحمد محروس خفاجي، دور المؤسسات الخيرية في دراسة علم السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة حالة مؤسسة فورد (2004-1950)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006، ص 25.

وفق المرجع السابق، ص 25-26: تتعدد تصنيفات المؤسسات الخيرية والمانحة، ويتقاطع مفهوم المؤسسات الخيريةPhilanthropy مع مفهومي الوقف Endowment والائتمان Trust: فمن جانب، تتشابه المؤسسات الخيرية مع "الوقف الأمريكي" في حبس أموال نقدية أو عقارات عينية والاستفادة من عائدها لصالح أهداف خيرية، إلا أن الوقف الأمريكي يُعهد فيه بإدارة الأموال المحبوسة إلى الجهة الموقوف لصالحها، مثل الجامعات أو المستشفيات، بخلاف المؤسسات الخيرية ذات الإدارة المستقلة عن المانحين والممنوحين. ومن جانب آخر، يقترب نموذج المؤسسات الخيرية من نموذج "الائتمان"، ويقصد بالأخير وضع أموال أو عقار في حيازة شخص أو جهة ما، يطلق عليها "مجلس الأمناء" الذي يقوم باستثمار الأموال أو العقارات لصالح أهداف صاحب المال، سواء أكانت أهدافًا شخصية أم أهدافًا عامة. ففي كلا النموذجين يعهد بإدارة الأموال المحبوسة إلى مؤسسة مستقلة عن شخص المانح، إلا إنه لا يشترط خيرية أهداف الائتمان، فمن الممكن أن يدار لصالح شخص المانح وعائلته.

وعليه، فقد أسس هنري فورد وولده إدزيل (مالكا مؤسسة فورد للسيارات) مؤسسة فورد الخيرية عام 1936 بمنحة مبدئية تقدر بخمسة وعشرين ألف دولار*، واقتصر نشاط المؤسسة لما يزيد عن عقد ونصف على دعم العمل الخيري في المناطق المحيطة بمصانع شركة فورد للسيارات داخل ولاية ميتشجان، مخصصة الجزء الأكبر من هذا الدعم لصالح مستشفى هنري فورد ومؤسسة إديسون العلمية. وجاء تأسيس مؤسسة فورد في فترة سارعت فيها عديد من الشركات الكبرى لتكوين مؤسسات خيرية سعيًا وراء الحصول على تسهيلات ضريبية للشركات المانحة للمؤسسات الخيرية في الداخل الأمريكي[1].

وبوفاة فورد الأب والابن، تلقَّت المؤسسة هبات ضخمة من ميراثيهما في أسهم شركة فورد الأم، مما سمح لها بالتطلع نحو توسع أفقي ورأسي في نوعية أنشطتها ونطاق عملها، ودفع أسرة فورد لتكليف روان جيثير – وهو محامٍ مرموق – برئاسة لجنة لبحث مجالات ونطاق التوسع المتوقع. وقد أوصت اللجنة في تقرير أصدرته عام 1949 **بتحول عمل المؤسسة من المحلية إلى المستويين الوطني والعالمي، وحددت خمسة مجالات لعمل البرامج المقترحة:** تأسيس السلام، ودعم الديمقراطية، وتقوية الاقتصاد، ودعم التعليم في مجتمع ديمقراطي، وأخيرًا الاهتمام بالسلوك الفردي والعلاقات الإنسانية المتبادلة، ومثلت المجالات الخمسة محاور عمل المؤسسة لعقود تالية[2].

ثانيًا: السلطة والمعرفة: علاقة الحكومة الفيدرالية وسياساتها الخارجية بفورد في إطار تطور دور الرأسمالية الأمريكية في الاقتصاد السياسي العالمي

مثلت العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والمؤسسات الخيرية قضية محورية في عمل كلا الطرفين. فرغم أن عدم الانخراط المباشر في الأنشطة السياسية ظل سمة ملازمة للعمل الخيري في الولايات المتحدة، وفقًا للقوانين المنظِمة لنشأة وعمل المؤسسات الخيرية، إلا إنه من الصعب قياس مستوى الانخراط غير المباشر لهذه المؤسسات في الحياة السياسية؛ فلا شك أن المؤسسات الخيرية، خاصة الكبرى منها مثل كارنيجي وفورد وروكفلر، كان لديها علاقة ذات وجهين مع السلطة السياسية؛ الوجه الأول يعكس سعي هذه المؤسسات الخيرية لحماية مصالحها الاقتصادية وتحقيق أهدافها الاجتماعية والتعليمية، والوجه الآخر يمثل محاولات الحكومة الفيدرالية وممثليها المحليين لضبط دور المؤسسات الخيرية الاجتماعي، في إطار السياسات العامة للدولة، بل واستخدام تلك المؤسسات من أجل تحقيق هذه السياسات داخليًا وخارجيًا. وكما يعبر روبرت أرفون: *"فإن المؤسسات الخيرية، مثل فورد وروكفلر وكارنيجي، قد مارست تأثيرًا قمعيًا في مجتمع ديمقراطي؛حيث قامت بدور وكالات التهدئة، لإرجاء ومنع أية تحولات ثورية وبنيوية في المجتمع، من خلال المحافظة على نظام سياسي- اقتصادي عالمي المنظور، يفيد مصالح النخبة الحاكمة للمانحين والممنوحين[3]."*
ويمكن دراسة العلاقة بين الحكومة الفيدرالية والمؤسسات الخيرية من خلال بحث ثلاث دوائر متقاطعة: الأولى هي المصالح الاقتصادية للنخبة، سواء السياسية المرتبطة بالحكومة أو الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسات الخيرية، والدائرة الثانية تتعلق بالسياسة الداخلية للحكومة، وتحديدًا في مجالات التعليم العالي، وتركز الدائرة الثالثة على توظيف الدولة للمؤسسات الخيرية في تطبيق سياستها الخارجية[4].

وحول بيان مفصل لتصنيفات مؤسسات العمل الخيري بين الوقفي والتطوعي والائتماني مع إحصاءات وأشكال بيانية مفصلة لطبيعة وحجم إنفاقها وتمويلها للقطاعات المدنية ومنها البحث العلمي، راجع:

Helmut K Anheier and Siobhan Daly, Op. Cit., pp. 160-168.

* علما بأن أصول المؤسسة قُدرت في عام 2014 بحوالي 13 مليار دولار، ودخل سنوي تخطى 6 مليار، وفق موقع ويكيبيديا.

[1] ريهام أحمد محروس خفاجي، مرجع سابق، ص 79.

[2] المرجع السابق، ص 57.

[3] المرجع السابق، ص 32.

[4] المرجع السابق، ص 32-34.

الباب الأمريكي الدوار بين السياسة والأكاديميا والاقتصاد: إن العلاقات بين المؤسسات الخيرية والشركات الرأسمالية والحكومة الفيدرالية لم تقتصر على تبادل المنافع والمصالح، بل امتدت إلى تبادل الخبرات والأشخاص، ضمانًا لاستقرار النظام. فعلى سبيل المثال، تولى روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأسبق ومهندس حرب فيتنام رئاسة البنك الدولي بعد فترة قضاها رئيسًا لشركة فورد للسيارات وعضوًا في مجلس إدارة مؤسسة فورد. علمًا بأن ذلك هذا التعاون (الحكومي– الخيري – الرأسمالي في رسم وتطبيق السياسات) لم يمنع الحكومة الفيدرالية من مراقبة التوجهات السياسية للمؤسسات الخيرية، وانعكاسات هذه التوجهات على السياسات التمويلية[1].

لعبت المؤسسات الخيرية الكبرى، مثل فورد وكارنيجي وروكفلر، دورًا مهمًا في السياسة الخارجية الأمريكية؛ فقد ساعدت المؤسسات الخيرية كلًا من الحكومة الفيدرالية والشركات الرأسمالية، على تأمين وجود أمريكي يحظى بالتقدير، نتيجة لأدوارها الإنسانية في عديد من دول العالم النامي. وضمِن هذا التواجدُ الحصولَ على الإمدادات اللازمة من المواد الخام، بالإضافة إلى فتح أسواق الدول النامية أمام الشركات الأمريكية، وتأكيد هيمنتها عليها[2].

ومن ثم، كان إطار النشأة والتطور لدور المؤسسات الخيرية والوقفية الأمريكية عامة وفي دعم مراكز البحث الخاصة بالعلوم السياسية (وبالأخص في هذا الإطار نموذج فورد)، هو نموذج الرأسمالية الأمريكية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تتضح أبعاده فيما يلي:

تمكنت المؤسسات الخيرية من توطيد علاقاتها مع الحكومات الفيدرالية المتعاقبة، بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية، مقابل اضطلاعها بأدوار اجتماعية تخفف من الآثار الاجتماعية للنظام الرأسمالي القائم. وفي هذا الإطار، أسهمت المؤسسات الخيرية، خاصة المعنية بالتعليم والبحث العلمي، في مساعدة الحكومة في صياغة السياسات التعليمية وتطبيقها، كما امتد هذا التعاون الحكومي – الأهلي إلى الأنشطة الإغاثية والتنموية خارج الولايات المتحدة.

فثمة رافد مهم من الأدبيات يركز على الربط بين التغيرات في الطبقة الرأسمالية الغنية في الولايات المتحدة وبين استمرار الازدهار والتدفق في إنشاء المؤسسات الخيرية الأمريكية، باعتبار أن نشأة المؤسسات الأمريكية في بداية القرن قد ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بنمو واتساع الرأسماليين الأمريكيين[3]. ويركز هذا الاتجاه، على دور القطاع الخيري وأبعاد سلطته في التأثير على الحركة العلمية والأنشطة الأكاديمية داخل الولايات المتحدة وخارجها[4].

وترصد ريهام خفاجي في هذا الاتجاه كتابات إدوارد بيرمان، أستاذ التربية في جامعة لويزيانا، حول وجود علاقة وثيقة بين رؤية وتحركات المؤسسات الخيرية الدولية وبين أهداف السياسة الخارجية الأمريكية؛ حيث تطبق هذه المؤسسات سياسات تمويلية تؤثر في بنية الحركة الأكاديمية في العالم النامي، وتحديدًا أفريقيا، بما يخدم مصالح السياسة الخارجية الحكومية.

وتعرضت بعض الدراسات للبحث في دور مؤسسة فورد تحديدًا في الحركة العلمية في الولايات المتحدة، مثل رسالة الدكتوراه لبيتر سيبولد "تطور الاجتماع السياسي الأمريكي: دراسة حالة لدور مؤسسة فورد في إنتاج المعرفة"[5]. حيث أثبت

---

[1] المرجع السابق، ص 34. وحول الجانب الرقابي على هذه المؤسسات راجع: ص 36 وما بعدها.

[2] المرجع السابق، ص 39.

[3] المرجع السابق، ص 23.

[4]ومن أهم المراجع في هذا الصدد:

Robert Arvone (ed.), Philanthropy and Cultural Imperialism: the Foundations at Home and Abroad, Boston: G. K. Hall & Co., 1980.

[5]وثقت ريهام خفاجي، مرجع سابق، الدراسة المذكورة في هامش ص 25 وهي:

سيبولد أن مؤسسة فورد استطاعت سك مفهوم "الدراسات السلوكية" في فترة الخمسينيات، ووقفت خلف بلورة هذا النوع من الدراسات ونشره في الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكية، بما أحدث نقلة نوعية في منهاجية علم الاجتماع السياسي ونظرياته لفترات زمنية طويلة لاحقة.

وعليه، فقد كانت دوافع بروز دور المؤسسات الخيرية مجتمعيًا وسياسيًا وعلميًا ودعمها لمراكز بحثية بالداخل والخارج في:

– نشأت المؤسسات الخيرية والوقفية الأمريكية ومنها فورد في بدايات القرن العشرين، وفق قواعد الاقتصاد السياسي الرأسمالي؛ حيث حرية الأسواق ونمو المؤسسات الصناعية والاستثمارية الكبرى يصاحبه دور اجتماعي للشركات، فضلا عن وجود أطر قانونية من الدولة الأمريكية لتنظيم ومراقبة دور هذه المؤسسات الخيرية وإعفائها من الضرائب بموجب دورها في تنمية المجتمع ودعم البحث العلمي في الداخل والخارج، فضلا عن جهود هذه المؤسسسات في مكافحة الفقر واللاعدالة التي تنتشر مع توسع الرأسمالية الغربية عالميًا.

– تتراوح الأسباب التي تدفع الشركات الرأسمالية للإسهام في المجالات غير الهادفة للربح بين المصلحة الذاتية والإيثار (حيث لا تخلو أدوارها من بعد رسالي تجاه مجتمعها)؛ وكما قال أحد المدراء التنفيذيين السابقين في مؤسسة فورد، *"نحن نحمي أنفسنا، وعملنا، فقط عن طريق جعل مجتمعنا يعمل جيدًا بصورة متساوية لجميع أعضائه، وهذا ما يعني بالنسبة لي، مع أشياء أخرى، العطاء التطوعي، عطاء المعرفة والوقت والمال، حينما نقتنع أن هذا العطاء سيزيد من الكفاءة، ويصحح الشرور، ويوسع من نطاق المساواة. إن حالة عطاء الشركات هي جزء ضروري لبقائها.[1]"*

– إن دعم هذه المؤسسات للبحث العلمي ومراكزه يعد أفضل طريقة لاستثمار الثروة الاقتصادية في رأس المال السياسي والاجتماعي والثقافي، بتحويل الأموال إلى سلطة عبر استخدام نسبة ضئيلة من أرباح الشركات الرأسمالية لإدارة العالم.

– وحتى في ظل النيوليبرالية والتوجه نحو الخصخصة والحوكمة وتراجع الدور الاجتماعي لرأس المال والشركات ومؤسساتها "الخيرية"، فعلى الرغم من كل ذلك فحرية الأسواق وخصخصة كل شيء تعني أيضًا صلاحيات أكبر للمنظمات غير الحكومية وعلى رأسها الشركات الرأسمالية العالمية الكبرى التي وضعت أسس صياغة فكرة الحوكمة العالمية، من خلال دور رجالها في المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين (سياسة الباب الدوار الثلاثية سابقة الذكر)، بما يصب بالأساس لصالح المؤسسات الرأسمالية الأم لهذه المؤسسات وصالح الإدارة الأمريكية وهيمنها على العالم كذلك*.

مما يعني أن دور المؤسسات الخيرية عالميًا مستمر مع متطلبات ومقتضيات المرحلة الجديدة للحقبة النيوليبرالية؛ فموازاةً للدور الذي تلعبه الشركات الرأسمالية المالكة لهذه المؤسسات الخيرية في دعم ودفع النيوليبرالية، فإن جناحها الخيري يعمل في المقابل على احتواء آثارها وضبط حركة الفواعل المناهضة لها؛ فالمؤسسات الخيرية لكل من فورد وروكفلر وغيرهما تمول بسخاء الشبكات المناهضة للعولمة وللرأسمالية وكذلك دعاة الحفاظ على البيئة، بهدف التحكم بمحصلة نشاطها وتوجيهه عبر آلية "تصنيع المعارضة" في بيئة مخادعة؛ فعلى سبيل المثال: تدعم فورد "المنتدى الاجتماعي العالمي"WSF (الذي تأسس عام 2001 في البرازيل- بورتو أليغري، تحت شعار: "عالم آخر هو أمر ممكن "Another World is Possible" ويعد مظلة عالمية واسعة لتمثيل

Peter Seybold, The Development of American Political Sociology: A Case Study of the Ford Foundation's Role in the Production of Knowledge, Ph.D. Dissertation, State University of New York-Stony Brook, 1978.

[1] المرجع السابق، ص57.

* إذن فمنطلق وأساس عمل هذه المؤسسات الخيرية الأمريكية وفق المنظور الرأسمالي للاقتصاد السياسي ودورها العالمي المترافق والمكمل لدور الولايات المتحدة نفسها كأكبر دولة في العالم، لا يتناقض أيٌ من ذلك مع المنظور النيوليبرالي للاقتصاد السياسي العالمي؛ بل ظلت هذه المؤسسات (برافديها الرأسمالي والخيري) تكمل الدور الأمريكي وتسهم فيه كأكبر اقتصاد وأكبر سلطة تقود الاقتصاد السياسي العالمي للنيوليبرالية.

المنظمات المدنية المناهضة للعولمة والداعية لتغيير وإصلاح النظام العالمي)؛ فقد قدمت مؤسسة فورد التمويل للمنتدى في سنواته الثلاثة الأولى عبر برنامجها "تقوية المجتمع المدني العالمي" عام 2004، وحين عقد المنتدى في مومباي- الهند، رفضت اللجنة الهندية المستضيفة تمويل فورد. وهذا الإجراء بحد ذاته لم يكن كافيًا لتعديل طبيعة العلاقة بين المنتدى ومانحيه، فبينما انسحبت فورد من التمويل رسميًا، تموضعت مكانها شركات أخرى. والجدير بالذكر أن أجندة أعمال المنتدى 2016 في مونتريال، جاءت متضمنة مأساة الشعب السوري بين مطرقة النظام الديكتاتوري وسندان المعارضة المتصارعة، بينما لم يُشر نهائيًا لدور الولايات المتحدة وحلف الناتو في تدمير سوريا.

وهو ما يدعونا لاستعراض دور فورد في توجيه البحث العلمي والمؤسسات البحثية خاصة على صعيد أمتنا العربية والإسلامية.

ثالثًا: فورد وتوجيه البحث العلمي والمؤسسات البحثية في العلوم السياسية:

تعددت طرق وإستراتيجيات عملها بين منح ومشروعات وشراكات داخل جامعات أمريكية وتأسيس مراكز بحثية مستقلة، وبين دعم قضايا وحقول علمية كاملة بما يخدم دورها المركب في لعبة السلطة والمال والمعرفة، وذلك وفقًا يلي:

اهتمت فورد عامةً بمشروعات مثل: الأمن الغذائي العالمي، والتنمية الاقتصادية، وحقوق الإنسان. وعلى مستوى علم السياسة ومناهجه عامةً اتبعت فورد إستراتيجيات دعم الدراسات السلوكية من خلال: تدريب الكوادر البحثية، وإنشاء وتطوير المؤسسات الأكاديمية ذات التوجهات السلوكية، وتمويل مراكز بحثية مستقلة.

وعلى مستوى حقول العلوم السياسية، قدَّمت فورد إسهامات متميزة في دعم دراسات الأمن الدولي والسياسات الخارجية والعلاقات الدولية، فضلا عن دورها في تمويل دراسات القانون الدولي والمنظمات الدولية ودراسات المناطق؛ فيما يلي تفصيله[1]:

فعلى صعيد دراسات الأمن استخدمت فورد إستراتيجيات ثلاث: تمويل المشروعات البحثية، وتأصيل الدراسات الدفاعية في الجامعات الأمريكية، ودعم المراكز البحثية المستقلة، لدفع الاهتمام بالقضايا الدفاعية والأمنية المتعلقة بالداخل الأمريكي أو الخارج الدولي.

وفي مجال السياسة الخارجية تجاه مناطق بعينها، قدمت فورد عدة منح لتعميق فهم العلاقات الأمريكية الخارجية على نطاق: العلاقات الأمريكية-السوفيتية، والعلاقات الأمريكية-الأفريقية، العلاقات الأمريكية-الأوروبية، والعلاقات الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية، والعلاقات الأمريكية بالنظام الدولي بصفة عامة، والشئون الإسلامية تحديدًا. وذلك كله وفق إستراتيجية متكاملة تجمع بين دعم مؤسسات بحثية، ومشروعات علمية وفق أجندة قضايا موجهة، فضلا عن اهتمام خاص بدراسات المناطق وجاء في قلبها عالمنا العربي والإسلامي. حيث:

1) على مستوى المؤسسات البحثية تحديدًا جاء دورها في إنشاء ودعم مراكز مهمة:

أ- دعم فورد للمراكز البحثية المتخصصة في الجامعات الأمريكية:

أسهمت مؤسسة فورد في تأسيس العديد من المراكز البحثية المتخصصة في دراسات الأمن والحد من التسلح في الجامعات الأمريكية، بالإضافة إلى تقديم الدعم السخي للمراكز المهمة الموجودة بالفعل. على سبيل المثال، قدَّمت فورد في عام 1976 منحة بلغت قيمتها مليونًا وثلاثة أرباع المليون دولار، لصالح برنامج العلوم والشئون الدولية في جامعة هارفارد. وفي العام التالي،

[1] تم الاعتماد في هذا الجزء على المرجع السابق، ص ص 113: 158بتصرف. مع محاولة الباحثة تحديث بعض المعلومات في الفترة التالية على رصد المرجع السابق (2004) بحسب ما توفر من مصادر في هذا الشأن.

علما بأن المرجع السابق قد فصَّل في هذا الشأن عبر الفصل الرابع: مؤسسة فورد والعلاقات الدولية ويشمل: المبحث الأول: دراسات الأمن الدولي، والمبحث الثاني: دراسات السياسة الخارجية الأمريكية، والمبحث الثالث: دراسات القانون الدولي والمنظمات الدولية. ص ص 113: 162.

موَّلت فورد وقفية دائمة للبرنامج الذي تحول إلى مركز العلوم والشئون الدولية، بمبلغ أربعة ملايين دولار. ويُعدُّ المركز من الجهات المهمة في دراسات الحد من التسلح.

اهتمت مؤسسة فورد بتمويل المراكز البحثية المستقلة خارج الجامعات، خاصة المراكز التي لها دور متميز في حقل الدراسات الدفاعية، وركَّزت المؤسسة على دعم المراكز المهمة، وتحديدًا مؤسسة راند ومعهد بروكينجز ومركز هنري ستيمسون، بالإضافة إلى عدد قليل من المراكز الأخرى. وفي هذا الإطار، دأبت مؤسسة فورد على تقديم تمويل عام لصالح الأنشطة العامة للمراكز المدعومة، يعقبه لاحقًا تمويل مشروعات بحثية محدَّدة تجريها هذه المراكز.

ب- معهد بروكينجز Brookings Institution:

هو مركز متعدد جهات التمويل؛ بين جهات مانحة وأفراد والإدارة الأمريكية وإصدارات المعهد نفسه والمراكز البحثية التابعة له. وباعتبار الجهات الخيرية والوقفية هي صاحبة الجانب الأكبر من تمويله، وفق التقارير المالية المنشورة سنويا للمعهد، فقد تلقى المعهد من مؤسسة فورد بين عامي 1955 و1978، نحو 37 مليون دولار – باعتباره معهدًا مؤثرًا – للبحث والنشر في قضايا الاقتصاد والحكومة والسياسة الخارجية والعلوم الاجتماعية. حتى أضحى مع مطلع العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين "المصنف رقم واحد كأهم مركز فكر إستراتيجي على مستوى العالم، وأيضًا المصنف رقم واحد على مستوى التخصص في مجال التنمية"[1].

ج- مؤسسة راند Rand Corporation:

بدأت فورد دعم مؤسسة راند في عام 1952، حيث قدَّمت الأولى منحة لمؤسسة راند لتقويتها ودعم برامجها العامة. ومنذ نهاية السبعينيات، شرعت فورد في تمويل مشروعات بحثية محدَّدة، تجريها راند، وتركزت حول القضايا العسكرية والإستراتيجية، خاصة المرتبطة بالتعاون الأمريكي – الأوروبي. ومع تغير طبيعة النظام الدولي منذ تسعينيات القرن العشرين وتحول قضايا الأمن نحو القضايا غير العسكرية المباشرة، في مرحلة مابعد الحرب الباردة، ومع بروز مقولات صدام الحضارات والخطر الإسلامي جاء الاهتمام بالإسلام كأحد مصادر التهديد أو التحدي الأمني.

وهذا ما سيلي بيانه ضمن المحور الثاني من الدراسة، ويشمل في جانبٍ منه أنشطة كل من بروكنجز وراند (باعتبارهما نموذجين لأهم المؤسسات البحثية التي تمولها فورد) تجاه العالم الإسلامي تحديدًا.

د- مركز هنري ستيمسون Henry L. Stimson Center:

قدَّمت فورد عدة منح لمركز هنري ستيمسون، تمحورت حول الحد من التسلح، خاصة اتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة النووية. كما حصل مركز هنري ستيمسون على منحة لصالح الأنشطة البحثية والتعليمية حول السياسة الخارجية الأمريكية.

وبخلاف دعم مؤسسة راند ومعهد بروكينجز ومركز هنري ستيمسون، قدمت مؤسسة فورد عديدًا من المنح لمشروعات بحثية تُعنى بالدراسات الدفاعية والقضايا الإستراتيجية، وأجرى هذه الدراسات عددًا من المراكز البحثية المتفرقة. وتقِّدر تقارير مؤسسة فورد السنوية أنه خلال الفترة (1981-1973)، قدَّمت المؤسسة نحو 18 مليون دولار، لتقوية البحث والتدريب على السياسة الدفاعية وقضايا الحد من التسلح. وذهب معظمها لتأسيس مراكز بحثية في الولايات المتحدة وإنجلترا وسويسرا وأستراليا. وركز

---

[1] وحول بيان برامجه البحثية التنموية عبر العالم راجع:
نادية مصطفى وآخرون، إعداد الخبراء والاستشاريين... رؤى وآليات، بالتعاون بين: مركز الحضارة للدراسات السياسية بالقاهرة ومركز التأصيل للدراسات والبحوث بالرياض، ص ص 50-51.

الباحثون فيها على التوازن الإستراتيجي بين الشرق والغرب ومنع الانتشار النووي وتجارة السلاح، فضلًا عن تكاليف تكنولوجيا التسلح وسماتها وإستراتيجية الحد من التسلح.

2) تدريب الكوادر البحثية المؤهلة:

اهتمت مؤسسة فورد بإعداد الكوادر البحثية المتميزة في مجالات الدراسات الدفاعية، وركزت تحديدًا على تأهيل الباحثين للعمل في المؤسسات الدفاعية الفيدرالية، وكذلك تدريب باحثين متخصصين في قضايا الأمن والتسلح في مناطق بعينها. وتميزت جهود فورد بمحاولة تحقيق التكامل بين التأهيل الأكاديمي والخبرة التطبيقية، بالإضافة إلى الجمع بين الباحثين المهتمين بالسياسة الدفاعية الأمريكية وغيرهم من المتخصصين في شئون الدفاع في المناطق الأخرى من العالم.

3) تمويل مشروعات بحثية وأجندة قضايا معينة:

اتجهت مؤسسة فورد نحو تمويل مشروعات بحثية مرتبطة بقضايا معينة مثل: الإنفاق العسكري الأمريكي، وإدماج الأقليات في إدارة وصنع السياسات الأمنية، واقتصاديات الدفاع وقضايا الصراع والحد من التسلح. وعكست طبيعة هذا الدعم وقضاياه المدروسة إدراك فورد لتحقيقها نجاحًا نسبيًا في مرحلة الدعم البنيوي، واهتمام المؤسسة باستثمار هذه البنية التحتية لتطوير الجوانب البحثية في حقل الدراسات الأمنية. ركَّزت مؤسسة فورد على الجوانب الاقتصادية في السياسات الدفاعية الأمريكية، وما يرتبط بها من قضايا جودة الإدارة الدفاعية والعلاقة المتبادلة بين السياسات الاقتصادية والتخطيط الدفاعي. وحاولت المؤسسة تطوير اقترابات جديدة حول قضايا الميزانية والإنفاق العسكري، والاستفادة من الخبرات المقارنة في الدول الغربية الأخرى في اقتصاديات الدفاع.

4) مؤسسة فورد ودراسات المناطق[1]:

أولت مؤسسة فورد دراسات المناطق اهتمامًا كبيرًا، مما جعل إسهامات المؤسسة في دعم هذا الحقل الأكاديمي بالغة الأهمية، وربط تطور دراسات المناطق بدعم المؤسسة لها. ويرجع ذلك لعاملين رئيسيين؛ ضخامة تمويل فورد لتطوير دراسات المناطق، واستمرارية دعم فورد لهذا الحقل بدون انقطاع منذ توسعها الوطني والعالمي. واعتمدت فورد في دعمها لدراسات المناطق على إستراتيجية شاملة تشمل: تدريب كوادر بحثية لدراسات المناطق المختلفة، وبرامج للمنح الدراسية تحت إدارة مؤسسة فورد، وإيجاد مادة علمية وقواعد بيانات عن المناطق المختلفة من العالم. فضلا عن دعم الدوريات الأكاديمية في دراسات المناطق، ودعم التبادل الأكاديمي بين الجامعات الأمريكية ونظيراتها في الخارج. والتركيز على أجندة قضايا تخدم الدور الأمريكي في العالم.

وتنوعت القضايا المدعومة لتناسب المنطقة محل التركيز والظروف التاريخية المرتبطة بها. فكان الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا موضع بحث في القضايا الأمنية والصراعات الإقليمية منذ أوائل الثمانينيات. وفي التسعينيات، عاد التركيز لينصب على دول شرق أوروبا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، ووجود حالة من الفراغ الأمني والسياسي. ومع بدايات الألفية الثالثة، طوَّرت فورد برامجها لتركز على القضايا العالمية، مثل حقوق الإنسان والأقليات والمجتمع المدني، مما أسقط جانبًا من الحواجز بين دراسات المناطق الخارجية والدراسات عن الداخل الأمريكي، لتحل محلها القضايا عابرة القارات وأبعادها في مختلف الثقافات وآثارها العالمية؛ ففي عام 2001 وجهت فورد اهتمامها في دراسات الشرق الأوسط نحو قضايا المرأة وحقوق الإنسان واللاجئين والإرهاب. فقدمت منحة لمجلس العلاقات الخارجية لتطوير قوة عمل عن الإرهاب، وعقد مائدة مستديرة لمناقشة التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، ومنحة أخرى لعقد حلقات نقاشية وإجراء أبحاث ونشرها عن دور المرأة في الشرق الأوسط.

---

[1] حول مزيد من التفصيل لدور فورد في دعم دراسات المناطق ومنها دراسات الشرق الأوسط والدرسات الأفريقية والآسيوية، ريهام أحمد محروس خفاجي، مرجع سابق: الفصل الخامس، ص ص 158- 222.

المحور الثاني: السلطة والهيمنة "ليست اللعبة الوحيدة في المدينة": المعرفة سلطة .. من نموج فورد نحو استعادة نموذج الوقف الإسلامي

يتناول هذا المحور كيف انصب اهتمام فورد التمويلي بمؤسسات بحثية معنية بدراسة العالم الإسلامي حمايةً ودعمًا للمصالح الأمريكية، وما دور مؤسسات أمتنا حيال ذلك؟ وفي المقابل، نموذج الخبرة الإسلامية للوقف مع إشارة لما عليه من قيود ونحو التعامل مع إشكاليات عمله في ظل الدولة القومية وسلطاتها المهيمنة وغير الداعمة لدور مجتمعي في دعم المعرفة. وذلك عبر النقاط التالية:

- أولًا: تمويل فورد لمؤسسات بحثية معنية بدراسة شئون العالم الإسلامي
- ثانيًا: الدور المنوط بمؤسساتنا البحثية الممَولة من المؤسسات الخيرية الدولية
- ثالثًا: من تبعية المعرفة للسلطة نحو دفع المعرفة لتهميش السلطة
- رابعًا: الوقف في الخبرة الإسلامية: نموذج لدور الأمة في دعم سلطة المعرفة

وتفصيل هذه النقاط على النحو التالي:

أولًا: تمويل فورد لمؤسسات بحثية معنية بدراسة شئون العالم الإسلامي

برز اهتمام فورد والمؤسسات البحثية التي تسهم في تمويلها – وعلى رأسها راند وبروكنجز – بالعالم الإسلامي ضمن سياقات ومساحات عدة: ضمن دراسات الأمن والتنمية، وضمن دراسات المناطق خاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وضمن العناية بمداخل تسوية وحل الصراع العربي الإسرائيلي، فضلا عن عنايتها بتحديد برامج ومشروعات بحثية خاصة بالعالم الإسلامي في العلاقات الخارجية الأمريكية. وقد تقاطعت هذه المساحات جميعًا وتم توظيف كل جانب منها في الآخر. وهو ما تظهره الدراسة في الجزئيات التالية:

1) على صعيد الشئون الإسلامية في العلاقات الخارجية الأمريكية وفي دراسات المناطق: قدَّمت فورد في عام 1995 عددًا من المنح لدراسة دور الدين في العلاقات الدولية، خاصة لتعميق الفهم الأمريكي للاختلافات في المجتمعات الإسلامية، وتقوية شبكة الباحثين وجماعات المرأة المهتمة بالمجتمعات الإسلامية ودورها في السياسات الدولية. وبعد أحداث سبتمبر عام 2001، حصل معهد "أسبين" على تمويل لصالح برنامج الكونجرس عن السياسة والدين في المجتمعات المسلمة، هذا وعقد مؤتمر وكتابة ملخصات قانونية عن الإسلام والسياسة الخارجية الأمريكية[1].

ومن ذلك مساهمة فورد إبان الحرب الباردة في تمويل برامج الحوار العربي السوفيتي في إطار منتدى الفكر العربي، وكذا حوارات بين العرب وكل العالم (وفق تصريح لدكتور سعد الدين إبراهيم).

وعلى الرغم من أن تقديرات حجم تمويل ومنح المؤسسات الخيرية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها فورد، قد قدر متوسطه بنحو 100,000 دولار سنويا ما بين 2007-2009، وأن إجمالي إنفاق هذه المؤسسات الخيرية خلال 2012 وحدها بلغ 5,4 بليون دولار، لكن يبدو أن نقلةً نوعية جديدة في توجهات من المؤسسات الخيرية الأمريكية ومنها فورد نحو دراسات المناطق ما بعد ثورات 2011؛ حيث تشير إحدى الدراسات إلى ضرورة تحويل اهتمام هذه المؤسسات من إطار المنطقة المعروفة تقليديًا بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا(MENA) (Middle East and North Africa Region) إلى منطقة تشمل المنطقة العربية الإسلامية الشرق أوسطية وجنوب آسيا(AMEMSA) (Arab, Middle

[1] المرجع السابق، ص 141-142.

(Eastern, Muslim, and South Asian Communities؛ ذلك لما عكسته أحداث ما بعد 2011 من تشابك التأثير والأبعاد بين أطراف وأحداث هذه المنطقة[1]. لكني لست أدري لماذا لم تقل الدراسة أن هذه المنطقة هي "العالم الإسلامي"؟!

2) على صعيد دراسات الأمن والتنمية: ويلاحظ أن مؤسسة فورد التي تُحسب ضمن مؤسسات "تيار الوسط" الفكري والسياسي في الولايات المتحدة؛ فهي ليست مؤسسة يمينية محافظة ولا يسارية بل ليبرالية "معتدلة"، فإن ثوابت السياسة الأمريكية وثيقة الصلة بالمؤسسة أطرت لأحد ثوابت عملها تجاه العالم العربي والإسلامي كمحدد عام للسياسة الأمريكية في المنطقة ومنها وإن كانت فكرة دعم إسرائيل وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي كمدخل للتنمية ودحض الإرهاب. ويظهر توجهها لتجفيف منابع "الإرهاب" في مبادرتها الذاتية بإضافة قيود على شروط المنح الخاصة بها؛ حيث أكدت على سحب تمويلها من أي منحة جامعية تنفق اعتمادها المالي من أي مصدر لنشر العنف والإرهاب والتعصب، أو تدمير أي دولة[2].

3) على صعيد دعم برامج ومشروعات في مؤسسات بحثية: بروكنجز وراند والعالم الإسلامي

أ- أنشطة بروكنجز تجاه العالم الإسلامي:

دشن معهد بروكنجز مشروع بحثي عنوانه "العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي"، عام 2001 ثم في 2002 وافتتح فرعًا إقليميًا له في الشرق الأوسط هو "مركز سابان"، واستمرت أنشطة المشروع؛ ففي السنتين الأولَيَين منه تم التركيز على عدة موضوعات هي: العامل والمشكلة الديموغرافية في العالم الإسلامي، وإمكانية تصدير النموذج السياسي التركي لبقية العالم الإسلامي، وأهمية تركيز الولايات المتحدة على جهود إنجاح وتفعيل دبلوماسيتها العامة في العالم الإسلامي. وخرجت عدة أوراق بحثية في إطار المشروع منها: ورقة "Peter Singer" حول معضلات العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي[3]، وورقة أعدها الصحفي المصري "عزت إبراهيم" حول إمكانات وآفاق التعاون بين مراكز البحث الأمريكية ومراكز البحث في العالم العربي والإسلامي[4]. كما سعى المشروع إلى مد جسور التعاون بين صناع الرأي والنخب الحاكمة في الجانبين الأمريكي والإسلامي عبر تواتر انعقاد مؤتمراته؛ نظم معهد بروكنجز مؤتمر الدوحة حول علاقة الولايات المتحدة بالعالم الإسلامي بشكل دوري لعدة سنوات: بدأت بالمؤتمر الأول في 19 - 22 أكتوبر 2002، ثم في يناير 2004، ثم في مارس 2005، ثم في 17 فبراير 2007 نظم مركز سابان مع وزارة الخارجية القطرية مؤتمرا لمنتدى أمريكا والعالم الإسلامي

---

[1]Molly Schultz Hafid, Nadia Roumani, and Archana Sahgal, U.S. Foundation Funding in the Middle East and North African (MENA) Region, Paper is based on a Report Commissioned by Asian Americans/Pacific Islanders in Philanthropy (AAPIP) with Support from the Rockefeller Brothers Fund (RBF), without date. P. 155.

[2] أحمد محرم، رؤى مراكز التمويل البحثي في الغرب لإصلاح الأمة، في: أمتي في العالم، العدد السابع: الإصلاح في الأمة بين الداخل والخارج 2005-2006، كتاب غير دوري يهتم بقضايا العالم الإسلامي، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2006، ص ص 261-283.

[3] Peter W. Singer, Time for Hard Choices: The Dilemmas Facing U.S. Policy Towards the Islamic World, *Brookings Institution Analysis Papers*, October 2002, on:
http://www.brookings.edu/views/papers/singer/20021001 htm

[4]Ezzat Ibrahim, "Arab and American Think Tanks: New Possibilities for Cooperation? New Engines for Reform?", The Saban Center for Middle East Policy, at The Brookings Institution, The Brookings Project on U.S. Policy Towards The Islamic World, Working Paper, October 2004.

بالدوحة. وتدشين فرع جديد لمركز سابان في الدوحة ليُعنى بالعلاقات بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة. وقد جاءت فكرة قيام هذا المنتدى بقرار اتخذه معهد بروكينجز عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر في محاولة للتوصل لتفاهم أكبر بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي.

علما بأنه طالما كان موضوع الصراع العربي – الإسرائيلي ومدى تأثيره على العلاقات بين العالم الإسلامي وأمريكا موضعًا لنقاشات المنتدى ولقاءاته. ومع مستجدات الثورات العربية 2011، جاءت مناقشات المنتدى في لقائه السنوي صيف 2011 على "التغيير السريع المضطرب في الشرق الأوسط وآثاره على المسلمين". وعُقد اللقاء السنوي للمنتدى عام 2013 تحت عنوان "عقد من الحوار" احتفالًا بعام المنتدى العاشر مناقشًا المشهد المتغير في باكستان وأفغانستان وآثاره الإقليمية، والصراع في سوريا وآثاره المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط. وجاء لقاء 2014 تحت عنوان "الإسلام والدمج"، وركز على المؤسسات الدينية والمجتمع المدني. ومن خلاله تم تدشين مسعى جديدًا تمثل في مجموعات تنفيذ في مدينة تمبكتو بدولة مالي من خلال إحياء ميراثها الثقافي المتنوع بهدف تعزيز الدمج والمصالحة والتطور الاقتصادي المستدام هناك. وفي لقاء المنتدى لعام 2015، كانت الموضوعات التالية على جدول أعماله: الأولويّات الإستراتيجية للولايات المتحدة والشرق الأوسط، والتعدّدية في العالم الإسلامي، ودور إيران في المنطقة، وإنهاء الحروب الأهليّة، وتطوير دور المرأة في شرق أوسط مضطرب، والجيل الجديد من الإسلاميين مع الانتفاضات العربيّة، ومُكافحة شبكات الدعاية الخاصة بـ"داعش".

أما مركز بروكنجز الدوحة (BDC) وهو الفرع الإقليمي بالوطن العربي لمركز بروكنجز العالمي، الذي تمّ افتتاحه رسميًا في 17 فبراير 2008، ويهتم بقضايا السياسات العامة المتعلقة بالمجالات المحورية الثلاثة التالية: الديمقراطية والإصلاح السياسي، والقوى الناشئة في الشرق الأوسط، والصراع وعمليات السلام في المنطقة[1]. ومن آليات دعم وتوجيه البحث العلمي في العالم العربي بفرع بروكنجز الدوحة، نجدها متمثلة في برامج الزمالة بأشكالها التالية: برنامج الزمالة غير المقيمة، وبرنامج مركز بروكنجز الدوحة وجامعة قطر للزمالة الزائرة، ومسابقة مقالة مركز بروكنجز الدوحة[2].

ب–أنشطة راند تجاه العالم الإسلامي:

جاء أشهرها مشروع مؤسسة راند حول الإسلام والديمقراطية بعد 11 سبتمبر وخرج عنه تقرير في 2004 شيريل بينارد: "الإسلام المدني الديمقراطي" الذي دعا إلى إعادة تشكيل المجتمعات الإسلامية عن طريق تشجيع ما أسموه "الإسلام المدني الديمقراطي" بتمكين دعاته من أداء أدوار نموذجية تقود هذه المجتمعات، والترويج لهم ونشر أعمالهم وتوزيعها وتشجيعهم على الكتابة لأجيال الشباب، وتوفير منابر علنية لهم، وإدخال آرائهم في مناهج التعليم الإسلامي. وفي عام 2008م صدر كتاب بعنوان "صعود الإسلام السياسي في تركيا"، وفي عام 2009 صدر كتاب بعنوان "الإسلام الراديكالي في شرق أفريقيا"، وفي 2010 أُعِد تقرير من نحو250 صفحة حول رصد وتقييم برامج نزع النزعة المتطرفة في بعض الجماعات الإسلامية عبر العالم: في الدول العربية (مصر والسعودية وليبيا واليمن)، وفي جنوب شرق آسيا وحتى تجاه مسلمي أوربا، وجاء التقرير تحت عنوان: Deradicalizing Islamist Extremists، وهو الأمر نفسه الذي عكسته موضوعات وعناوين التقارير والدراسات

[1] نادية مصطفى وآخرون، مرجع سابق، ص 84.

[2] حول تفصيل طبيعة والفرق بين كل منها، راجع:

http://www.brookings-tsinghua.cn/sitecore/content/Home/doha/projects.aspx?sc_lang=ar

المنشورة من راند حتى حينه بتركيزها الراهن على دراسة ما يتعلق بداعش ونمط تطرفها كمرتكز لتناول العلاقة الأمريكية مع العالم الإسلامي*.

ثانيًا: الدور المنوط بمؤسساتنا البحثية الممَولة من المؤسسات الخيرية الدولية

إن الدور الموازي والمكمل للأبعاد السياسية والثقافية لدور الشركات الرأسمالية الاقتصادية الأم للمؤسسات الخيرية كفورد، الذي لم ينشأ مع العولمة والنيوليبرالية؛ بل هو من أسس عملها عالميًا؛ يعكس ليس فقط ثنائية السلطة والمعرفة بل "السلطة والمال والمعرفة"، وكذلك الهيمنة الفكرية والسياسية بأدوات مالية من جهة وهيمنة سياسية بأدوات فكرية ومعرفية من جهة أخرى عبر دورها في تمويل برامج بحثية مهمة حسب طبيعة المرحلة الزمنية في السياق العالمي وطبيعة ورؤية موضع الولايات المتحدة الأمريكية فيه.

فلا بد من الإحاطة بأبعاد عملية إنتاج المعرفة، وضبط مدخلاتها وصيرورتها، ضمانًا لحريتها، وتأكيدًا على انتمائها لحضارتها. وتعد المؤسسات الممَولة من أهم محددات هذه العملية، لقدرتها على التحكم في مدخلات العملية وتوجيه حركتها، باستخدام الإمكانيات المالية، مما يطرح عديدا من التساؤلات حول استقلالية المعرفة المنتجة وفعاليتها المتوقعة في بيئتها. وفي هذا الصدد، يبرز الدور الأكاديمي للمؤسسات الخيرية وتأثيرها في دراسة العلوم الاجتماعية. إلا إن الدراسات العربية درجت عند ربط المؤسسات الخيرية بالحركة العلمية، أن تذكر تمويلها للمؤسسات التعليمية، من حيث امتداده التاريخي وآثاره الاجتماعية، فضلًا عن مقداره وأهميته النسبية مقارنة بمصادر التمويل الأخرى. ولا يحدث تقصي للأهداف العلمية لهذا التمويل وآثاره على حركة العلم وتدريسه، وهذه مساحة فراغ تنظيري. وقد أصبح التمويل المدني للمؤسسات التعليمية، في الأزمنة المعاصرة، أداة لتنفيذ سياسة وتحقيق أهداف تتعدى مجرد الإنفاق في أوجه الخير. وبطبيعة الحال تنعكس هذه الأهداف والسياسات على الحركة العلمية ذاتها. فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار أن دور الأوقاف الخيرية، كمرادف للمؤسسات الخيرية الأمريكية، في إنشاء الجامعة المدنية في مصر في أوائل القرن العشرين – بدلًا من توجيه الدعم لتنمية العملية التعليمية في الأزهر – أثَّر بشكل واضح على دراسة مختلف العلوم في مصر آنذاك ولاحقًا[1].

ثالثًا: من تبعية المعرفة للسلطة نحو دفع المعرفة لتهميش السلطة

يصدق طرح ميشيل فوكو حول السلطة والمعرفة[2] على موضوع ونطاق هذه الدراسة إلى حدٍ كبير؛ ففي تحليلاته النقدية التي اتجهت نحو المسكوت عنه في توجيه "السلطة" "للمعرفة"؛ يؤكد على أن بنية المجتمعات الحديثة والرأسمالية تهدف لإخضاع الأفراد وتطويعهم لخدمة الرأسمالية العالمية بنظمها ومؤسساتها وقواها الكبرى.

---

* فمع الثورات العربية وتأكد توقع صعود الإسلاميين للسلطة تم تركيز الدراسات المعنية بحركة الإخوان المسلمين، ومن ذلك إعداد سلسلة تقارير موثقة بشهادات حية للمعنيين بالحركة ومن هذه التقارير: تقرير عن جماعة الإخوان المسلمين في الغرب صدر في أبريل 2011 تحت عنوان:

The Muslim Brotherhood in the West: Characteristics, Aims and Policy Considerations .

ومع تعثرات الديمقراطية الوليدة بُعيد الثورات، أعدت راند في 2013 دراسة عن الدمقرطة في العالم العربي:

Democratization in the Arab World: A Summary of Lessons from Around the Globe.

ويبدو أن الحديث عن الإسلام المعتدل الذي يجب دعمه قد تم تجاوزه عبر رؤية أمريكية جديدة تعكسها طبيعة التقارير والدراسات التالية لمراكز الفكر والمؤسسات البحثية القريبة من الإدارة الأمريكية؛ فقد حملت العناوين التالية لبعض التقارير والدراسات المنشورة على الموقع الإلكتروني لمؤسسة راند (www.Rand.org) تحول هذه الرؤية بالتركيز على الحركات المتطرفة كداعش والتعامل معها، ومن هذه العناوين:

ومؤخرا في أبريل 2016 صدرت دراسة عن المرتكزات التي انطلقت منها داعش:

Foundations of Islamist State: Management, Money, and Terror in Iraq (2005–2010).

[1] ريهام أحمد محروس، مرجع سابق، ص 26–27.

[2] ميشال فوكو، المعرفة والسلطة، ترجمة عبد العزيز العيادي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1994.

وذلك على ثلاثة مستويات في سياق عمل مؤسسات الخيرية الأمريكية ونموذج فورد تحديدًا من جهة، وعلى مستوى هيمنة السلطة الحاكمة في دولنا على المعرفة والبحث العلمي:

- المستوى الأول هو إسهام مؤسسة فورد في توجيه البحث العلمي السلوكي الوضعي بما يتماشى مع حركة ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في العالم.
- والمستوى الثاني: هو سياق أثر عمل وتوجيه هذه المؤسسات للبحث في دراسات المناطق ومنها المنطقة العربية والإسلامية والشرق أوسطية والأفريقية، وربطها بأجندة الخارج وقضاياه ومصالحه وقطيعتها عن أطرها الذاتية والحضارية.
- والمستوى الثالث: عملية الإقصاء والعزل التي تمارسها السلطة الحاكمة في مجتمعاتنا بما يحول دون دور حقيقي لمؤسسات مدنية ومجتمعية موجهة لبحث علمي ومعرفة من شأنها التحرر من إسار الاستبداد. أو إعادة قوة المجتمع في مقابل الدولة القومية بنموذجها الداخلي المشوه، أو التحرر من عمليات التنميط التي تفرضها المنظومة العالمية ومؤسساتها.

فلا سبيل إذن من ضرورة التخلص من كافة صور التموضع التي سجنتنا بين حدود الخطاب الوضعي باسم "علم" هو في الأصل نتاج تاريخ حُوِّل زورًا إلى مقياس موضوعي لكل تاريخ وباسم معايير متغيرة أقيمت أساسًا ومرجعًا لكل تغيير[1].

فكما يقول المستشار البشري: "منذ الصدمة الحضارية الحديثة وذروتها في اللحظة الاستعمارية لم تُصَّدر لنا علومًا كنا بحاجة عملية إليها .. ولكن صُدّرت لنا الأسس الفلسفية والمعرفية للعلوم؛ لتقوم بدور إعادة تأسيس العقل العربي والإسلامي الحديث على المنهجية الفكرية العلمانية الغربية، وبالتالي يصير هذا العقل تابعًا لما يريده ذلك الآخر من حدود الاستفادة من تقدمه! "[2].

فحالنا هذه في دائرة التبعية الحضارية والعلمية لسلطة قوى كبرى تتحكم في المعرفة من جهة، ونظم حكم تكرس فينا تلك التبعية –حيث المجتمعات والدول التسلطية، وفق "ستيفن وولت"، لا يعنيها تشجيع البحث العلمي؛ فهي تتباهى بالنخب الديكورية من المتعلمين والمهنيين، لكنها أبدًا لا تسعى مسعًى حقيقيًا لتأسيس أجيال من العلماء، خاصة في العلوم الاجتماعية، لأن ذلك من شأنه تطوير المجتمع وخروجه عن النطاق الذي تسير تلك النظم التسلطية في فلكه الضيق[3]. ومن ثم، فلا بد للخروج من هذه الدائرة المفرغة وكسرها بإعادة دور المجتمع في توجيه المعرفة وخلق سلطتها.

رابعًا: الوقف في الخبرة الإسلامية: نموذج لدور الأمة في دعم سلطة المعرفة

اعتادت الحضارة الإسلامية، لقرون طويلة منصرمة، على خلق مؤسسات أهلية داعمة لإنتاج الفكر والمعرفة، مستقلة ماديًا عن مؤسسات الدولة، بحيث توظف قدراتها المالية لتمويل الحركة العلمية والبحثية، دون تدخل الدولة المباشر في صيرورة عملية الإنتاج المعرفي. وبناءً على ذلك، تجلت الحرية الأكاديمية في الحضارة الإسلامية، منتجة معرفة منتمية ومستقلة وفعالة. ويلاحظ أن مؤسسة الوقف الإسلامي قد تمتعت في مراحل تاريخية سابقة باستقلالية إدارية عالية، مكَّنتها من تنويع أنشطتها الاجتماعية، مما

---

[1] محمد علي الكردي، نظرية المعرفة والسلطة عند ميشيل فوكو، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، د.ت.، ص 12-13.

[2] من نص كلمة المستشار طارق البشري خلال احتفالية مركز الحضارة للدراسات السياسية بالقاهرة بمناسبة مرور خمسة عشر عامًا على تأسيسه بتاريخ 22 نوفمبر 2012، متاح على الموقع الرسمي للمركز:

www.hadaracenter.com

وحول هذا المعنى بشكل مفصل راجع: طارق البشري، ماهية المعاصرة، سلسلة المسألة الإسلامية المعاصرة، القاهرة: دار الشروق، ط3، 2007، ص 7-14.

[3] Stephen M. Walt, Is IR Still an American Social Science?, June 6, 2011, available at:
www.foreignpolicy.com/posts/2011/06/06/is_ir_still_an_american_social_science

سمح لها بممارسة دور ريادي في مجتمعاتها. إلا إن تقلُّص هذه الاستقلالية تدريجيًا لصالح هيمنة الدولة على نشاط مؤسسة الوقف تحديدًا، والأنشطة الاجتماعية بصورة عامة، قد أضعف الدور الريادي لهذه المؤسسة[1].

يطرح د.البيومي عددًا من الإجراءات والتوصيات الخاصة بإعادة إحياء دور الوقف الإسلامي لنهضة المجتمعات[2] والدفع به كسلطة للمعرفة، أولها بيان ما يعتريه من إشكاليات ومعوقات تفعيل:

أدتْ كثافةَ تدخلات الدولة الحديثة في قطاع الأوقاف وفي استثمار موارده وتوظيف عوائده؛ إلى تقويضِ الفعالية الاجتماعية لهذا النظام، وأفقدته أهم وظائفه التي تمثلت تاريخيًا في تحقيق التوازن بين المجتمع والدولة، وبناء مجال تعاوني مشترك بينهما. وبعد عقود طويلة من تلك التدخلات تأكدَ أن الدولة الحديثة قد مارست أسوأ أنواع التحيز ضد الذات الحضارية للمجتمعات الإسلامية عبر سياسات الدولة العربية الحديثة تجاه نظام الأوقاف.

على صعيد الحالة المصرية، فثمة مشكلات عدة أعاقت الدور التنموي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الوقفية الوطنية في دعم البحث العلمي نتيجة مجموعة الإجراءات والأطر القانونية الحاكمة والتي حجمت دور الوقف عامة في الحياة المدنية منذ ثورة يوليو 1952.

الأمر الذي كانت أبرز ثماره على الجانب السياسي وحتى ما بعد ثورة يناير حينما أثيرت قضية التمويل الخارجي لمؤسسات المجتمع المدني ومنها المراكز التي تقوم بتدريب أو تأهيل للعمل السياسي. فضلا عما لعبته الأذرع الإعلامية من تشويه كافة أشكال التعاون بين مؤسسات مدنية داخلية بحثية كانت أو غير بحثية ومؤسسات التمويل الخارجي. وعلى الرغم من أن مؤسسة فورد تحديدًا لم تكن من المنظمات الممولة أو المانحة المدرجة كمؤسسات لعبت دورًا سياسيًا مشكوكًا فيه خلال فترة ثورة يناير وما تلاها من أزمة التمويل الخارجي، وفق ورقة عمل قدمها د.محمد العجاتي[3] في هذا الشأن، فإن مما أثاره الموضوع ضمن ما أثار ضرورة عودة دور قوي لمؤسسات وقفية وطنية تدعم البحث العلمي عامة وفي مجال العلوم السياسية بشكل خاص.

- حولت التقنينات الحديثةُ نظام الوقف الإسلامي في كثير من البلدان الإسلامية إلى قطاع من قطاعات الإدارة البيروقراطية الحكومية؛ قد أدى إلى تغيير هوية نظام الوقف برمته؛ إذ غيرت هويته من كونه "صدقة جارية" إلى ما يشبه "وصية بالمنافع". كما أدت تلك التقنينات إلى نقله برمته من النسق الفقهي المفتوح ذي المرونة العالية، إلى النسق القانوني المغلق ذي المرونة المنخفضة. وعليه فإن عملية تقنين فقه الوقف يتعين أن يعاد النظر فيها، وأن يتم تعديلها وفق المعايير الذاتية لنظام الوقف من حيث استقلاليته، وانفتاحه واستيعابه لمختلف الفئات الاجتماعية، وخدمته للمجتمع والدولة معًا. مشيرًا في هذا السياق إلى عدد من التقنينات الوقفية العربية الحديثة.
- فرض السيطرة الحكومية على نظام الأوقاف في أغلب البلدان الإسلامية، وتفكيك أصوله المادية، وتشويهه في الوعي الاجتماعي العام؛ كل ذلك أدى إلى فصل هذا النظام عن مؤسسات المجتمع المدني، وتجفيف منابع تمويلها المحلي، ومن ثم انفتحَ البابُ واسعًا أمام التمويل الأجنبي لكثير من مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته. والعبرةُ من هذا الدرس هي أن نجاح الجهود الرامية إلى تقوية المجتمع المدني في البلدان الإسلامية سيظل مرهونًا بتجديد الوعي الصحيح

---

[1] ريهام أحمد محروس خفاجي، مرجع سابق، ص 25.

[2] إبراهيم البيومي غانم، تجديدُ الوعي بنظام الوقفِ ومقاصدِه، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية ودار البشير للثقافة والعلوم، 2015، ص ص 5-7. وراجع بيانها المفصل عبر فصول الكتاب.

[3] Mohamed Elagati, Foreign Funding in Egypt after the Revolution, Working Paper, Cooperation between: European Think Tank for Global Action (Fride), Arab Forum for Alternatives (AFA), and International Development Organization Based in the Hague (Hivos), 2013.

بنظام الوقف وإعادة وصله بمختلف مؤسسات المجتمع المدني؛ والمجتمع المدني هو في الوقت نفسه المجال الحيوي الأصيل لعمل نظام الوقف. وقدم د.البيومي بعض الاجتهادات من أجل تصويب العلاقة بين نظام الوقف، والمجتمع المدني، والدولة، في مجالات مختلفة، ومنها مجال التعليم على سبيل المثال، لا يسع هذه الورقة الدخول في تفصيلها.

- بالإمكان كذلك تطوير نماذج وقفية حديثة؛ حيث إن نظام الوقف وفق الخبرة الإسلامية ما قبل دولة الاستقلال الحديثة كان ولا يزال نسقًا فقهيًا ومجتمعيًا مفتوحًا على مختلف الفئات الاجتماعية. وكان، وللأسف لم يعد، نظامًا استيعابيًا لمختلف التجارب الإنسانية الناجحة في مجالات العمل الخيري، وفي تعزيز مؤسسات المجتمع المدني.

خاتمة:

بات الوضع الراهن للوطن والأمة يدفع بضرورة الالتفات والتوجه نحو دعم وتشجيع دور المؤسسات المدنية والوقفية في تمويل ورعاية البحث العلمي ومؤسساته، بل والمؤسسات التعليمية كذلك؛ لاسيما في ظل تحول الاقتصاد المصري والعربي عمومًا نحو الاقتصاد النيوليبرالي الذي تكف الدولة ومؤسساتها فيه من القيام بالأدوار الاجتماعية والتعليمية من جهة، وحاجتنا إلى دور البحث العلمي في حل المشكلات الهيكيلية في المجتمع والاقتصاد.

وقد جسَّد دعم المؤسسات الخيرية للمشروعات والمراكز البحثية في الجامعات الأمريكية، أهمية دور المجتمع المدني في دفع الحركة العلمية. ففي ظل الارتفاع المطرد في نفقات الجامعات مقابل الانخفاض المستمر في مواردها – فضلًا عن آثار التضخم الاقتصادي – بات البحث عن التمويل الخارجي ضرورة لتسيير الحركة الأكاديمية في هذه الجامعات. فقد واجهت الجامعات الأمريكية صعوبات مالية متفاقمة بسبب التزايد المطرد في أعداد الطلاب والنفقات الجارية لتمويل العملية التعليمية، بجانب ارتفاع نفقات البحث العلمي. وقد أخفقت إدارات الجامعات في سد هذا العجز المتزايد بين المصادر والاحتياجات في ميزانياتهم السنوية، مما دفعهم نحو الاهتمام بتفعيل التمويل المدني[1].

مع ضرورة وضع ضوابط للاستعانة بالمؤسسات الدولية في تمويل خطط تطوير البحث العلمي وأجندة قضايا المشروعات البحثية المحلية، ومن أهم هذه القواعد الضابطة أن يبلور صناع السياسات العلمية والتعليمية رؤى مستقلة، فضلًا عن أهداف مرحلية وسياسات تنفيذية للحركة البحثية والتعليمية.

وفي هذا الشأن، يشير الباحث الهيثم زعفان في دور التمويل الغربي في العالم الإسلامي إلى مجموعة توصيات مهمة[2] حول دعم الوعي لدى المعنيين بالبحث العلمي من إشكاليات التمويل الخارجي والدفع بوقفيات إسلامية بديلة في هذا الصدد:

- العمل على ترجمة الأعمال البحثية والدراسات الغربية التي تكشف مفاسد مؤسسات التمويل الدولية وسقطاتها وسوءاتها، وعلاقاتها بأجهزة المخابرات الدولية، والعمل على توفير هذه الترجمات في سلاسل صغيرة يسهل تداولها والاهتمام بها.

- عقد مجموعة من الدورات التدريبية للباحثين والمفكرين والكتَّاب والإعلاميين الوطنيين الذين يرفضون التمويل الغربي، ومدِّهم بكافة المعلومات المرتبطة بحركة التمويل الغربي وما يشوبها من سوءات؛ وذلك حتى يتم توجيه الرأي العام لرفض هذه الظاهرة ولفظ المتعاطين معها.

---

[1] ريهام أحمد محروس خفاجي، مرجع سابق، ص ص222-223.

[2] الهيثم زعفان، التمويل الغربي بين الجاسوسية والتغريب، 15/12/2010، موقع البيان:www.albayan.uk.co

ولمزيد من التفصيل راجع كتاب لنفس الباحث بنفس العنوان: الهيثم زعفان، "التمويل الغربي وشراء الفكر في العالم العربي"، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، 2011.

- السعي لعمل وقفية إسلامية تكون بمثابة مظلة تمويلية للمراكز البحثية والفكرية الحاملة لهمِّ الأمة وأزماتها ومشكلاتها ومشروعاتها النهضوية، ومن خلال هذه الوقفية يمكن تحصين الباحثين، والمفكرين، والإعلاميين المسلمين الأكفاء من الوقوع في براثن التمويل الغربي وأسر المؤسسات التمويلية ومشروعاتها التغريبية والاستخباراتية.

- محاولة جذب رجال الأعمال وأصحاب الأموال لتمويل المشروعات البحثية التي تخدم الأمة الإسلامية ونهضتَها وتقدُّمَها، ويمكن في هذا الصدد استحداث وظيفة اختصاصي تسويق المشروعات البحثية داخل المراكز البحثية؛ بحيث تكون مهمته فتح قنوات اتصال مع الشركات ورجال الأعمال لتقديم الدعم الشفاف للمشروعات البحثية والفكرية.

- السعي لعمل شبكة أو ائتلاف للمراكز البحثية الساعية لنهضة الأمة الإسلامية وصد المشروعات التغريبية، على أن يُصحَب الائتلاف بصندوق مالي لرعاية الباحثين والمشروعات البحثية، ودعوة قوى المجتمع العربي والإسلامي للمساهمة المالية والعينية في هذا الصندوق.

- كما لفتت خبرة بعض المواقع الإلكترونية القائمة على فكرة منصات التمويل الجماعي (crowdfunding) كنوع من التكافل التشبيكي بين الأفراد لتمويل مشروعاتهم بعيدًا عن سلطة رأس المال عامة وسلطة المؤسسات الدولية المانحة وما وراءها من أطر هيمنة .. بيد أن حالة الفجوة الرقمية في مجتمعاتنا تعد أحد أبرز معوقات انتشار هذا النمط التمويلي "الأهلي".

*****

تدفق الااستثمارات الصينية في هوليوود

سارة عماد *

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تفاعلات اقتصادية وتجارية قوية على المستوى العالمي، كما اتّسمت هذه المرحلة التي يشهدها النظام الدولي بتداخل القضايا الثقافية مع القضايا الاقتصادية في إطار العلاقات الدولية السياسية، لذلك أثرت بطبيعتها على طبيعة دراسة الاقتصاد السياسي الدولي. على هذا النحو، تعرض هذه الورقة نموذجًا تطبيقيًا لإحدى القضايا المعاصرة التي يشهدها النظام الدولي حاليا الذي يتّسم بالتعقيد ويمكن اعتبارها مثالًا حيًا على هذا التداخل في الموضوعات السياسية والثقافية والاقتصادية.

لقد تدفقت الاستثمارات الصينية في هوليوود بشكل ملحوظ في يونيو 2016، حيث قامت عدد من شركات الإنتاج الصينية الضخمة بعدد من الصفقات التجارية في هوليوود، وتضم هذه الشركات شركات مثل: "تانج للإعلام"، "المجموعة الصينية للإنترنت"؛ والتي أعلنت شراءها لواحدة من أكبر وكالات تمويل وبيع أفلام هوليوود في صفقة من أكبر الصفقات التجارية في هذا المجال[1].

لم يكن هذا النوع من الاستثمارات الصينية هو الأول من نوعه، فقد سبقت هذه الصفقة الاستثمارية استثمارًا آخر من قِبل أغنى رجل أعمال صيني "وانج جيانلين" صاحب شركة الإنتاج "داليان واندا" الذي قام باستثمار قيمته 3.5 بليون دولار لوكالة أخرى خاصة ببيع وتمويل أفلام هوليوود التي أنتجت أفلامًا عالمية شهيرة مثل Godzilla و Pacific Rim. لم يحظَ القطاع الخاص الصيني بهذا النصيب من الاستثمار وحده، حيث قامت عدد من شركات الإنتاج التابعة للدولة أيضا بالمساهمة في هذا الاستثمار[2]. وتستعرض هذه الأوراق الأسباب وراء زيادة نسبة تلك الاستثمارات.

أولًا– العوامل الداخلية الصينية:

أولا، يرى بعض المحللين أن هناك العديد من الدوافع التي شجعت الصين على القيام بمثل هذه الاستثمارات الضخمة: أولها هو تباين رؤى الفواعل الاقتصاديين والمستثمرين في الصين حيث يعمل كل منهم وفقًا لرؤيته وبما يحقق مكاسب ومصالح أكبر. هناك بعض الشركات الصينية التي تعيش حالة من الانتعاش الاقتصادي بسبب ارتفاع الأسعار والقيم في سوق البورصة الصيني، حيث لديها القدرة على ضخ أموال والإنفاق بأسعار مرتفعة. وعلى صعيد آخر، فضلت الشركات الأخرى الاستثمار خارج البلاد، حيث ازدادت مخاوفهم من انخفاض قيمة العملة في المستقبل، لذا كان عليهم الارتباط بالسوق العالمي[3].

ثانيًا، يسعى المستثمرون الصينيون إلى الاستفادة من الخبرات الأمريكية في صناعة السينما في الوقت الذي تصاعدت فيه رغبة الطبقة الوسطى في الصين في الترفيه والاهتمام بالسينما نظرًا لزيادة نصيب الفرد من الدخل الذي زاد عشرين ضعفًا في الجيل الواحد. في عام 2014، حققت صناعة الأفلام الترفيهية في أمريكا فائضًا تجاريًا بحوالي 16.3 بليون دولار وفقًا لجمعية السينما الأمريكية مما يعكس رغبة المستثمرين الصينيين في تحقيق أرباح مماثلة[4].

---

*طالبة ماجستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[1] Garrahan, Matthew, and Henny Sender. "Chinese Investors Flood into Hollywood." *Financial Times*, June 2016. Accessed November 25, 2016. https://www.ft.com/content/2cb93908-2c65-11e6-bf8d-26294ad519fc.

[2] ibid.

[3] ibid.

[4] ibid.

ثالثًا، شهد سوق الأفلام الصيني نموًا كبيرًا حيث تحدت إيرادات شباك التذاكر الصينية تباطؤ النمو الاقتصادي من خلال إضافة شاشات عرض لسوق السينما الصيني، الذي من المحتمل أن يتجاوز السوق الأمريكي ليكون أكبر سوق سينمائي في العالم في 2017[1].

ثانيًا-الجانب الأمريكي:

رحبت أمريكا بالاستثمار الصيني بشكل كبير، فأمريكا تعتبر الصين من أكبر أسواق الأفلام في العالم، حيث عانت الولايات المتحدة الأمريكية كثيرًا من نظام الكوتة الصيني الذي تضعه على الأفلام الأجنبية وبالأخص الأمريكية والذي يقيد انتشارها بشكل واسع في الصين. ففي فبراير 2012 بموجب صفقة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية،، خففت الصين القيود على استيراد الأفلام الأمريكية وعرضها في الصين، بالتالي زاد عدد الأفلام الأمريكية – من فئة 3D و IMAX - المسموح عرضها في الصين ليصبح 34 فيلمًا بدلًا من 20، وبناءً عليه زادت الإيرادات والعائدات الأمريكية من 13% إلى 25% لكن في الوقت نفسه كان له أثره على الإنتاج السينمائي المحلي للصين[2].

من الناحية الأخرى، واجهت الولايات المتحدة الأمريكية تحديات أعاقت انتشار الأفلام الأمريكية في الصين، لقد مَرّرت الصين قانونًا يهدف إلى نشر قيم الاشتراكية وينعش الحياة الثقافية والروحانية لدى الشعب الصيني بما يتوافق مع قيم الاشتراكية. على هذا الأساس، وضعت قواعد ثابتة تنظم صناعة الأفلام وتراقب توافقها مع تلك القيم، فمن غير المسموح أن تُصنع أفلام تنافي القانون والدستور الصيني أو تهدد الأمن القومي الصيني أو الإضرار بالكرامة والمصالح الصينية أو داعية للإرهاب والتطرف، ويشرف على تطبيق هذا القانون هيئة رقابية رسمية خاصة بالمنتجات الإعلامية والصحفية في الصين؛ ويفترض أن يتم تطبيق هذا القانون في مارس 2017[3]، إذ لا زالت تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من القيود الصينية على أفلامها بالرغم من زيادة الكوتة.

ثالثًا- منظورات الاقتصاد السياسي الدولي والاستثمار الصيني في هوليوود:

في الواقع يمكن تحليل هذه القضية في إطار دراسة اتجاهات الاقتصاد السياسي الدولي من خلال منظورات مختلفة، فهذه القضية تعكس أبعاد متعددة منها؛ الاقتصادي، القيمي (الثقافي) والسياسي، والمحدد لاختيار المنظور هو الجانب الذي ننطلق من خلاله للتحليل والتفسير، فلا يمكن الجزم بأن هناك منظورًا واحدًا يمكن من خلاله تفسير هذه السلوكيات والتفاعلات.

1- المنظور الليبرالي الجديد

للمنظور الليبرالي الجديد رؤية خاصة لكل من الوجهين الاقتصادي والسياسي، لكن في هذا إطار هذه القضية يمكن اللجوء لرؤية المنظور الليبرالي الجديد في بعده الاقتصادي ومبدأ الاعتماد المتبادل الدولي على وجه التحديد[4]. **البعد الاقتصادي** في هذه القضية يتمثل في المصالح التجارية والاقتصادية المشتركة بين الولايات المتحدة والصين، حيث يعكس هذا النموذج مبدأ

[1] Sender, Henny. "China Steps up Investment in Hollywood." *The Financial Times*, June 2, 2016. Accessed November 25, 2016. https://www.ft.com/content/b7b68826-2878-11e6-8b18-91555f2f4fde.

[2] Hennock, Mary. "Boost for Hollywood Studios as China Agrees to Ease Quota on US Films." *The Guardian*, February 20, 2016. Accessed November 25, 2016. https://www.theguardian.com/world/2012/feb/20/china-eases-import-quota-hollywood-films.

[3] Evans, Alan. "China Passes Law to Ensure Films 'serve the People and Socialism'" *The Guardian*, November 8, 2016. Accessed November 25, 2016. https://www.theguardian.com/film/2016/nov/08/china-passes-film-industry-law-box-office-fraud.

[4] د.نادية مصطفى. "نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد" ، السياسة الدولية October 1985, صص914-886 .

الاعتماد المتبادل بين الطرفين بشكل كبير وواضح. كل من الصين والولايات المتحدة يعتمد على الآخر لإيمانهم بالمصالح والمكاسب المشتركة المطلقة الناتجة عن هذا التفاعل. فهي علاقة شديدة التعقد نظرًا لعلم كل من الطرفين بضرورة استمرار هذه العلاقة ولعلمهم أيضًا بالأضرار التي ستنتجج في حال إذا قرر أن ينفصل أحد الطرفين، فهو الخاسر في النهاية.

لذلك نجد قبولًا وترحيبًا كبيرًا لدى الولايات المتحدة بالاستثمارات الصينية بالرغم من القيود التي تضعها الصين سواء من خلال الكوتة أو الرقابة الصينية المحتملة على مضمون أفلام هوليوود التي ستنتج عن تدفق تلك الاستثمارات. فالولايات المتحدة ترغب في الحفاظ على أكبر أسواق الأفلام في العالم، أي ضمان استمرار أفلامها في اختراق الأسواق الصينية بما يحقق لها عائدات وأرباح هائلة. في الوقت نفسه، لوحظ أن الإنتاج الصيني للأفلام أصبح في تزايد مستمر كما آمنت القيادات الصينية أن مجال صناعة السينما هو أحد أهم مصادر الدخل القومي، لذلك يجب على الصين أن تستفيد بالقدر الكافي من الخبرة الأمريكية في هذا المجال.

النزعة القومية دائما ما تكون حاضرة في السلوك الصيني، لذلك نجد إصرار الصين على الشراكة الصينية في صنع الأفلام الأمريكية حتى تسمح بدخولها للعرض في الصين. أي تشترط اللجوء إلى شركات إنتاج وتوزيع صينية وفنيين سينمائيين صينيين للمشاركة في صنع الفيلم، بالتالي تضمن أن تلعب الفواعل المحلية دورًا في صناعة السينما حتى لا يقف عملها نهائيًا على أثر دخول الاستثمارات الأمريكية.

من **الناحية السياسية**، يمكن تفسير تهافت الطرفين على استمرار وبقاء هذا التفاعل الاقتصادي من خلال مفهوم القوة الناعمة في العلاقات الدولية الذي دشنه "جوزيف ناي" لما تحمله هذه القضية من تأثير على شكل العلاقات الدولية وهيكل النظام الدولي. فالقوة الناعمة في الأساس تهدف إلى إحداث تغيير أو تأثير في سلوك الطرف الآخر بغرض تحقيق أهداف الطرف الأول، ومن آليات القوة الناعمة الثقافة، القيم السياسية والسياسات الخارجية[1].

إلى جانب العنصر الاقتصادي القائم والذي يعتبره الطرفان هو مصدر للقوة والتأثير، نجد أن الجانب السياسي الأيديولوجي يلعب أيضا دورًا كبيرًا. لا يمكن إنكار أن الصين حاليًا تسعى جاهدة لتُكون قوة عظمى متحدية القوة الأمريكية في الوقت الذي يتضاءل فيه الدور العالمي الريادي للولايات المتحدة في الوقت الحالي. أي أن الهيمنة الأمريكية لم تعد موجودة بالشكل الذي كانت عليه بعد انتهاء الحرب الباردة. لذلك نجد أن الصين – ذات الأيديولوجية الاشتراكية – تحاول جاهدة أن تسلك نفس الطريق الذي سلكته الولايات المتحدة الأمريكية واتباع نفس الآليات لضمان تحقيق مكانة ريادية في النظام الدولي تؤثر على هيكله لصالحها. بالتالي تسعى الصين من خلال استثماراتها في هوليوود إلى الهيمنة والتحكم بأكبر قدر ممكن في صناعة السينما العالمية. هذا بالإضافة إلى محاولاتها لمواجهة القيم الليبرالية التي تُنشر من خلال الأفلام الأمريكية ومحاولة نشر أيديولوجيتها الاشتراكية أو بحد أدنى محاولة حمايتها من الاختراق بشتى الطرق والتي من ضمنها تمرير قانون لمراقبة محتوى الأفلام التي تُعرض في الصين لتتماشى مع قيم الاشتراكية.

كل من الطرفين يعلم جيدًا قيمة امتلاك وسائل المعرفة ووسائل الاتصال والإعلام في هذا العصر المعلوماتي، ومدى تأثيرها على تشكيل الرأي العام. فهي تلعب دورًا في تكوين رؤية عن شكل النموذج القائد الذي تَحتذي به الدول الأخرى مثلما روّجت الولايات المتحدة بجدارة لقيم الليبرالية والحضارة الغربية من قبل.

---

[1]Nye. Jr, Joseph S. *Bound To Lead: The Changing Nature Of American Power*. 978-0465007448. New York, United States of America: Basic Books L.L.C, 1991.

1- الاتجاه النقدي في الاقتصاد السياسي الدولي

إن أغلب الاتجاهات النقدية تؤمن بضرورة الاهتمام بالأبعاد القيمية والمعيارية في تحليل قضايا وظواهر الاقتصاد السياسي الدولي نظرًا لما فرضه واقع هيكل النظام الدولي من تغير في طبيعته وقضاياه. كما اهتمت تلك الاتجاهات بعناصر وقضايا تختلف عن التي تبنتها الاتجاهات التقليدية، أهمها هي عنصر الثقافة والنماذج المعرفية المرتبطة به. وانطلاقا من إيمان الاتجاه النقدي بأن القيم والأخلاقيات هي مصدر تأسيسي ومنشأ للقوة وليست محسنة لها، نجد أننا أمام نموذج تطبيقي لمثل هذا المبدأ[1].

العلاقة بين السلطة و المعرفة: قضية الاستثمار الصيني في هوليوود ذات أجندة قيمية ومعيارية جديرة بالاهتمام. فالأفلام السينمائية هي من أهم وأقوى آليات التأثير وتشكيل الرأي العام العالمي. كما تعكس بشكل قوي مسألة العلاقة بين السلطة والمعرفة في الاقتصاد السياسي الدولي.

لقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في الهيمنة على النظام الدولي على أفلام السينما لتصدير صورة خاصة عن الولايات المتحدة الأمريكية كنموذج القائد العالمي الذي يجب على باقي الدول أن تقتضي به، فهو نموذج خارق لا يُهزم أو ينهار وباقٍ دائما حيث انعكست هذه الصورة في سلسلة أفلام سوبر مان وبات مان. كما نجحت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أفلامها في نشر قيم الليبرالية والحريات الاجتماعية كهدف على الجميع أن يحققه. إذا لا يمكن إنكار فضل الأفلام السينمائية وصناعة السينما بشكل عام على ما وصلت إليه الولايات المتحدة اليوم.

بنفس الطريقة، تؤمن الصين بأن الأفلام السينمائية هي جزء لا يتجزأ من تحقيق مشروع الهيمنة ونشر أيديولوجيتها القومية الاشتراكية كقوة عظمى قادمة. بالتالي هي تؤمن أيضا بإمكانية إحلال الحضارة الكونفوشيوسية محل الغربية كنموذج معرفي يمكن تصديره للرأي العام العالمي للاقتداء به. إذ أن صناعة الأفلام السينمائية بالنسبة للصين هي آلية قوية لكسر الهيمنة الأمريكية السائدة وبذلك جديرة بالاستثمارات من قبل القطاع العام والقطاع الخاص الصيني.

في هذا الإطار يمكن طرح التساؤل حول دور دول وحضارات العالم الثالث. هذا لأن التنافس لا يزال قائمًا بين القوى العظمى متغافلًا عن حق دول العالم الثالث ونماذجهم المعرفية في التمثيل العالمي. حيث ظلت السينما ووسائل الإعلام والاتصال الأخرى سلاحًا يحصل عليه الأقوى فقط. لذلك عاشت دول العالم الثالث طوال العقود الماضية في ثنائيات قطبية أدت دائما إلى حيرة وتشتت حول معرفة ذواتهم وهوياتهم الأصلية.

ليس من المستغرب أن نجد تدفق استثمارات في صناعة السينما العالمية من قبل أطراف جدد على الساحة الدولية. فاختراق الهيمنة الأمريكية على صناعة السينما دفعت بفواعل جدد للتفاعل مع هذا التغير الطارئ والمشاركة فيه أيضا. فهناك تدفق ملحوظ من قبل فواعل جدد على الساحة الدولية،، على سبيل المثال النموذج الهندي "بوليوود" الذي يُعد نافذة حقيقية لخروج الفن والثقافة والحضارة الهندية للعالم. تسير على نفس المنوال أيضا تركيا من خلال غزو مسلسلاتها وأفلامها الأسواق الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. كذلك نجد النموذج المكسيكي الذي نجح في الارتقاء للعالمية من خلال الأفلام والمخرجين السينمائيين الذين حصلوا على الأوسكار مؤخرًا مثل المخرج السينمائي Alejandro González Iñárritu في 2015 عن فيلم Birdman.

---

[1] Brassett, James, and Christopher Holmes. "International Political Economy and the Question of Ethics." *Review of International Political Economy*, 1466-4526, 17, no. 3 (August 2010): 425-53. Accessed November 25, 2016. doi:10.1080/096692290903507201.

إذا تشير جميع تلك المؤشرات إلى إيمان هؤلاء الفواعل الجدد في النظام الدولي بضرورة امتلاك أدوات المعرفة والتكنولوجيا كوسيلة لتحقيق التمثيل الذاتي وكسر الهيمنة الأمريكية في نفس الوقت ومن ثم الحصول على المزيد من السلطة كما هو واضح بالأخص في النموذج الصيني.

*****

عروض كتب

ومقالات

الاقتصاد السياسي الدولي: مقدمة للأنظمة والاقترابات والإشكاليات*

محمود خليفة**

مقدمة:

يعد هذا الكتاب كتابًا مدرسيًا يبلغ عدد صفحاته (484) صفحة قُسمت إلى ثمانية فصول تعرض العديد من وجهات النظر والرؤى بشأن الاقتصاد السياسي الدولي، ففي واقع الأمر وكما سنرى في الفصول القليلة التالية إن وجهات النظر أو رؤى الذين يكتبون أو يفكرون بالاقتصاد السياسي الدولي غالبا ما تكون مختلفة بشكل جذري. فحتى بين هؤلاء الذين يتشاركون في الأفكار الرئيسية يوجد بينهم اختلافات حادة.

ونستعرض فيما يلي فصول هذا الكتاب وأهم ما تم طرحه من نقاط وما خلصت إليه:

الفصل الأول: إزالة الغموض الذي يكتنف العالم المعقد للاقتصاد السياسي

واحد من أغراض أو أهداف ذلك الفصل التمهيدي هو التعرف على العالم المعقد بشكل متزايد للاقتصاد السياسي الدولي أو العالمي. وفي ذات الوقت هناك العديد من الأفكار الأساسية التي أريد أن يضعها الكاتب في الاعتبار عن قراءة بقية هذا الكتاب؛ أولاً، لا يوجد نهج أو اقتراب محدد أو نظرية نهائية في الاقتصاد السياسي الدولي. ثانياً، كما أنه لا يوجد نظرية محددة أو نهائية لا يوجد أيضا اتفاق عام حول كيفية تعريف أو تحديد ما الذي يشمله الاقتصاد السياسي الدولي على الأقل خارج نطاق الاهتمامات التقليدية للتجارة الدولية– التمويل والإنتاج –. ثالثاً، قدمت العولمة عناصر أو أطرًا هامة بل مركزية حديثة داخل الاقتصاد السياسي الدولي، وهي على وجه التحديد تغير علاقات القوة؛ ظهور مجموعة من الفاعلين الإضافيين (المنظمات من غير الدول)، تغيير أو تعديل الديناميات العالمية عبر التطور أو الابتكار التكنولوجي. رابعاً، بغض النظر عن الاختلافات التنظيرية والجدالات تستلزم دراسة الاقتصاد السياسي الدولي أن نأخذ مسالة "القوة" في الاعتبار، ما هي القوة، ومن لديه القوة، وكيفية توزيع وممارسة القوة على نحو جاد أو خطير. فالقوة ليست بعيدة عن العالم الاقتصادي، بل إنها جزء لا يتجزأ من العالم الاقتصادي، والعالم الاجتماعي ككل.

الفصل الثاني: النظريات التأسيسية للاقتصاد السياسي الدولي: المدخل غير التقليدي للمذهب أو النزعة التجارية، الليبرالية والماركسية

في واقع الأمر انقسم الباحثون في الاقتصاد السياسي الدولي منذ فترة طويلة بين ثلاث مدارس رئيسية؛ وهي المذهب التجاري، والماركسية، والليبرالية.

تؤكد المناقشة التي تم عرضها في هذا الفصل، أن الاقتصاد السياسي الدولي ليس فقط حقلًا مثيرًا للجدل، بل أيضًا يبدو فوضويًا. ويطرح هذا الفصل سؤالًا رئيسًا هو: كيف ينبغي لطلاب الاقتصاد السياسي الدولي التعامل مع أو الاقتراب من تلك المناقشات أو المداولات المتنوعة؟ وهنا بعض الاقتراحات؛ أولاً، استخدام تلك المناقشات أو المداولات كوسيلة ملائمة لتعريف أو تحديد النقاط الرئيسية للخلاف في الاقتصاد السياسي الدولي. ثانياً، استخدام الجدالات التي لا زالت مستمرة في الاقتصاد السياسي الدولي كأساس حيوي لا زال موجودًا لفهم وتفسير الاقتصاد السياسي العالمي. ثالثاً، استخدام المداولات أو المناقشات

---

* Timothy C. Lim, International Political Economy : An Introduction to Approaches, Regimes, and Issues, (2014) available at the following link :

http://www.saylor.org/courses/books

**طالب دكتوراة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

التنظيرية كنقطة انطلاق هامة لإعادة فحص الأسئلة القديمة، أو لطرح أسئلة جديدة تماما حول الاقتصاد السياسي الدولي كما تم مناقشته في الفصل الأول. وتعد الأسئلة التي يطرحها الباحثون حيوية لعملية الفهم والتفسير. مع وضع جميع تلك الفرضيات في الذهن لاستمرار عملية اكتشاف وفهم الاقتصاد السياسي الدولي.

الفصل الثالث: النظريات المعاصرة للاقتصاد السياسي الدولي

على الرغم من استمرار سيادة النظريات التأسيسية الثلاث (الليبرالية – الماركسية – النزعة التجارية) حتى اليوم، بل ما زالت المحور الرئيسي لتفكير الأكاديميين وغير الأكاديميين على السواء، فيمكن القول باختصار أن أفكار تلك النظريات الثلاث أصبحت متأصلة بشكل جذري في عالمنا الآن، ومع ذلك هناك نظريات تعد جديدة نسبيًا أو معاصرة، أي ظهرت في ذلك الحقل منذ ما يقرب من ثلاثة أو أربعة عقود، وينبغي على أي طالب للاقتصاد السياسي الدولي أن يكون على دراية بها. ففي حقيقة الأمر تتضمن تلك النظريات المعاصرة هيكلًا متنوعًا من الاقترابات من شأنها تفنيد أو إعادة النظر في معظم الفرضيات الأساسية التي تستند عليها النظريات التقليدية. وتلك الاقترابات أو المناهج هي؛ ما بعد الوضعية، التأسيسية، البنائية. وتلك الفئة من الاقترابات تتحدى بشكل رئيسي الاعتقاد الشائع على نحو كبير بأن العلوم الاجتماعية تستطيع إنتاج أهداف أو حقيقة مجردة أو خالية من القيمة، فتلك الاقترابات تؤكد أن العالم الاجتماعي هو موضوعي لا محالة.

وفي ضوء ما تقدم فقد سلط الكاتب الضوء على ما يلي:

1- نظرية الاستقرار المهيمنة Hegemonic Stability Theory.
2- نظريات ما بعد الهيمنة Post-Hegemonic Theories.
3- مباريات المستوى الثنائي والاقتصاد السياسي الدولي.
4- الاقترابات البنائية للاقتصاد السياسي الدولي.

الفصل الرابع: السياسات والاقتصادات والتجارة العابرة للحدود

تعد مسالة تحرير التجارة الدولية قضية خلافية؛ فما زال هناك انقسام حول كيفية تحرير التجارة أو التجارة العابرة للحدود رغم إجماع المختلفين بأن تحرير التجارة في حد ذاته أمر جيد وضروري. وستستمر التجارة الدولية بشكل كبير لكن ينحصر الخلاف حول "تعريف التجارة الدولية" بمعنى أكثر دقة. تنحصر الإشكالية في مسألة الحواجز أو الحدود السياسية، بمعنى أن وجود تلك الحدود يعني "تجارة محكمة أو مُدارة" وليس تجارة حرة. وهذا ليس بالضرورة مصطلح سلبي، بل يعكس المخرجات المعقدة لعمليات وعلاقات القوة، التي تلعب جميعها دورًا مؤثرًا داخل الهياكل المحلية والدولية. وفي الاقتصاد السياسي الدولي، تُعد دراسة تلك العمليات والعلاقات المتعلقة بالقوة أمرًا حاسمًا لفهم وتفسير شكل الاقتصاد العالمي.

الفصل الخامس: النظام المالي العالمي

يعد النظام المالي العالمي أمرًا معقدًا للغاية وله تأثيرات واسعة النطاق. فعند الحد الأدنى يجب الاعتراف بأن العلاقة بين الأسواق والدول هي نظام مالي معولم أو عالمي بشكل متزايد ومعقد ومتشابك إلى حد بعيد. ويخبرنا هذا التعقد وتشابك العلاقة بين الدول والأسواق أيضا بأنه لا يوجد فاعل واحد أو مجموعة من الفواعل في ذروة قوتهم أو لديهم جميع القوة، ويعني ذلك أن القوة في نظام مالي معولم موزعة أيضًا بين الدول والفاعلين من غير الدول، وهذا التوزيع أو الانتشار للقوة يمكن أن يكون فوضويًا للغاية، لأن الفاعلين المختلفين الذين لديهم مصالح متعارضة طوال الوقت يسعون إلى تحقيق أهدافهم بالتنسيق مع الآخرين أو تحقيقها بشكل يتعارض مع مصالح الآخرين، ولكن ما يهتم به أو يدرسه الاقتصاد السياسي الدولي هو متعلق بكل ما سبق.

الفصل السادس: الإنتاج العابر للحدود، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية

أولاً، من الواضح أن العولمة بشكل عام والإنتاج العابر للحدود بشكل خاص يشكلان فعليًا الاقتصاد العالمي، فالعالم أصبح أكثر تشابكًا واتصالا بصورة أعمق عما كان عليه في السابق، وهذا التوجه من المحتمل أن يستمر في المستقبل القريب. ثانياً، من الواضح على نحو كبير أن تلك التغيرات تؤثر على قوة الدول نسبيًا ليس فقط لصالح الدول الأخرى، بل أيضا لصالح الشركات العابرة للحدود أو المتعددة الجنسية، وهذا لا يعني أن الدول أصبحت بلا قوة أو هامشية بل على العكس ستصبح الدول أكثر أهمية في حماية وترويج قوة وحيوية مجتمعاتهم ومواطنيهم في ظل عالم اقتصادي أكثر عولمة وتنافسية. وللأسف هنا دائما المشكلة وهي (ليست جميع الدول مستعدة أو قادرة على تحمل تلك المسئولية أو تنفيذ تلك المهمة). ثالثا، على الرغم من بقاء الدول كفاعل رئيسي إلا أن الشركات المتعددة الجنسيات ستستمر في الازدهار وستزداد أهميتها أيضًا. وهذا يقودنا إلى النقطة الرابعة وهي: ماذا تفعل الشركات المتعددة الجنسيات، وكيف وأين تستثمر رؤوس أموالهم، وكيف ينظمون الإنتاج... إلخ، ومن سيتحمل مصير أفراد الدول والمجتمعات. وهذا يعني في المقابل أن تلك الأسئلة حول الشركات العابرة للحدود يمكن ويجب أن تنظم، حتى ولو منظمة بشكل فعال ستظل تثير اهتمامات أو مخاوف رئيسية لأعوام عديدة قادمة. وأخيراً، أن التنظيم الفعال للشركات المتعددة الجنسيات وعملية العولمة ستحتاج على الأرجح إعادة تعريف "للسيادة الويستفالية". كما أن التوتر المحتدم بين السيادة الويستفالية والعولمة لن يزول بسهولة، فكلاهما لديه قوة مفرطة.

الفصل السابع: عدم المساواة، الفقر والاستغلال في الاقتصاد العالمي

من منظور الماركسية تعد الرأسمالية هي السبب الرئيسي في عدم المساواة والاستغلال الشديد، وعلى النقيض ترى الرأسمالية أن تحرير الأسواق هو الحل الوحيد للفقر، وكلا المنظورين قائمين على "أنطولوجيا موضوعية" أي حقائق موضوعية موجود بشكل مستقل للمعرفة والتصورات الإنسانية، وهذا يجعل من الصعوبة إيجاد أساس أو حل وسط بين المنظورين، لأن هناك فقط حقيقة واحدة يمكن تعريفها أو تحديدها موضوعيا. يركز الاقتراب البنيوي على التشكيل الاجتماعي للحقيقة ومن ثم يفسح مجالًا للمناورة. لهذا يجبرنا الاقتراب البنيوي على معرفة أو رؤية هياكل وعمليات السوق كأمر قابل للتوسع، كما أنه خاضع لكل من المراجعة الأساسية والدقيقة التي تتوقف على كيفية فهم تلك الهياكل والعمليات على نحو عام، كذلك تتوقف على ماذا يصنع الناس والمؤسسات والمنظمات.

الفصل الثامن: الحوكمة في الاقتصاد العالمي

الخيال العلمي نسخ تبدو متضاربة من حكومات عالمية متخيلة، وتشمل تلك التصورات طيفًا يبدأ من المثالية والطوباوية وصولًا إلى الاستبدادية القمعية ولفهم مبدأ الحكومة العالمية في هذا السياق يمكن أن نضع كلمة (دولة أو دول) مكان كلمة (الفرد أو الأفراد) في الجملة السابقة، وكلمة (حكومة عالمية) مكان كلمة دولة. وفي هذا السياق فقد تناول هذا الفصل الحاجة إلي الحكم العالمي ومغزى وأهمية الحكومة العالمية خاصة في ظل الدور المتصاعد والمتزايد للمنظمات العابرة للحدود الوطنية، وينتهي هذا الفصل برصد نقاط الخلاف الرئيسية في الاقتصاد السياسي العالمي.

خاتمة:

تناول هذا الكتاب العديد من الأسس، ومع ذلك هناك الكثير من الأسس تُركت دون معالجة. فالاقتصاد السياسي الدولي حقل واسع، وهناك تطورات جديدة وهامة تقريبا كل يوم، ولا يستطيع كتاب واحد تغطية كل الاقتصاد السياسي الدولي. فالهدف الرئيسي لهذا الكتاب كان تقديم الأدوات المفاهيمية الرئيسية وأطر التحليل (مثل الاقترابات التنظيرية المتنوعة) التي من خلالها

نستطيع أن نبدأ عملية تحليل وفهم وتفسير للأحداث والعمليات والقضايا بشكل مثمر في الاقتصاد السياسي الدولي. والتي تتيح للباحث المتابعة بشكل مستقل، ويمكن القول إن المبادئ والأطر الرئيسية أو المهيمنة للتحليل تعد نفسها خاضعة للتغير، فبالعودة إلى السبعينيات كان لا يوجد أي ذكر للبنيوية الاجتماعية في أي كتاب أكاديمي، وكان يتم تناول العديد من الاقترابات الأخرى. ولا تزال المذاهب أو النظريات الثلاث التأسيسية؛ الليبرالية والماركسية والمذهب التجاري مهمة، لكنها خاضعة لإعادة التعريف والمراجعة على نحو كبير منذ أعوام. فالتغير باختصار مستمر، وهذا ما يجب أن يضعه المرء في حسبانه عندما يفكر في الاقتصاد السياسي الدولي.

*****

الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة*

أحمد عبد الحكيم **

يبحث الكاتب ناجير وودز وهو أستاذ في جامعة أوكسفورد في هذه الدراسة عن طرح اقترابات جديدة لفهم تطورات الاقتصاد السياسي الدولي في سياق العولمة، بشرح رؤية الاقترابات التقليدية التي تناولت تفسير الاقتصاد السياسي الدولي مع بدء تطوره، في مجال العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وصولا إلى الاتجاهات الجديدة في فهم هذا الحقل في سياق جدالات العولمة والحاجة إلى مؤسسات دولية.

مقدمة:

يقول الكاتب إن الاقتصاد السياسي الدولي هو حقل مشترك يجمع بين الاقتصاد والسياسة في الشؤون الدولية، وإن السؤال الجوهري المطروح على هذا الحقل من المعرفة هو ما الذي يقود ويفسر الأحداث في الاقتصاد السياسي الدولي؟ وذلك في وقت يرى فيه البعض أن هذا الأمر يخضع بالأساس لصراع "الدول والأسواق".

ومن أجل فهم ذلك، يحاول الكاتب عرض دراسته من خلال مجموعة أساسية من المحاور وذلك للإجابة على تساؤله الرئيسي وهو هل محت العولمة أو أزالت دور الدولة في الاقتصاد الدولي؟ وذلك في سياق التحديات الكبرى التي طرحتها هذه الظاهرة على كافة دول العالم. ومن ثم فنحن أمام سؤال آخر يفرض علينا البحث عن إجابة له وهو ما هو الدور المتوقع أن تلعبه المؤسسات الدولية لإدارة العولمة وإدارة التطورات المتلاحقة والأحداث المتسارعة في الاقتصاد السياسي الدولي؟

ومن ثم فقد قسم الكاتب دراسته إلى مجموعة رئيسية من الموضوعات، والتي بدأها بدراسة تاريخ ظهور الاقتصاد السياسي الدولي في مرحلة ما بعد الحرب معتبرًا في ذلك أن هذا السياق التاريخي من شأنه المساعدة في فهم لماذا وكيف بات الاقتصاد السياسي الدولي في بؤرة تركيز دراسة العلاقات الدولية. ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك للحديث عن رؤية الاتجاهات التقليدية الممثلة في الليبرالية والماركسية والماركنتيلية في قراءات تطورات الاقتصاد السياسي الدولي والتي عرضت بدورها كل مدرسة من تلك المدارس رؤيتها في فهم هذه التطورات من خلال تحديد الفاعلين الرئيسيين للأحداث وكذلك مستويات التحليل الخاصة بها. ثم ينتقل بعد ذلك الكاتب في بحث سياق العولمة وتأثيراته على الاقتصاد السياسي الدولي ومن ثم على الإقتصاد العالمي.

أولًا- الاقتصاد الدولي في مرحلة ما بعد الحرب:

بإيجاز يقول الكاتب إن مؤسسات وأطر الاقتصاد الدولي تمتد جذورها مع التخطيط لنظام اقتصادي دولي جديد ما بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية في برتين وودز عام 1944، حيث اجتمع صانعو السياسيات في الولايات المتحدة لحل مشكلتين رئيسيتين هما؛ الحاجة لتفادي تكرار الكساد العظيم الذي حدث في العام 1930، والتأكد من عدم تكراره مجددا، أو بمعنى آخر محاولة إيجاد طرق لخلق نظام نقدي عالمي مستقر وتعزيز مجال التجارة الحرة الدولية، وثانيا الحاجة إلى إعادة بناء الاقتصاديات الأوروبية المدمرة من الحرب. ومن ثم فقد تم الاتفاق على إنشاء 3 مؤسسات دولية كبري بناء على اتفاقية بريتين وودز وهما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للتنمية والتعمير، وثالثا اتفاقية الجات (GATT)، ولكل من تلك المؤسسات دور ووظيفة في سياق نظام اقتصادي دولي جديد ما بعد الحرب.

---

* Nagaire Woods, International Political Economy in an Age of Globalization, London: *The Globalization of World Politics*, Oxford University, 2001. Pp. 277-298.

**طالب دكتوراة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

ثانيًا– صعود الاقتصاد السياسي الدولي في دراسة العلاقات الدولية

يقول الكاتب أنه حتى العام 1970 كان حقل الاقتصاد السياسي الدولي مهملًا، وذلك بالرغم من النقاشات التي كانت دائرة في هذه الفترة عن أسباب ضعف التنمية وعدم المساواة بين الأمم، والتي كان يركز عليها بقوة الماركسيون التقلديون، إلا أنه لم يتمكن الاقتصاد السياسي الدولي من تبوأ مركز هام في اهتمامات العلاقات الدولية. ويضيف الكاتب أن عام 1970 جاء فاصلا حيث بدأت العلاقات الدولية تدفع صناع القرار والباحثين مع تطور الأحداث على الصعيدين الدولي والمحلي لإلقاء مزيد من الاهتمام للأمور الاقتصادية. حيث جاءت حرب فيتنام كاشفة لقوة التحالف بين الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين. ومن ثم بدأ يظهر مفهوم الاعتماد المتبادل.

وعلى مدار العقود التالية لبداية عقد السبعينيات واصل الاقتصاد السياسي الدولي تقدمه في بؤرة الاهتمام في دراسة العلاقات الدولية، وذلك مع سياق العولمة وأسبابها وتأثيراتها على الدول والتعاون الدولي والمؤسسات لتكون محددًا هامًا في حقل العلاقات الدولية. وذلك أيضا بالتوازي مع انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الرئيسيين في العالم وخفوت الطموحات الجيو – إستراتيجية.

وينتقل الكاتب بعد ذلك إلى التفسرات العديدة التي طرحتها الاتجاهات الثلاثة الرئيسية وهي الليبرالية والماركسية والماركنتيلية في فهم تطورات الاقتصاد السياسي الدولي، ولاسيما وأن كل اتجاه أو اقتراب من هذه الاتجاهات الثلاثة له قيمه ومرتكزاته التي يستمد منها مستوياته التحليلية وشرح الفاعلين الرئيسيين للأحداث.

ثالثًا– الحاجة لاقترابات جديدة لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي

يقول الكاتب أن الاقتصاد السياسي الدولي منقسم بين اهتمامات معيارية مختلفة وأسئلة تحليلية متعددة، ومن ثم بات هناك جدالات قوية بين الباحثين والدارسين بشأن كيفية الشرح الأمثل لسياسات ومخرجات الاقتصاد السياسي الدولي. ومن ثم يطرح الكاتب "الخيار العقلاني" (Rational Choice) لفهم تفضيلات ومصالح الفاعلين سواء من الدول وغير الدول في هذا الحقل وكذلك تفسير سلوكياتهم.

وعن هذا الاقتراب يقول الكاتب، إنه في الولايات المتحدة أصبح اقتراب "الخيار العقلاني" هو المهيمن في دراسة الاقتصاد السياسي الدولي، ويضيف الكاتب أن هذا الاقتراب أيضا بات مطبقًا على جماعات المصالح وتأثيرهم في الاقتصاد السياسي الدولي، وذلك فيما بات يعرف بمنهج الاقتصاد السياسي في الاقتصاد السياسي الدولي. وتمتد جذور هذا الاقتراب من تفسيرات السياسات التجارية التي تركز بدورها على جماعات المصالح. ومن ثم فيمكن تطبيق افتراضات اقتراب الخيار العقلانى لفهم كيف تظهر الجماعات في الاقتصاد وما هي أهدافها وسياساتها المفضلة. كما يقدم هذا الاقتراب افتراضات للتحالفات بين هذه الجماعات بعضها وبعض.

ويضيف الكاتب أن تطبيقات مختلفة من الخيار العقلاني تقع ضمن الاقتراب المؤسسي في الاقتصاد السياسي الدولي، والذي يقدم تفسيرًا بشأن ضرورة إنشاء المؤسسات ولأي هدف.

رابعًا– نقاش العولمة في الاقتصاد السياسي الدولي

يقول الكاتب وباختصار أن طبيعة وتأثير العولمة هو بالتأكيد بات نقاشًا هامًا داخل الاقتصاد السياسي الدولي. ويضيف إنه من خلال المصطلحات الرئيسية التي تتبناها العولمة والمتمثلة في الثورة التكنولوجية (**The Technological Revolution**) والـ(**Internationalization**) وثالثاُ (**liberalization**) أصبحت هناك سيل من الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود في الاقتصاد الدولي. ويأتي ذلك بالتزامن مع جدالات بشأن دور العولمة ففي حين يرى البعض أنها

ليست بشيء جديد، يرى آخرون أنها باتت تُنهي أدوار الدولة القطرية، في حين يرى فريق ثالث أنها عززت من الفروق بين الأمم ونشرت عدم المساواة وعدم العدل بين العالم.

وكما يعتبر الـ(Globalists) فإنه مع العولمة بات الدول والحكومات تفقد سيطرتها على مسارات التفاعلات الاقتصادية وهذه بسبب التدفقات الهائلة التي عجزت الحكومات والدول عن مجاراتها، كما أن العولمة تزيد وتدعم التفاعلات البينية والاعتمادات المتبادلة والاتصالات المتبادلة بين الجماعات، ومن ثم فإن الخيار الأمثل بات البحث عن مؤسسات دولية قوية أو تقوية المؤسسات الدولية الموجودة من أجل إدارة العولمة والاقتصاد السياسي الدولي.

*****

الاقتصاد السياسي الدولي في القرن العشرين: من منظور طبقي مترابط*

آية مصطفى**

يتناول الباحث في تلك المقالة تحليلًا للاقتصاد السياسي الدولي من خلال استخدام الطبقة والعلاقات بين العمال والرأسمال كوحدة تحليل لأهم التغيرات التي تطرأ على ساحة الاقتصاد السياسي الدولي، ويستنكر الباحث إغفال النظريات التقليدية والحديثة في تفسيرها للاقتصاد السياسي الدولي وموضوعاته للطبقة الاجتماعية وتأثيراتها، ويدعو إلى الأخذ بمفهوم الطبقة كوحدة لتحليل وتفسير التغيرات التي تطرأ في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، بل إنه في نهاية مقالته، يدعو إلى منظور جديد للاقتصاد السياسي الدولي قائم على الطبقة والتغيرات الاجتماعية التي تصاحبها كوحدة تحليل للتغيرات العالمية التي تحدث في النظام الاقتصادي والسياسي.

ويتناول الباحث في مقالته تحليل للطبقة الاجتماعية وخاصة طبقة العمال والتي يرى أنها يمكن من خلال تفسير مراحل تكوينها عبر التاريخ وتدفقها عبر الدول أن توضح التغيرات في الرأسمال العالمي، النظام الاقتصادي الحالي وأسباب معاناة معظم دول العالم الثالث من الفقر والتخلف.

يبدو الباحث في مقالته متأثرًا بالفكر الماركسي في اهتمامه بالطبقة وخاصة طبقة العمال، إلا أنه موضوعي في طرحه لنظريات الاقتصاد السياسي الدولي المختلفة ومنها الماركسية ونظريات المدارس الأمريكية والبريطانية وأيضًا تلك الآراء التي تنتقد النظريات السابق ذكرها بوصفها نظريات غير حاسمة ومتناقضة وغربية بالضرورة. ويذكر الباحث أنه حتى الآراء الناقدة للنظريات السائدة وإن أضافت مقترحات جديدة لدراسة مواضيع الاقتصاد السياسي الدولي كالربط بين المدرستين الأمريكية والبريطانية في دراسات بينجامين كوهين، أو اقتراح رؤية حضارية مشتركة (Inter-Civilizational IPE)، إلا إنها أيضاً أغفلت الأبعاد الاجتماعية والطبقة في تحليلاتها. كما يذكر الباحث أن البعض يمكن أن يشير إلى الماركسية على أنها الأفضل في تحليل الاقتصاد السياسي الدولي لاهتمامها بالطبقة، إلا أنه ينتقد الماركسية في تحليلها للطبقة من أعلي إلى أسفل، ويرى أنها تتشابه في ذلك مع النظريات الغربية الأخرى السائدة ويدعو إلى تحليل للعلاقات العمالية الرأسمالية من أسفل إلى أعلى.

ينتمي الباحث إلى مدرسة (Neo-Gramscianism) وهي مدرسة نقدية حديثة في مجال نظريات الاقتصاد السياسي الدولي والعلاقات الدولية بشكل عام، وتجمع بين الليبرالية والواقعية مع تأثرها بالماركسية وتهتم بتأثير الأفكار والمؤسسات وثنائية الهيكل والعميل (agency – structure) في تحليلاتها[1]. وقد نشأت في جامعة يورك في كندا على يد روبرت كوكس (Robert Cox) والذي يقتبس الباحث الكثير من أفكاره ومقولاته في تلك المقالة، كما تتواجد تلك المدرسة بقوة في جامعة

* Selwyn Benjamin. "Twenty-first-century International Political Economy: A class-relational perspective." *European Journal of International Relations* 21, no. 3 (2015): 513–537.

**طالبة ماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[1] Radice Hugo. "Gramsci and Neo- Gramscianism: To What Purpose?" In *Gramsci, Political Economy, and International Relations Theory: Modern Princes and Naked Emperors*, by Alison J. Ayers, edited by Alison J. Ayers, 53-75. New York: Palgrave Macmillan, 2013.

ساسكس (University of Sussex) في بريطانيا والذي يعمل بها الباحث. وتتضمن المقالة العديد من أفكار المدرسة التي ينتمي إليها الباحث كما تُظهر انحيازه للماركسية في بعض المواضع بالرغم من موضوعيته في نقد الماركسية في بعض تحليلاتها.

*****